

مصطفى هشماوي

جذور نوفمبر 1954 في الجزائر



منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954



هدية من مدير المركز الوطني للدراسات والبحوث
في تاريخ الحركة الوطنية وثقافة أهل نوفمبر

مستطفي هشماوي
كوثر بوعاصبة

جذور نوفمبر 1954 في الجزائر دراسة

© منشورات المركز الوطني للدراسات

والبحث في الحركة الوطنية وثورة

أول نوفمبر 1954

ص.ب 63 الابيار - الجزائر -

الهاتف: 24 23 92

ردمك: 8-02-846-9961

الإيداع القانوني: 98-644

الإهداء:

إلى أرواح كل شهداء الله والوطن. إلى
أولئك الذين قدموا أرواحهم دفاعاً عن "إلا
المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا
يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً" النساء 97،
وأخص منهم زملائي الطلبة.

م. هشاموي

مقدمة

إن هذا الكتاب يحتوي مجموعة من المقالات نشر البعض منها في مجلة نوفمبر -المختصة في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية- بطلب من إدارتها وأخرى أقيمت كمحاضرات في المدارس العسكرية الجزائرية.

وهي عبارة عن عملية مسح -مختصر- مما تعرضت له الجزائر منذ سنة 1830 من ويلات الاستعمار الفرنسي، مع بعض الوقفات القصيرة عند بعض النقاط الهامة التي شحذت الهمم وكانت المفجر الرئيسي لنوفمبر 1954.

وفي القسم الثاني مررت بثورة نوفمبر. وبما أنني واكبت جزءا كبيرا من تلك الحقبة؛ وعشتها بعرقى ودمي، مساهمة مني في القيام بجزء من واجبي الوطني.

وأن تعرضني لها حسب معاشتي ورؤيتي الخاصة، لأنني أعتبر نفسي أحد مصادر تلك الحقبة، حيث التحقت بها في وقت مبكر بعد أن تلقيت تدريباً عسكرياً مكثفاً في المدارس العسكرية العربية أهلني للقيام بواجبي أحسن قيام، كما أنني لم أنقطع عنها في كافة مراحلها إلى يوم الاستقلال سنة 1962م.

وأثناء كتابتي -لهذه المحاولة المتواضعة- تصفحت بعض ما كتب عن الجزائر منذ القدم، وأصبت بشيء من الذهول حين وجدت جل الكتابات تؤرخ للأجانب الذين حكموا الجزائر منذ القدم فإنهم يطنبون في الحرب البونيقية "حرب الفينيقيين والرومان" وبين البيزنطيين والوندال، ولا كلمة عن سكان الجزائر ولم يكلف أحد منهم نفسه ويسأل. ما الذي رغب الفينيقيين في

الانتشار عل كافة سواحل الجزائر...؟ فإذا كان الفينيقيون أدركوا أهمية المنطقة تجاريا فإنه لابد وأنهم وجدوا ربها وفيرا وتجاوبا مع أولئك السكان،... ولا يستبعد أن يكون بينهم وبين السكان ثقافة مشتركة أو نوع آخر مثل اللغة المشتركة...

كما أننا نلمس من المؤرخين الفرنسيين في إشاراتهم بالعهد الروماني والبيزنطي، على أن حملتهم هي استرجاع لممتلكات الإمبراطورية الرومانية الضائعة، الذين هم ينتسبون إليها حضاريا... أو حتى عرقيا.

وإذا تصفحنا ما كتب بالعربية فإنه لا يعدو أن يكون ترجمة سيئة لما كتبه الفرنسيون... وكم أتمنى أن تسخر أقلام عربية نزيهة، وإمكانات مادية لإجلاء الحقيقة حتى لا يبقى جزء من شعبنا تائها اليوم يبحث عن هويته. وبالتالي فإن وحدة هذا الشعب لا تزال عرضة للعطب كلما ظهرت ضغوط خارجية. أو طموحات سياسية داخلية معتوهة.

وبرأيي إن تعذر ذلك فعلى كتابنا وسياسيينا توجيه الشعب إلى التعايش، والابتعاد عن المتاجرة الرخيصة بوحدة الشعب، الذي توحد لمقاومة آخر احتلال، وانتصر بعد ذلك.

وفي الأخير إنني أقدم الشكر والتقدير لكل من ساعدني على ظهور هذا الانتاج المتواضع إلى الوجود آملا أن يساعد على إثراء تاريخ الجزائر.

م. هشماوي

الاحتمال

"إننا في حاجة إلى جحافل دهماء من المعمرين الفرنسيين والأوروبيين... ولكي نجلبهم فمن اللازم عليكم أن تعطوهم أراض خصبة، أينما وجدتم أراض خصبة ومياها متدفقة انزلوا بها المعمرين ولا يهتمكم أمر أربابها... ويملكون ويصبح أربابها الأصليون نسيا منسيا تحت ضربات جيوشنا القوية التي لا تشفق ولا ترحم..."

من كلمة الجنرال بيجو

يوم: 16 جانفي 1840 أمام البرلمان الفرنسي.

تحت هذا الشعار هجم الفرنسيون على الجزائر، وبذلك الأفكار انتشروا فوقها، وبدأوا في غرس الأوروبيين في كل منطقة تستولي عليها جيوشهم... مسؤولين لأنفسهم البقاء الأبدى...

وسهل اكتساحهم للأراضي الجزائرية، الوضع غير المتجانس الذي كان سائدا بين الحكام والقاعدة الشعبية للحكومة، ومما لا شك فيه أن ذلك الوضع سهل على المحتل اقتحام العاصمة في فترة زمنية قصيرة جدا، وبسقوط العاصمة سقطت بقية البلاد، فإننا لم نسجل مع الأسف - أية مقاومة ذات بال أمام اختراق العدو لنقط أخرى من السواحل، ويحلو لبعض المؤرخين إيجاد بعض المبررات، واضعين على رأسها تحطيم الأسطول الجزائري في معركة نفارين والحصار الاقتصادي والوضع الدولي المتردي آنذاك.

وهذه المبررات قد تكون مساعدة، ولكنها ليست هي الأساس، فالأساس في نظري، هو عدم التصميم وروح الصمود لدى السلطة الحاكمة، لأنه كان دائما أمام نظرها الطريق إلى الوطن الأصلي أو الوطن الأم أقرب وأسلم من المخاطرة، بخوض معركة المقاومة... مجهولة العواقب.

فالأسطول كان يمكن أن يلعب دورا في معركة تصادمية في عرض البحر أما وقد نزلت القوات الغازية إلى الأرض فهناك يكون دور القوات البرية، ولا أستنتج خطأ إذا قلت إن القوات البرية كانت قوات ضعيفة، همها حماية جباة الضرائب حيث لم يكن قادة البلاد يفكرون في الدخول في معركة برية، لأنها لم تكن مهددة، من حدودها البرية بأية قوة مجاورة يحسب لها حسابها، إذ أن جيرانها كانوا على درجة كبيرة من الضعف أو كانوا حلفاء لا يخشى خطرهم.

لكن ما يدمي القلب هو أن جهاز الدفاع بكامله قد انهار ماديا ومعنويا بشكل مرعب حيث أن كل الخيارات المتاحة أمامه أسوأها وهو: الاستسلام وتتقدم مطأطأة الرأس إلى قائد الاحتلال لإمضاء وثيقة الاستسلام، ليتفرغ إلى تحقيق أغراضه وممتلكاته وممتلكات حاشيته "المنقولة" ويستقل البحر مغادرا الجزائر، وكأنه لم يكن حاكمها ولا سيدها الأول في يوم من الأيام... ويتوجه الحاكم في قوافل إلى البحر وخلفه قادة جيشه وأقطاب دولته متوجهين إلى اسطنبول تاركين المحتل وقد أباح البلاد أمام جيشه، ويفر الجزائريون في هلع إلى الاعتصام بالجبال.. وهم في حيرة من أمرهم يبحثون عن قائد يلتفون حوله علمهم يستطيعون الوقوف

في وجه ذلك العدو الشرس، الذي كان يضع نصب عينيه جمع ما تقع عليه يده منهمكا في الذبح والقتل دون شفقة أو رحمة، وهكذا وجد الجزائريون أنفسهم أمام معركة مفروضة عليهم دون تحضير أو علم مسبق بذلك.

وأمام هول الصدمة بدأت مقاومات منعزلة تقوم بها التجمعات السكانية عندما تهاجم العدو يبتلعها الواحدة تلو الأخرى بكل سهولة، واستمر الوضع على ذلك المنوال حوالي سنتين، والبحث جار عن قائد يتولى قيادة البلاد وجمع الصفوف، وتم الاتصال بتونس وبالمغرب لطلب "القائد" والنجدة إلا أن تلك الاتصالات لم تكن مثمرة، وكانت نتیجتها الخيبة المرة.

ثم انتقل التفكير إلى المقاومة الذاتية، والتف المخلصون حول الشاب عبد القادر بن محي الدين، الذي لبي الدعوة وقام بمجهود جبار سجله له التاريخ وجمع حوله ما استطاع من المقاتلين والعتاد للدخول في تلك المعركة غير المتكافئة.

ذلك الأمير الشاب الذي لم يتكون تكويننا يسمح له القيام بتلك المهمة الصعبة، إلا أن جولته إلى المشرق لأداء فريضة الحج قبيل الغزو الفرنسي وزيارته إلى كل من مصر والشام وبغداد وتقابله مع بعض الشخصيات قد ساهمت إلى حد كبير في تكوين شخصيته ومساعدته على قيادة شعبه.

وتحمل المسؤولية وهو يعرف أنها ليست سهلة خاصة والعدو قد اكتسح جزءا كبيرا من البلاد، وجمع ما استطاع جمعه، ودخل

معركة غير متكافئة استمرت حوالي سبع عشرة سنة كانت مدا
وجزرا يوم له ويوم عليه...

وإن كنت في هذا البحث القصير غير قاصد بحث المقاومة
المسلحة لأن موضوعها طويل وعريض يستحق أن يفرد لكل
مقاومة بحثا مستقلا، وعلى كل فإن مقاومة الأمير عبد القادر
فتحت الباب أمام المقاومة المنظمة وكانت النواة الأولى لكل
مقاومة حتى أول نوفمبر 1954.

وفتح باب المقاومة التي استمرت طيلة إقامة المستعمر على
أرض الجزائر وكانت أكثر من عشرين مقاومة مسلحة في شرق
البلاد وغربها ووسطها وجنوبها، ونذكر منها على سبيل المثال لا
الحصر:

- مقاومة بومعزة في منطقة الشلف سنة 1847.
- مقاومة الزعاطشة الأولى في الجنوب الغربي سنة 1848.
- مقاومة منطقة وادي الصومام سنة 1852.
- مقاومة الأوراس الأولى سنة 1953.
- مقاومة توقرت في الجنوب سنة 1854.
- مقاومة بني سنوسن في الغرب سنة 1859.
- مقاومة المقراني بالقبائل سنة 1871.
- مقاومة التوارق بالهقار سنة 1881.
- مقاومة بني شقران بمعسكر سنة 1914.

وهكذا كانت المقاومات المسلحة في وجه المحتل أينما توجه، وكانت أقل مقاومة استمرت أكثر من سنة.

وذلك الوضع غير المستقل وغير العادل، والمبني على الظلم والجور والطغيان جابهه المستعمر بكل ما أوتي من بطش وعنف وتفنن في وسائل التعذيب والإذلال والمسوخ ليقتل كل روح مقاومة، واتخذ لذلك عدة وسائل كانت كلها تصب في خانة واحدة للوصول إلى هدفه النهائي وهو الاستيلاء الكلي على البلاد وتغيير شعب بشعب، وسلك إلى ذلك طريق التشريع والتقنين لمحو الشخصية الجزائرية التي لها طابعها العربي الإسلامي.

الاستيطان والدمج:

هجمت فرنسا على الجزائر بقوات عسكرية قدر تعدادها بحوالي 37 ألف جندي مقاتل، وفي سنة 1832 دعمت ذلك العدد بحوالي 5 آلاف مستوطن، وفي نفس السنة ارتفع العدد إلى 25 ألف معمر، ويصف تلك الفترة المؤرخ الفرنسي شارل اندري جيليان بقوله: "بعد دخول الجيش الفرنسي بدأت السفن القادمة من مرسيليا وإسبانيا وإيطاليا تفرغ في الجزائر جماهير غفيرة من الأوروبيين الذين لا ذمة لهم ولا ضمير... هدفهم المظلمة وحب المال فانتشروا كالبلاء، متكالبين على المضاربة بالعقارات... جائعين ومنكبين على الخطف والنهب والسلب، لا دين لهم غير الأرباح ولا يهمهم كيف أتت ولا من أين أتت. ويصفى الفترة نفسها الكاتب أجرون بقوله: "إن كلوزيل المتشدد كان يحاول أن

يجعل من سهل المتيجة مستودعا للمتسولين الأوروبيين الذين لا ضمير لهم".

وعلى هذه الوتيرة يستمر الغزو والتوطين بكل سرعة فنجد في سنة 1848 يرتفع رقم الاستيطان في السهول الشمالية من عنابة إلى وهران حيث يصل 120 ألف مستوطن أوروبي منهم 48 ألف من الفرنسيين، و62 ألفا من جنسيات أوروبية مختلفة أغلبها من إيطاليا وإسبانيا ومن ذلك الرقم ندرك أن الغزو لم يكن فرنسا وإنما كان أوروبيا، ولو لم يكن كذلك فلماذا يسمح لفرنسا بنقل رعايا دول أخرى إلى بلد أجنبي عنها؟

إن أولئك القائلين بأن الغزو كان أوروبيا صليبيا فإن مقولتهم لها ما يبررها خاصة إذا أضفنا إلى ذلك الاعتداءات على الأماكن الإسلامية وخاصة منها المساجد المحولة إلى كنائس والاعتداء على أملاك الأوقاف، وأكبر شاهد لدينا على ذلك ما جاء في تقرير اللجنة الإفريقية الذي قدم إلى الحكومة الفرنسية والذي يقول: " لقد اغتصبنا ممتلكات الأحباس، وحجزنا ممتلكات سكان كنا أخذنا العهد على أنفسنا بأننا نحترمها، اغتصبنا ممتلكات شخصية بدون أي تعويض، بل سولت لنا أنفسنا أكثر من ذلك فأرغمنا أرباب الأملاك التي انتزعناها نزعا بأن يؤدوا بأنفسهم مصاريف هدم منازلهم وحتى مصاريف هدم مسجد من مساجدهم وهذا بجانب النشاط التبشيري المكثف كله يؤيد بأن احتلال الجزائر كان يحمل في طياته صراعا صليبيا كبيرا ".

نظام الحكم والقوانين:

من المعلوم أن فرنسا مرت بعدة أنظمة للحكم في المرحلة التي كانت تسيطر فيها على الجزائر، فغزت الجزائر وهي تحت النظام الملكي الذي تولى السلطة سنة 1815/1848 ثم الجمهورية الثانية 1848/1852 ثم النظام الامبراطوري الذي استمر من 1852/1870 ثم النظام الجمهوري من 1871 إلى غير ذلك، وكل تلك الأنظمة كانت تتسابق على سياسة التوطين ومن قوانين الدمج والطمس، أما النظام المطبق في الجزائر فهو نظام الضغط والسيطرة والإذلال، وكان على مرحلتين:

-النظام العسكري الذي استمر من سنة 1830 إلى 1871.

-النظام المدني الجزئي والذي استمر من سنة 1870 إلى 1962.

وفي الحقيقة فإن النظامين لم يكن بينهما فرق كبير غير الاسم، فإن كلا من النظامين مبني على مبدأ واحد وهو: "أن الجزائري لا يرقى إلى مستوى الأوروبي".

فهو دائما مواطن من الدرجة الثانية، وبعبارة أدق فهو يحضر لأن يصبح شبه مواطن، وسبب النقلة من النظام الأول إلى الثاني تلبية للتقرير الذي قدمته اللجنة الإفريقية والتي أشرنا إليها سابقا والذي يقول أيضا "ذبحنا سكانا كانوا يحملون عهد الأمان..."

وحاكمنا رجالا يتمتعون بسمعة القديسين في بلادهم... لأنهم كانوا شجعانا لدرجة أنهم صارحونا بحالة مواطنيهم المنكوبين..."

ونصحت تلك اللجنة في تقريرها السلطات الاستعمارية بأن تدخل الجزائر في التراب الفرنسي لرفع الغبن عن مواطنيها حين يصبحون فرنسيين حسب رأيهم وكان ذلك النصح قد وجد آذانا صاغية، ولم يمر وقت طويل حتى صدر سنة 1834 قرار من الحكومة الفرنسية يجعل الجزائر قطعة من فرنسا، مع الإشارة إلى أن ذلك يتناقض كلية مع المعاهدة الممضاة من الداوي حسين مع قائد الحملة الفرنسية سنة 1830م.

وزادت فرنسا خطوة "لرفع الغبن عن الجزائريين" حسب تقرير اللجنة الإفريقية بدمج الجزائر في فرنسا، حيث عينت سنة 1840 أحد الجنرالات المعروف بنظرية الأرض المحروقة حاكما عاما على الجزائر، وبمجرد استلام منصبه كانت أوامره واضحة ومحصورة في النقاط التالية:

- حرق كل المحاصيل الزراعية للمواطنين.
- جمع النساء والأطفال كرهائن إما للبيع أو لمقايضتهم بالخيول.
- المقاتلون يقتلون في المغارات حرقا.
- زرع الرعب والهلع في نفوس كل الجزائريين.

ثم وقعت تزكية في الدستور الفرنسي الصادر سنة 1847 حيث نص صراحة على أن الجزائري إقليم فرنسي مقسم إلى ثلاث ولايات.

إلا أن كل التشريعات لم تكن كافية في نظرهم، وبمجرد حلول العهد الإمبراطوري صدر قانون 1863 المعروف باسم السيناتوس كونسيل، وهو يفرض على الجزائريين أن يكونوا رعايا فرنسيين، وإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية تعطى له بشرط أن يتخلى على الدين الإسلامي، لكن رغم الضغوط التي يطول ذكرها، فإنه في مدة عشر سنوات لم يتجنس إلا 371 جزائريا، وأكثر من ذلك فرغم الإغراء والإرهاب فإنه لغاية سنة 1910 لم يتجنس إلا 1725 جزائري، وهم حسب الإحصائيات كلهم من الطبقات المنحطة في المجتمع الجزائري.

وفي بداية عهد الجمهورية الثالثة صدر مرسوم يعرف بمرسوم كريميو يستثني اليهود من صف الرعايا ويلحقهم بأن يكونوا مواطنين فرنسيين ولهم الحق في الجنسية الفرنسية دون التخلي عن الديانة اليهودية.

قانون الأهالي:

إن هذا القانون الصادر في 21 ديسمبر 1897 يعتبر من أكثر القوانين ظلما وإجحافا في حق الجزائريين، كما أنه من جهة أخرى يعتبر أكبر وصمة عار في جبين ما يسمى بالحضارة

الفرنسية، فهو يمثل بحق قيمة الروح الاستعمارية، فقانون الأهالي الذي هو عبارة عن خلاصه لكل القوانين التعسفية التي صدرت لقهر الجزائريين فهو يتلخص في 27 مخالفة وتلك المخالفات مصنفة في أربعة أصناف.

-**الصنف الأول** تعطى الصلاحيات الكاملة للحاكم المحلي في تنفيذها على من شاء دون الرجوع إلى الحاكم العام أو المحاكم وتصل العقوبة حتى الإعدام.

-**الصنف الثاني** وهي ترخيص للمسؤولين الإداريين بتنفيذها وهي عقوبة السجن ومصادرة الأملاك دون أي حكم قضائي، وليس للمتهم الحق في الدفاع عن نفسه أو نقص ما هو صادر في حقه.

-**الصنف الثالث:** وهو ينفذ من طرف المديريات الإقليمية وهي السجن ومصادرة الأملاك أيضا.

-**الصنف الرابع** من صلاحيات المحاكم الجزرية حضورها وغيابها وليس هناك أي حق للمائل أمامها حق الدفاع عن نفسه. ونذكر أمثلة عن كل صنف حسب درجة الحكام:

1- رفض السخرة أو العمل في مزارع المعمرين الفرنسيين فمخالفة مثل هذه تعتبر من أكبر الكبائر.

2- الخروج من منطقة إلى أخرى دون إذن خاص.

3- فتح أي مركز ديني أو مدرسة دون إذن مسبق.

4- الامتناع أو إخفاء معلومات مطلوبة إلى أعوان السلطة.

وهذه التهمة الأخيرة كانت هي والمخالفة الأولى من أكثر المخالفات انتشارا وشملت عددا كبيرا من الجزائريين واستمر العمل بهذا القانون لغاية سنة 1944 فحذفت منه بعض المخالفات، ويصف ذلك القانون أحد الكتاب بقوله: إن تلك القوانين تماثل القوانين التي كانت تطبق في جزر الأنتيل وفي عهود العبودية الغابرة.

تحت هذه الظروف وفي ظل تلك القوانين الجائرة كان يعيش الجزائريون آباء وأجداد أبناء نوفمبر 1954.

وفيهم يقول أحد أصحاب الضمائر الحية ما يلي:

"إنهم شباب ضائعون بين الحضارتين العربية والأوروبية، إننا مزقنا الشباب الجزائري... فقد فقدوا الاتصال بحضارتهم، وهم غير قادرين على الدخول في حضارتنا"(1).

جون جوريس

ذلك هو الوضع الذي أصبحت عليه طائفة من الشباب الجزائري، والذي يعطف عليه جان جوريس، ومن حسن الحظ أن من يصفهم جوريس، لم يكونوا هم الأغلبية وإنما كانوا الأغلبية من الذين أغواهم المظهر الخادع واللماع لما يسمى بالحضارة الغربية.

بعد أكثر من سبعين سنة من الظلم والاضطهاد، من التقتيل والتعذيب والتشريد والتجويع... بعد موجة هوجاء عاصفة من القرارات والقوانين الجائرة — كما سبق — والتي كانت تتهاطل على الشعب الجزائري، وخاصة في العشرية الأولى من الاحتلال، حيث بلغت ثمانية وخمسين قرارا وقانونا في ظرف خمسة أشهر (2).

بدأت بقرار 1834 الذي ينص على دمج الجزائر في فرنسا، ثم في سنة 1848 جاء في المادة 109 من دستور الجمهورية الثانية بأن الجزائر أرض فرنسية، وفي سنة 1865 صدر القانون المعروف بأنه لين، وهو قانون السيناتوس كونسيليت والذي يعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين ثم جاء قانون "الأهالي" المخيف سنة 1897 وكان بعده قانون التجنيس التلقائي لأبناء الأجانب من الأوروبيين سنة 1899 على الرغم من معارضته لذلك، لكن الغرض منه هو تقوية الصف الأوروبي في الجزائر وهنا نجد المشروع الفرنسي يدخل في تناقض مع نفسه ويصاب بنوع من الهستيريا فحين أصدر قانون الدمج فأى مبرر لقوانين أخرى، وهل الأوروبيون المقيمون في فرنسا آنذاك تفرض على أبنائهم الجنسية الفرنسية.

تلك الحملة من القوانين والعنف المصاحب لها كانت له آثار متفاوتة على الشعب الجزائري حتى أنها طرحت السؤال التالي: هل الشعب الجزائري استسلم؟ هل انهار وتحطم...؟ لكن كثيرون كانوا يرونه بأنه كمن وتحاشى الصدمة القوية لكي لا يندثر إلى

الأبد ويشهد ذلك الدكتور فيتال حيث يقول: أن كلمة الإسلام والجهاد كانت تقع على الجزائريين كما لو كانت كلمات سحرية (3) ومن هنا ندرك أن تحطيم المقاومة المسلحة لم يضع حدا لمقاومة الشعب وصموده، أمام قوات الاحتلال، ونجد الدكتور فيتال يقول أيضا، في رسالة موجهة إلى أحد أصدقائه سنة 1861: "الجزائر رغم الهزيمة لم تفقد الأمل في استقلالها... إن سلطتنا في الجزائر ستزول كما زالت سلطة أسبانيا والبرتغال".

التجنيذ والمهجرة

حين اندلعت الحرب العالمية الأولى كانت فرنسا تقف في الصف المعادي لألمانيا وتركيا، وبما أن تركيا دولة إسلامية ومقر الخلافة الإسلامية إذ ذاك، فإن الجزائريين كانوا بعواطفهم مع خصم عدوهم فوقفوا يساندون تركيا وألمانيا وظهر ذلك جليا في الأدب الشعبي، وعند مداحي الأسواق ومن تلك المدائح والأغنيات، الأغنية التالية التي شغلت بال كثير من الكتاب الفرنسيين وهي تقول: "أين المفر أيها الرومي... أن وليام لابس دروعا برونزية ومحاط بكل الأمم القوية ومؤيد من الأتراك...." ثم يختتمون ذلك بالصلاة والدعاء طالبين من الله النصر لألمانيا وتركيا والخزي والهزيمة لفرنسا.

وبجانب ذلك وجدت ملصقات على جدران المساجد مكتوب عليها: "هذا زمن الصمت فإذا تكلمت الباطل فستعيش ولكنك إذا تكلمت الحق فستموت".

وأبلغ من ذلك كله الرسالة التي اكتشفها الفرنسيون بتاريخ 25 سبتمبر 1914 وهي موجهة من أحد المجندين إلى أحد أصدقائه الإيطاليين يقول فيها: "لماذا نحارب ضد الألمان؟ لأن فرنسا جعلت منا حيوانات مفترسة، وهي تريد الآن أن تدفعنا أفرادا وجماعات لنحارب ضد شعب ليس لنا معه لا علاقة ولا سبب للعداوة، أن هذه هي الوحشية".

يحيا السلام تحيا إفريقيا الشمالية حرة مستقلة (4).

فماذا كان رد فرنسا على ذلك، أنه كان ردا قاسيا، حيث أصدرت قرار يمنع الحجاج من التوجه إلى البقاع المقدسة، ثم إعلان حالة الطوارئ في الجزائر، وجددت العمل بقانون الأهالي وواصلت مطاردة من يهربون من التجنيد، لكن الجزائريين تعودوا الصمود وتصدوا لقانون التجنيد الإجباري، حيث نجد أحد الشيوخ يقول للفرنسيين: أنكم تستطيعون أن تزيدوا في الضرائب علينا، فندفع أملاكنا، ولكن لاندفع لكم أبنائنا.

ثم قاموا بتقديم احتجاجات وتظاهرات إلى أن وصلوا في بعض الجهات إلى المقاومة المسلحة مثل ما وقع في مدينة المحمدية قرب معسكر حيث هاجموا القوات الفرنسية سنة 1914 وواجهت فرنسا ذلك بكل قوة وعنف حيث قتلت وشردت الكثير من أعيان المنطقة، وقامت بمقاومة أخرى في بركة وشملت منطقة الحضنة كلها، وامتد السخط والتذمر إلى الهقار حيث أعلن الشيخ أحمد سلطان الجهاد ضد فرنسا، وانتشرت تلك الدعوة في

كامل الصحراء مما اضطر الوحدات الفرنسية إلى مغادرتها خاصة بعد قيام الشيخ السنوسي بهجومه على منطقة تمنراست قادما من فزان بليبيا.

وفي الجانب السياسي فقد طرح في المؤتمر الثالث للقوميات المنعقد في لوزان بسويسرا سنة 1916 موضوع الجزائر وتونس، وكان الذي تقدم بطرح القضية هو الزعيم التونسي علي باش حانبه ومجموعة من الجزائريين، وتكونت في المؤتمر لجنة من التونسيين والجزائريين سميت لجنة استقلال تونس والجزائر، وأصدرت تلك اللجنة مجلة سميت مجلة المغرب (5) وكانت تكتب مواضيع وطنية حماسية تهيج فيها الشعوب ضد الاستعمار الفرنسي، ومن جملة ما جاء في أحد المواضيع أننا جزائريون مسلمون وسنبقى جزائريين مسلمين، وكان ذلك ردا على الادعاءات الفرنسية القائلة، بأن الجزائر فرنسية.

وعلى كل فإن فرنسا رغم كل ذلك استمرت في عملية التجنيد الإجباري للجزائريين، وأخذت عدد كبير منهم إلى ميادين القتال سواء من الجزائر أو من المهاجرين في فرنسا، وتتضارب الروايات حول رقم الجنود فمنهم من يذكر بأن عددهم بلغ 200 ألف ومنهم من يصل بالرقم إلى نصف مليون، لكن الرقم شبه الرسمي والذي يعترف به الفرنسيون هو كما يلي (6):

مجموعة الجزائريين المجندين: 232 ألف.

• المجندون من الجزائر: 177 ألف الجزائر.

• من فرنسا: 75 ألف "جزائري".

• عدد الجرحى: 82 ألف "جزائري".

وهكذا يموت الجزائريون في حرب ليست لهم فيها ناقة ولا جمل كما يقال حاربوا من أجل أن يزيد استعبادهم ويستغلوا في بناء الاقتصاد الفرنسي بعد الحرب.

أما الهجرة من الجزائر فقد فُتِحَ بابها منذ سنة 1830 في اتجاهات مختلفة، وفي أزمان متفاوتة، ولأسباب متعددة، وكل تلك العوامل كان مصبها الرئيسي هو الاحتلال الفرنسي، فأول هجرة بدأت بعد النكبة الأولى للاحتلال، والتي أدخلت الرعب والفرع في قلوب كثير من المواطنين وخاصة بعدما وجدوا أنفسهم عزلاً، من السلاح ولا حول ولا قوة لهم على الدفاع عن أنفسهم ومقدساتهم الدنية، وكانوا يرون ويؤمنون بتحريم العيش في أرض يسيرها غير مسلم، واتجهت الدفعة الأولى من المهاجرين إلى تونس وإلى المغرب، وعدد قليل إلى تركيا، ثم جاءت دفعة أخرى وهي أكثر كثافة بعد هزيمة الأمير عبد القادر والمقراني، وكانت وجهتها المشرق العربي وخاصة مصر والشام والحجاز، ويقال أن تعدادها كان قد تجاوز 60 ألفاً في ظرف قصير (7) وهي التي لا تزال تشكل الجالية الجزائرية إلى اليوم.

أما الهجرة المتأخرة فجاءت مع بداية هذا القرن، وكانت فرنسا قد استولت على تونس وهي في طريقها إلى الاستيلاء على المغرب وحوصرت الجزائر من كل جانب ولم يبق أمامها

مفتوحا إلا باب أوروبا، وكان يشجع ذلك قانون سنة 1914 ليرخص للهجرة إلى فرنسا لتزويد الاقتصاد الفرنسي باليد العاملة الرخيصة، وذات المردود العالي، وأنه في نفس السنة وصل عدد العمال المهاجرين إلى فرنسا حوالي 8 آلاف، نجده يرتفع بعد ذلك في سنة 1924 ليصل إلى 71 ألف عامل، وكانت تلك الهجرة شبه موسمية، حيث يهاجر الجزائري ليشتغل مدة لا تزيد عن السنة ليعود بعدها إلى بلاده بما جمع من دريهمات ليعول عائلته كما هو مبين في الجدول التالي (8):

السنة:	عدد المهاجرين	عدد العائدين	الباقون	ملاحظة:
1914	744	000	1444	عدد الباقين ارتفع لسبب التجنيد الإجباري.
1915	20032	4970	15122	
1916	30755	9044	21711	
1917	34985	18849	16136	
1918	23340	20489		
1919	5568	17497	2851	وقع تذبذب بعد الحرب.
1920	21684	17380	4304	
1921	17259	17538		
1922	44466	26289		
1923	58586	36990	18177	يلاحظ أن رقم التخلّف يرفع سنة بعد أخرى.
1924	71028	57467	21596	
			13561	

ومن الجدول السابق يمكن أن ندرك أشياء كثيرة منها لماذا كان البقاء في فرنسا يختلف من سنة إلى أخرى. كما أن رقم الهجرة كان دائما في ارتفاع.

وعلى كل فإن هؤلاء العمال كانوا يقومون بتنشيط الاقتصاد الفرنسي، وأنهم كانوا لا يقومون إلا بالأعمال التي لا يريد العامل الفرنسي أن يقوم بها، مثل العمل في مناجم الفحم، وقطاع البناء والمناجم وحفر أنفاق الميτρο وغيرها من الأعمال المرهقة والشاقة.

ورغم ذلك فإنهم كانوا يلاقون شيء من المعاملة الحسنة قياسا لما يعاملون به في الجزائر عند المعمرين وكمثال على ذلك فإن العامل الجزائري في الجزائر كان يعمل 14 ساعة في اليوم يتقاضى فيها أجره يومية (9).

— نصف فرنك في اليوم سنة 1870.

فرنك واحد في اليوم سنة 1910.

— أربع فرنكات في اليوم سنة 1935.

وفي فرنسا كان العامل الجزائري سنة 1929 يعمل ثماني ساعات في اليوم يتقاضى فيها 40 فرنك، وهذا من العوامل التي جعلت العامل الجزائري يفضل البقاء بفرنسا، وهذا ما جعل عدد العمال الجزائريين يرتفع بعد الثلاثينات إلى 150 ألف عامل، هذا جزء صغير مما عناه الشعب الجزائري، وكان نتيجة الفقر والتجهيل والتشريد، فإننا في تلك الفترة لم نعثر على اسم واحد

لجزائري برز في أي فن من الفنون سواء بالعربية أو بالفرنسية، ونجد الإحصائيات التي صدرت حتى سنة 1948 تذكر أن 15 بالمائة من الرجال الجزائريين 6 بالمائة من النساء الجزائريات يتكلمون بعض الكلمات بالفرنسية وذلك لتساعدنهم على الشغل عند الفرنسيين، كما تبين الإحصائيات أن 6 بالمائة من الرجال و2 بالمائة من النساء يستطيعون الكتابة بالفرنسية بصعوبة، وهذا كما يقول د سعد الله "علامة واضحة على مساهمة فرنسا في تقدم الشعب الجزائري".

لكن لا يجب أن ننكر بأن التجنيد الإجباري والهجرة إلى فرنسا لتنشيط الاقتصاد الفرنسي رغم ثمنها الغالي فإنها ساهمت في تحريك الشعور الوطني من جديد، وتركت الجزائري يدرك بأن من يستعمره ليس بعملاق وإنما هو قزم صغير عرف كيف يستغل الظروف.

ومن ذلك التاريخ بدأ يفكر في انتهاج طريق جديد للكفاح من أجل استرجاع ما ضاع منه، وهكذا يدخل إلى ميدان جديد من الكفاح، وبأسلوب آخر يتلاءم والظروف الأمنية إذ ذاك، ويواصل المسيرة نحو نوفمبر ليتخلص من القيد الذي وضع في معصمه والذي مات أبائوه وأجداده مكبلين به.

الكفاح السياسي

إنه لمن الصعوبة بمكان التحدث عن الوضع السياسي والحكم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي مباشرة، وذلك لكون الجزائريين لم يكونوا يشاركون في الحكم، ولا في التسيير السياسي، والظاهر أن عدم مشاركتهم لم تكن بدافع زجري أو تعسفي أو استغلالي، وإما تولدت لديهم فكرة عدم المشاركة من التصرفات والطريقة التي كان يسير بها الحكم آنذاك، حيث كانت فئة الحكام تسير مسيرة غير محمودة — في نظرهم — حيث كان يسود طابع المغامرة، ومؤامرات القصور المتعفنة... خاصة إذا أضفنا إلى ذلك ما كان يسود في الجزائر من ركود فكري وثقافي، تولد عنه نوع من الإنطوائية والانزواء، وذلك ما شجع لدى الحكام روح الغطرسة والاستبداد وجعلهم يعيشون في عزلة تامة عن باقي الشعب وهذا ما جعل أحد الرواد الأوائل يقول:

"إن حركتنا ليست دينية، ولكن بالقوة سياسية، لأن القضية هي قضية استقلال جميع الأوطان الإسلامية..."

الأمير خالد.

وتلك الظاهرة كانت منتشرة في كثير من مناطق العالم العربي، وزاد في انتشارها أن مطالب الشعب من الحاكم كانت محدودة إن لم نقل كانت معدومة، فكان السكان يتغلبون على حل

مشاكلهم بروح التعاون الأسري، وكان طلبهم الوحيد من الحاكم أن يكون مسلما.

فهم لا يعيرون أي انتباه لعرقه أو أصله فهو عندهم سواء كان فارسيا أو تركيا أو عربيا أو غير ذلك.

ولعل ظهور فكرة الحاكم الوطني لديهم بدأت تدغدغ أفكارهم بعد نزول نكبة الاحتلال الفرنسي ومغادرة الحكام البلاد وتركهم يواجهون الاحتلال وحدهم، وهم عزل من كل سلاح.

ذلك الوضع الجديد الذي أصبحوا يعيشونه وهو تحت ظل حاكم غير مسلم وجائر، ولا يرون منه إلا البطش والتتكيل، وأمام الوضع الجديد وجدوا أنفسهم فقراء من الرجال السياسيين وأهل الخبرة في الحكم، وهذا ما فتح المجال أمام تلك الفئة القليلة، وصاحبة اتجاه لا يمثل الرأي العام الجزائري، تلك الفئة التي قدمت النصح إلى الداي الحاكم.

بأن يستسلم ذلك الاستسلام المخزي للمحتل، وبذلك الشروط المخزية، تلك الجماعة التي كانت محتكة بأوروبا وبالإستانة "أسطنبول" والتي أخذت قسطا من التربية الأوروبية والوضع الجديد في فرنسا آنذاك، ولا أستبعد أنها تأثرت بعض الشيء بجولة نابوليون في مصر واعتقدوا أنه توجه إلى هناك لنشر ما يسمى بالحضارة والتقدم... وتوهموا بأن فرنسا دخلت إلى الجزائر لتأديب الحكام حسب زعمهم وسترجع إلى بلادها تاركة الجزائر لأهلها، وكانوا يرون أنهم هم أهلها المؤهلون لتسييرها

مطمئنين إلى ما لديهم من إلمام بالحضارة الفرنسية ولمعرفتهم لكثير من أساساتها إذ ذاك.

ويقف على رأس هؤلاء السيد حمدان خوجة الذي قضى فترة لا بأس بها يتجول في أوروبا قبل الاحتلال وانبهر هناك بكثير من الشعارات وخاصة شعار الثورة الفرنسية الثلاثي وكان بعد سنة 1830 من المهللين لقدم الاحتلال، وقام هو وجماعة أخرى بتبني أفكاره بنشاطات مكثفة لصالح المحتل كما يروي ذلك الدكتور سعد الله بقوله: "لكي يحمي زعماء الحزب أنفسهم لجأوا حتى إلى المشاركة في بعض النشاطات مع الفرنسيين مثل المساهمة في تسيير جهاز بلدية العاصمة" (10).

وواصل خوجة وجماعته من البرجوازية الجزائرية الصغيرة العمل السياسي في تنظيم شبه حزبي إلى أنه لم يطل بهم الزمن أن بدأت آمالهم تتبخر في الحضارة الفرنسية، وانتهى كل شيء واتضح لديهم بأن فرنسا في الجزائر ليست فرنسا في بلدها، وكانت عرائضهم ولوائح احتجاجهم محل تهكم وإهمال وكانوا في البداية يظنون أن اللجنة الإفريقية التي كونت في فرنسا سنة 1833 استجابة لمطالبهم، لكن يغلب على الظن أن تلك اللجنة جاءت بعد استفحال مقاومة الأمير عبد القادر.

ومهما يكن فإن رد فرنسا على ذلك هو صدور قرار 1834 الذي يدمج الجزائر بفرنسا، وبذلك اندثرت تلك المقاومة، وتوجه خوجة إلى اسطنبول ليتم بقية حياته (11)، ومن الملفت للنظر أنه

لم يتم أي اتصال بين الأمير عبد القادر وجماعة ما يسمى بالمقاومة السياسية.

والظاهر أنهم كانوا ينظرون إلى المقاومة المسلحة على أنها عمل غير حضاري وهذا ما يجعل الفرق واضحا بين مدرسة عبد القادر في ذلك الوقت ومدرستهم.

وحين نواصل فحص بعض ما عثر عليه من وثائق تلك الفترة، فإننا نجد فئة أخرى تظهر على الساحة، وهي أكثر خطورة، وأشد ضررا على المجتمع الجزائري حيث خاطبته من داخل أقدس المقدسات لديه وهي الفئة التي ظهرت بعد انهيار المقاومة المسلحة الكبرى، وكرست نفسها بدون خجل ولا حياء لخدمة المحتل بكل ما أتيت من قوة، وتظهر عينة منها واضحة في الحفل الذي أقيم في الجامع الجديد بالجزائر سنة 1897 وهي السنة التي ظهر فيها قانون "الأنديجينا"، وحضر ذلك الحفل الوالي العام الفرنسي، وتقول الوثيقة (12) "ولإثبات ما لفرنسا من المحبة فيمن حسن انقيادهم إليها، ومزيد اهتمامها بأمرهم حضر سمو والي عموم الجزائر بنفسه الاحتفال المقام بالجامع الجديد، وبمجرد وصوله نهض المسلمون الحاضرون إجلالا له، وحيوه بوقار، وجلس بالقرب من محراب المسجد، وبعد تلاوة القرآن العظيم والأدعية قام السيد الإمام فألقى على مسامع الحضار خطابا منه: "يوجب علينا أيها السادة الحضار من الإخوان الصغار والكبار الاعتراف بنعمة جناب والينا العام وشكر أياديهِ الجسام طالبين من الله تخليد ذكره وبقاء وجوده ونشر عدله

وإحسانه ووجوده، وبالجمله فلا طاقة لنا على مكافأة دولتنا
الجمهوريه الجليله وحضرة رئيسها وسعادة والينا إلا بالدعاء
لهم بالخيرات الجزيله مع استمرارنا على الصدق والإخلاص
والأقوال والأفعال وانقيادنا الأتم في جميع الأحوال وحب الهناء
والعافيه ودوام النعم المتواليه".

ورد الوالي العام بالكلمه التاليه:

"ففي سنة 1838... رأى سقوط مدينة المحتفل به وقطع
نخيله أحسن له من الانضمام إلى أكبر أعدائنا - يقصد الأمير
عبد القادر - ومع انتهاء الأمر به إلى هذه الحالة السيئه لم يزل
مجتنباً علاقته ومسالمته... وكان أحد " أتباعه " في صحبة
المغفور له الفاضل الكولونيل فلاتير حين قدومه إلى تخوم
الصحراء وقد قتل معه وتحققنا نحن أنفسنا من ذلك وكان يمكننا
الاعتماد عليه في النواحي القاصيه الممتدة إلى نيل السودان...
وهو عازم على أن يحدث لأفواج الجزائريين الوافدين إلى
مستشفى يفوض إدارة أموره إلى القساوسة المعروفين بالآباء
البيض وهذا دليل واضح على أنه كان يخدم التمدن ويوطد
المسالك المؤدية إلى الحضارة ولا شك في أن خلفه يقتفون
أثره.. حتى يظهروا مثل ما أظهره سلفهم من الإخلاص والصدق
منذ نحو ستين سنة..."

هذه عينه صغيره من اليأس والانهيال التي آلت إليها الروح
المعنويه عند فئة مما يسمى بالوجهاء لكن من رحمة الله أن ذلك

لم يطل كثيرا وبدأت الروح الوطنية تعود إلى ذلك الجسد العليل
بيطى، ولكن بآمال كبيرة هذه المرة.

نشأة الهيئة الاجتماعية والسياسية

إن الأحداث التي مرت بها الجزائر، والتي أشرنا إلى جزء
منها أثرت تأثيرا كبيرا على تأخير نشأة الحركة السياسية في
الجزائر، وبالإضافة إلى ذلك الرقابة المشددة والمستمرة على
الجزائريين، والتي جعلت الاتصالات واللقاءات شبه معدومة،
ماعدا في المجموعات العائلية الصغيرة بحيث إذا لوحظ وجود
شخص غريب عند أي فئة فتح تحقيق دقيق في ذلك وتصبح هناك
متابعة زيادة على تشديد الرقابة على الحي كله ووضعه في خانة
المشبوهرين.

بالإضافة إلى ذلك، عملية تفتيت المجتمع المستمرة والتي قلبت
كل التركيبة الاجتماعية، فأولئك الذين كانوا يجلسون على قمة
هرم المجتمع نظرا لمواهب أو مزايا اكتسبوها أو ورثوها عبر
الأجيال وكانوا يقومون بتنظيم الحياة بين الناس في فترة غياب
الدولة، التي كانت كثيرا ما تعري المجتمعات في تلك المناطق
هؤلاء كلهم حاربوا بعدة وسائل وسلطات عليهم الضغوط، ومن لم
يمتثل منهم كان مآله السجن أو الإبعاد، واتبعت سياسة الترغيب
والترهيب، واستولى المحتلون على المراكز التي كادت تكون
قلاع مقاومة مثل المساجد والزوايا وغيرها... ووضع على رأسها
أشخاص صنعوا خصيصا لذلك، مثلما أشرنا إلى ذلك سابقا، وبتل

أخواتهم. فصلت بينهم وبين مجتمعهم، وأصبح ينظر إليهم كعملاء للعدو المحتل وتبدلت نظرة المجتمع إليهم، وحل محل الولاء والاحترام والتقدير الخوف والرعب والهلع... وتمادوا هم في المحافظة على تحقيق رغبات المحتل وحلت القطيعة بينهم وبين أخواتهم.

وبجانب ذلك ظهرت طبقة أخرى ممن لم يكن لهم حظ في الصدارة أو من المنبوذين وأصبحوا وجهاء بفضل ما قدموه من خدمات وتضحيات داخل الجيش الفرنسي أو المصالح الأخرى وأن المنتسبين إلى تلك الفئة كانوا أشد قسوة على مواطنيهم من المحتل، وأن محافظتهم عليه هي المحافظة على إمتيازاتهم.

ولم يقف السير عند هذا الحد، بل خلفت هذه الفئة الأخيرة جيلا أكثر خطرا وهم أبناؤهم الذين أتيحت لهم فرصة مكنتهم من الحصول على جزء زهيد من الثقافة الفرنسية، وأعجبوا أيما إعجاب بما يجري هناك من جدل حزبي وثقافي، وأرادوا نقل تلك الصورة إلى الجزائر، ولو على حساب الشعب الجزائري وهؤلاء هم الذين كانوا يكافحون من أجل الإدماج.

وكرر فعل من المجتمع الجزائري على ذلك استيقظت مجموعة أخرى طالما اختفت، وهي المجموعة المتتبعة لما كان يجري في المشرق العربي من صحوة إسلامية، ودعوة إلى الأصول الإسلامية، وهذه الأخيرة كانت السباقة إلى احتلال الساحة، وبمجرد ظهورها وجدت فئة كبيرة من الشعب، وأن

كثيرا من روادها قد عاصروا محمد عبده ورشيد رضى ومن هؤلاء على سبيل المثال الشيخ حمدان بلونيس.

إن هؤلاء قد ظهوروا في البداية في شكل جمعيات ثقافية مثل الجمعية الراشدية في العاصمة، ولم تلبث تلك الجمعيات أن تبلورت في شكل أحزاب سياسية لها مطالبها، ومنها:

— **كتلة المحافظين:** هذه المجموعة تكونت من بعض المثقفين وبعض الأعيان الذين كانوا يجتمعون حول الأصول الإسلامية متأثرين بما كان يجري في المشرق العربي وكان برنامجهم لم يتبلور بعد، حيث ظهر في شكل مطالب ورغبات تميل إلى المطالب الاجتماعية أكثر منها سياسية وهي:

1. المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والفرنسيين.
2. المساواة في الضرائب والفوائد من الميزانية.
3. معارضة التجنيس والتجنيد الإجباري.
4. إلغاء قانون الأهالي.
5. استرجاع العمل بالعدل الإسلامي للمسلمين.
6. احترام التقاليد والعادات الجزائرية.
7. نشر وإصلاح وسائل التعليم العربية.
8. عدم اللجوء إلى العنف.

إنه رغم بساطة تلك المطالب وظهور ذلك البرنامج المسالم إلا أنه أثار ضجة في فرنسا وفي الجزائر ووجهت لهم تهمة تكوين

فرع للقومية الإسلامية في الجزائر - وكانت هذه تهمة خطيرة -
وتنقل وفد برلماني فرنسي للتحقيق مع زعيمها، ونفى نفيا قاطعا
ما نسب إليه ويرد بقوله: "إنني لا أعرف أن هناك وجود للقومية
الإسلامية والقومية في الجزائر فإذا وجدت ذات يوم فستكونوا أنتم
الفرنسيون الذين خلقتموها" وهكذا بدأت مقاومة تلك الحركة في
مهددها وكادت تقبر إن لم نقل قبرت قبل الحرب العالمية الأولى.

- كتلة النخبة: إن هذه الكتلة قد نشأت حوالي سنة 1908
في نفس الفترة التي نشأت فيها كتلة المحافظين إلى أنه لم يكن
الضوء مسلطا عليها، لأنها كانت منبوذة منذ البداية من طرف من
تسعى إلى الجلوس بجانبه، ومن طرف المجتمع الذي تنتسب إليه
طبيعيا، وأغلب الظن أن ذلك راجع إلى أفكارها التي كانت في
أغلبها غريبة عن المجتمع الجزائري، وفي نفس الوقت محتقرة
من المستعمر، فهي كانت تحمل شعار المساواة، وهذا الطلب كان
ينظر إليه الجزائري على أنه يصل بهم إلى الدمج، والدمج في
نظرهم القطيعة بينه وبين ماضيه وتقاليده ودينه.

لكن أصحاب تلك الكتلة وهم من شبه المتعلمين الذين كان لهم
حظ في الدخول إلى المؤسسات التعليمية الصغيرة يحاكون فيها
الحياة الفرنسية وأصبحوا يكونون طبقة دون هضم، وهم الذين
يقول عنهم جون جوريس: "مزقنا الشبان الجزائريين بين
حضارتين، وسرعان ما فقدوا الاتصال بحضارتهم، ولكنهم غير
قادرين على الدخول في حضارتنا " وإذا رجعنا إلى مطلب هذه

الكتلة فإننا نجدها ذهبت بعيدا عن مطالب الشعب الجزائري فإنها تطلب بما يلي:

1. وضع برنامج خاص لتعليم الجزائريين اللغة والحضارة الفرنسية.

2. قبول مشروع التجنيس كما هو.

3. قبول قانون التجنيد الإجباري.

4. المنادة بالزواج المختلط وتشجيعه.

5. المساواة الكاملة مع الفرنسيين.

فإننا نجد كل هذه المطالب هي رغبة فرنسا " الأم " ورغم ذلك فإن المعمرين لم يقبلوها، وقوبلت بالرفض المطلق وأتهم أصحابها بأنهم مثل جماعة تركيا الفتاة، وذلك رغم حملتهم الكبيرة ضد الذين يعارضون التجنيس، حتى وصل بعضهم إلى اتهام الدين الإسلامي بأنه سبب التخلف للمسلمين(13).

واستمرت هذه الكتلة إلى سنة 1919 حيث انفجرت من الداخل إلى قسمين: الإدماجيون والإصلاحيون الوطنيون.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ظهرت تشكيلات حزبية ظاهرية الملامح، وتلك التشكيلات يصنفها بعض الباحثين إلى صنفين:

— الإصلاحيون.

— الليبراليون.

أما الإصلاحيون فإنهم استطاعوا في مدة قصيرة التغلغل في كثير من الأوساط الجزائرية، حيث رفعوا شعارا مضادا وبكل قوة ضد التجنيس بالجنسية الفرنسية، وكان يرأس هذا التشكيل الأمير خالد ابن عبد القادر الذي ولد في دمشق سنة 1865 ودخل في سنة 1892 إلى الجزائر، ثم انتسب إلى المداس العسكرية الفرنسية وعمل ضابطا في الجيش الفرنسي ثم أحيل إلى التقاعد (14) سنة 1919 وتفرغ إلى العمل السياسي، وكان معارضا لجماعة النخبة في سياستهم الاندماجية حيث يقول: "إن فرنسا لن تصدر أبدا قرارا بالتجنيس، لأنها تخشى أن ترى المعمرين تحت سيطرة خمسة ملايين جزائري... إذا لا تحدثوا عن الاندماج (15) ثم يصرح للصحافة الإيطالية قائلا: "إن حركتنا ليست حركة دينية، ولكن بالقوة سياسية لأن القضية هي قضية استقلال جميع الأوطان الإسلامية " فلأول مرة تذكر كلمة الاستقلال، وكان برنامج حركة الإصلاحيين منافيا تماما لبرنامج النخبة، ومتطورا بعض الشيء عن برنامج المحافظين، وكانت محاوره كما يلي:

1- تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي، بالتساوي مع المعمرين.

2- إلغاء القوانين الاستثنائية.

3- المساواة في الخدمة العسكرية.

4- حق الجزائريون في المناصب مثل الفرنسيين.

5- تطبيق إجبارية التعليم على الجزائريين.

6- حرية الصحافة والجمعيات.

7- تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة.

ورغم أن هذه المطالب كانت تكتسي الصبغة الإصلاحية وبعيدة كل البعد عن أن توصف بأنها مطالب سياسية، إلى أن الفرنسيين رفضوها رفضا باتا وكانوا ينظرون إليها على أنها مطالب خطيرة تسعى إلى زعزعة الحكم الفرنسي في الجزائر، ولذلك ضيقوا الخناق على الحزب وعلى زعيمه، وخاصة بعد أن أصبح يسيطر على جريدة - الأقدام - والذي كان بكشف فيها تصرفات بعض عملاء فرنسا في الجزائر وظلمهم للمواطنين وخاصة أولئك الذين كانوا يستولون على الأرض ظلما وعدوانا، ومن ذلك ما صدر في جريدة الإقدام في عددها الصادر في شهر جويلية 1921 الذي يشهر بالقائد الإبراهيمي الذي استولى على خمسة آلاف هكتار من الأراضي وشرد أهلها ظلما وعدوانا في منطقة البويرة.

لكن هؤلاء العملاء ألصقوا به تهمة أخطر، وقالو أننا كنا أصدقاء فرنسا وأعداء لعبد القادر لذلك يشهر بنا وكانت التهمة الموجهة إلى الأمير خالد قوية، ووجدت أدنا صاغية لدى المعمرين، فعملوا على أبعاده من الجزائر سنة 1923، لكنه واصل مقاومته في أوساط المغتربين في فرنسا حتى أزعج فرنسا في دارها ونفى للمشرق حيث قدم للمحاكمة أمام المحكمة القنصلية في الإسكندرية سنة 1925 وأدين، وفرضت عليه الإقامة في دمشق، وهكذا ترك المجال فارغا ليملاً فيما بعد بحركة أكثر قربا

من مطالب الشعب التي تتبنى تلك الأفكار وتزيد خطوة إلى الأمام، وهي ما سنراها في نجم شمال إفريقيا فيما بعد.

الليبراليون:

إن هذا الحزب يكاد يكون نسخة من جماعة النخبة، إذ نجده يحمل نفس المطالب وينادي بنفس الشعارات، لكنه هذه المرة يجد نفسه وحيدا في الساحة، حيث كان النشاط الحزبي ينتقل إلى فرنسا مع زعماء بعض الإصلاحيين الذين حددت إقامتهم هناك.

وعلى كل فإن كل هذه المحاولات من أحزاب وجمعيات هي التي كونت النواة الأولى للمقاومة السياسية التي ستصبح جدية فيما بعد، أن الحركات الثلاث التي ستلعب دورا مهما في حياة الجزائر لها جذور في هذه المحاولات، ولا أكون بعيدا عن الواقع، إذا قلت أن حزب الشعب الجزائري، وقبله نجم شمال إفريقيا كانا الإبن الشرعي للحركة الإصلاحية وحزب البيان كان المولود الطبيعي لجماعة النخبة، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت امتدادا لحركة المحافظين.

هذه عينة صغيرة من مرحلة الركود وعملية الصراع الذي كانت في بداية القرن العشرين في الجزائر، حيث كانت الأفكار غير متبلورة تتقاذفها التيارات، لكن البحث عن نوفمبر كان مستمرا وسيتبلور بعد ذلك بسرعة وقوة أكثر.

ـ نشأة الأحزاب السياسية:

بعد أن جاهر الأمير خالد بأفكاره، عندما أعلن صراحة بمطلب الاستقلال، ورافق ذلك بجولات في شرق البلاد وغربها.

فإنه في شهر جانفي 1922 أنشأ حزبا سياسيا تحت اسم حزب الإخاء الجزائري وكرس جريدته (الأقدام) تعريف به وبأهدافه لقد كان يستغل كل مناسبة لتجنيد الشبان داخل الحزب.

من ذلك توجهه إلى بلاد القبائل في شهر أفريل عام 1922 لتسوية نزاعات عشائرية وبعدها حل ذلك المشكل توجه بخطاب في جمع غفير داعيا إلى الوحدة ومن جملة ما قال: "يجب أن يتحد القبائل والميزابيون والعرب ويشكلون حزبا واحدا، فالفكر العنصري بعيد عنا طالما أن الإيمان يجمعنا وتتبع جريدة الأقدام في تعليقها على ذلك:

"الاجتماعات الحاشدة التي تجمع الألوف من العمال القادمين من على مسافات بعيدة ومن جميع الجهات.. تهدف إلى إظهار الرغبة الواحدة في التحرر والرغبة في أن يعاملوا منذ الآن فصاعدا كرجال وليس كدواب" وواصل جولاته حيث ترأس تجمعا كبيرا في مدينة بسكرة عروس "الزيبان" حضره ما يربو على ثلاثة آلاف مواطن خرجوا بعده بلائحة ضمنوها جملة من المطالب السياسية والاجتماعية. ولا يفوتنا هنا أن نذكر الرسالة التي كان قد وجهها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى الرئيس الأمريكي ويلسون وإلى مجلس السلم العالمي يهاجم فيها الأساليب

الاستعمارية المتبعة في الجزائر ويطالب منهم المساعدة على استقلال الجزائر.

إن المتتبع لخطوات الأمير خالد فإنه يدرك أنه كان قطبا من أقطاب العالم الثالث في ذلك العهد. فهؤلاء لا يقل مكانة عن سعد زغلول وغاندي وغيرهم من زعماء البلدان التي كانت تزرع تحت نير الاستعمار.

وهذا ما ألب عليه الاستعمار وجعله يتخذ هدفا يطارده في كل مكان، مرة يطلق عليه "وطني مسلم" وهي تهمة خطيرة وأخرى يصفونه بأنه "شيوعي خطير"، وجندت فرنسا أتباعها لمحاربته، وكونوا وفدا ضم "ابن التهامي" - وبن شنوف - وسي هني ومحي الدين زروق - والسايح " وتوجهوا إلى باريس وهم يحملون عرائض يطالبون فيها باسكات الأمير خالد لأنه حسب قولهم - محرض على العصيان ومعاداته لفرنسا.

ووجد ذلك التحريض وتلك الدعاوي رغبة دفينية عند المستعمر وصدر قرار بإبعاده من الجزائر في شهر جوان 1923 وبذلك بدأت تلك البنية الفتية في الانهيار ودب اليأس في قلوب كثيرة من أنصاره ورأوا بأن العمل السياسي في الجزائر أصبح شبه مستحيل وبدأ التفكير في إيجاد معركة جديدة وبأسلوب جديد. ولم تكن تلك الأرض غير أرض فرنسا نفسها والأسلوب الجديد هو أشراك الفرنسيين واتخاذ حلفاء منهم لخوض المعركة الجديدة.

نجم شمال إفريقيا:

حينما حددت إقامة الأمير خالد في فرنسا لم يتوقف عن نشاطه السياسي خاصة وان المهاجرين الجزائريين التفوا حوله وآزروه وشجعوه لقد بدا يخطب فيهم، في كل مناسبة وانتقلت أخباره من منطقة إلى أخرى وكثر زواره. وأصبح قبلة المتعطشين للحرية ومن أشهر لقاءاته، لقاءه المشهور بالمهاجرين العرب وخاصة أبناء شمال إفريقيا في باريس في 12 جوان 1924 حيث اقترح أثناء خطابه الحماسي إنشاء حركة سياسية لأبناء شمال إفريقيا وأطلق على الحركة اسم: نجم شمال إفريقيا، وطلب الموافقة على الاقتراح فنال الأغلبية. وبهذا أصبح الطريق مفتوحا أمامه وكون الحزب في باريس.

لكن هذه الرواية لا يقبلها بعض الباحثين ويرون أن الحزب تكون بعد ذلك... الشيء الذي لا جدال فيه هو أن اسم الحزب هو من اقتراح الأمير خالد. كما أن الأمير بعد ذلك منعه السلطات الفرنسية من الإقامة هناك ونفي إلى المشرق العربي. يبقى أن مرحلة التأسيس هي للأمير خالد والنشاط كان لمن خلفه بعد ذلك.

وسواء تكون الحزب في 24 أو في 1926 فإنه بدأ مسيرته بجماعة من الجزائريين والتونسيين والمغاربة إلى أن التونسيين والمغاربة لم يكونوا متحمسين للعمل فيه وذلك للفكرة الموجودة عندهم بأن القضية الجزائرية أكثر تعقيدا من القضية المغربية أو التونسية. وعلى هذا فهم إذا شاركوا الجزائر فإنهم يبعدون

قضيتهن عن الحل، فالمغرب وتونس في وضع حماية اما الجزائر فهي مستعمرة، وجعلها القانون الفرنسي جزء من فرنسا.

وعلى كل فإن نجم شمال إفريقيا بدأ نشاطه بجدية منذ 1926 وما أن ظهر حتى سارع الحزب الشيوعي الفرنسي الذي تكون سنة 1920 إلى الاستحواذ عليه باستغلال النكسات التي أصابت الحركة الوطنية في الجزائر، حيث تصوروا أن الجزائريين إذا لم يعتمدوا على عناصر فرنسية فإن مصير تحركهم السياسي سيكون مآله الفشل، فطلبوا المساندة، كما أنهم أدركوا أن تلك الحركة السياسية الجزائرية الفتية هي في حاجة إلى مساعدة مادية "من مقرات وأموال وغيرها" لتغطية نشاطاتها فكانوا لا يخلون بالمساعدة على أمل احتواء نجم شمال إفريقيا فيما بعد وذلك ما جعل كثيرا من الكتاب ينسب نجم شمال إفريقيا إلى الحركة الشيوعية.

وهم يعتمدون في زعمهم هذا على تكوين أول لجنة مركزية للنجم والتي كانت تنظم 15 عضوا كان من بينهم خمسة ينتمون إلى الحزب الشيوعي الفرنسي وهم: عبد القدر الحاج علي - الجيلالي شبيلا - محمد معروف - آيت دودرت وأخيرا بو طويل.

وكما ذكرت حاول الحزب الشيوعي احتواء النجم إلا أن النجم كان متشبعا بالروح الإسلامية ومعروف ان اجتماع الشيوعية الدولية المنعقد في موسكو من سنة 1920 وبلسان لنين يقول: "يجب مكافحة القومية الإسلامية" ثم إننا نجد بطاقة اشتراك

الأعضاء النجم مكتوب عليها بخط كبير وواضح "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا" — صدق الله العظيم — فكيف يمكن لمن أخذ بوصية لينين أن يحمل في جيبه آية من القرآن و لم يطل ذلك الوفاق، وبدأت الخلافات تتراكم وقطع النجم كل علاقة له مع الحزب الشيوعي الفرنسي وذلك لتباعد المواقف.

ورفع بعد ذلك لواء النجم المرحوم: مصالي الحاج وهو أحد العمال المغتربين ومن يوم أن تولى قيادة النجم قطع عنه الحزب الشيوعي كل المساعدة، فأعلن النجم القطيعة معه ولم يمر وقت طويل على ذلك الإعلان. حتى صدر قرار من الحكومة الفرنسية بحل النجم وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى التنسيق الموجود بين السلطة الفرنسية والحزب الشيوعي.

لكن قيادة النجم كانت تتوقع ذلك الحل وحضرت نفسها له فبمجرد ما صدر الأمر بحل الحزب أضيف إلى اسمه كلمة وأسس حزب جديد تحت اسم: نجم شمال إفريقيا المجيد — وبذلك يصبح حزبا جديدا له الحق في ممارسة الحياة السياسية واستمر لغاية 25 جانفي 1937 حيث صدر الأمر بحله مرة ثانية، لكن ذلك لم يجعله يوقف نشاطه وواصل نشاطه تحت حماية جريدة الحزب التي كانت تسمى "الأمة" وانضموا تحت عنوان: أحباب الأمة حتى يكونوا حزبا آخر.

نشأة النجم:

لقد بدأ نجم شمال إفريقيا نشاطه في ظروف صعبة وفي المنفى بحيث لما عجزت الحركة السياسية عن العمل داخل الوطن تحت ضغط المعمرين وأعوانهم من الخونة التجأت إلى العمل في المنفى، ولذا نجد أن قاعدتها كانت صغيرة. إذا قورنت بمطالبها.

ففي مرحلتها الأولى: لم يكن عدد مناضليها يتجاوز 4000 مناضل. كما أن مطالبها كانت مطالب اجتماعية ثم في المرحلة الثانية نجدها مزيجا من المطالب الاجتماعية والثقافية والسياسية. ولعل ذلك يرجع إلى تركيبة النجم حيث أنه لم يكن قد أخذ شكله الثوري بعد. ويظهر ذلك جليا في برنامج المقر في المؤتمر 1933 في باريس حيث يتكون مشروعه من جزئين وكل جزء لا يمت إلى الجزء الآخر بصلة حيث نجده في الجزء الأول

- عبارة عن مطالب اجتماعية: مثل:

إلغاء قانون الأهالي - إطلاق سراح المعتقلين - إلغاء المجلس المالي - المناطق العسكرية - تعيين الجزائريين في جميع المناصب - تعليم اللغة العربية - تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين مثل الفرنسيين إلى غير ذلك:

أما الجزء الثاني فهو ثوري، ويختلف تماما عن الأول وأغلب الضن أن ذلك ناتج عن خلافات داخل الحزب حيث يشمل هذا الجزء:

— استقلال الجزائر التام - انسحاب جميع قوات الاحتلال - إنشاء جيش وطني - إنشاء جمعية تأسيسية - إلى غير ذلك من المطالبات
تسهر القطيعة مع فرنسا - وهي بمثابة إعلان الحرب عليها ومن
هنا بدأت ملامح ثورية الحزب تظهر جلية.

لكن مما يلاحظ في هذه المرحلة أن الحزب كان موجهها كل عناية
للتنظيم وتوسيع قاعدته.

كما أنه كان يضع أمامه هدفا أساسيا هو: إقامة قاعدة قوية له في
الجزائر لتكون هي الأساس. وللوصول إلى ذلك: سعى أولا:

1- بتوفير مقر خاص به وقد تحصل على ذلك سنة 1933 بحيث
أصبح له منذ الآن مقر خاص به. وابتكر علما خاصا به وكان هذا
العلم يتكون من الألوان الثلاثة وهي الأخضر والأبيض والأحمر
وهي على النحو التالي: قطعة خضراء وبأحد الأركان هلال
ونجمة باللون الأحمر فوق جزء أبيض وقد رفع ذلك العلم في مقر
الحزب في نفس السنة كما أن النجم استطاع تكوين الخلايا في
الجزائر خلال سنة 1934 وكانت أول قسمة تؤسس هي قسمة
العاصمة ومن بين أعضائها كل من: مسطول ومحمد خيضر
ومزغنة وغيرهم ثم توسعت بعد ذلك عبر كامل منطقة متيجة
ووهران ومناطق أخرى في جنوب البلاد. وهكذا وبعد أن وضع
النجم رجل في الوطن. بدأ يوسع نفوذه وكان يرى أن نفوذه لا
ينتشر إلا باتخاذ مواقف واضحة وشجاعة في مواضيع هامة. وقد
وأتته الفرصة في الدعوة التي وجهتها اللجنة القسنطينية التي كان
يرأسها المرحوم الشيخ عبد الحميد إبن باديس وعضويه بن جلول

وجماعة منتخبي قسنطينة لحضور المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في شهر جوان 1936.

هذا المؤتمر كان قد دعا إلى جملة من الإصلاحات الاجتماعية تحت الرعاية الفرنسية، وفي ذلك يقول رئيس الحزب: "إننا نعلن بصراحة رفضنا ربط الجزائر بفرنسا ونعارض بكل قوتنا.. أما بشأن التمثيل البرلماني في باريس والذي لن يكون مجديا فإننا نقترح استبداله بتأسيس برلمان في الجزائر، ينتخب أعضاؤه بالاقتراح العام دون تفرقة في الجنس أو الدين" وهذا الموقف رفع من رقم توزيع بطاقة النضال من أربعة آلاف إلى 45 ألف بطاقة، كما أصبحت شعبية النجم تتوسع وتنتشر بسرعة لا نظير لها.

واستغل النجم ذلك ووجه إلى الشعب الجزائري ندائه الذي هو عبارة عن برنامج عمله بكل وضوح، وتعميما للفائدة ارتأيت أن أقدم ضمن هذا الموضوع أكبر جزء منه وهو:

(أيها الشعب الجزائري الكريم قد تبين لك في بحر هذه الحوادث السياسية الأخيرة من هو المخلص المجاهد ومن هو المدبذب المقامر ومن هو المنافق المناصر. وقد رأيت حزبك الوطني الوحيد يخرج من وسط المعمة ساطعا كفلق الصبح...

ولم يتحزح قيد شبر عن مبادئه - وأن هذا صراطي مستقيما فأتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذالكم وصاكم بهم لعلكم تتقون)....

إنه حزب يعمل لغاية شريفة ويجب أن ينالها طوعا أو كرها، قصر المدى أم طال. وأنه هو بالأمس أيام العسف والجور

الفاشيستي الغاشم. هو هو اليوم في عصر الواجهة الشعبية الباسم، وأن مطالبه هي هي لم تتغير ولم تتبدل، وإن رجاله هم هم لم ينسلخوا ولم يتجسسوا، ولم يندمجوا ولم يتفرقوا، وسيبقون كذلك ما دامت الأرض أرضا والسماء سماء، وما دام الشرف يسمى شرفا والوطنية تسمى وطنية، والآية صارخة: وأصبر وما صبرك إلا بالله. ولا تحزن عليهم ولا تكن في ضيق مما يمكرون وأن الله مع الذين إتقوا والذين هم محسنون - "ولينصرنا الله من ينصره إن الله لقوي عزيز".

"إن للحزب الوطني لا تاريخا ذهبيا مكتوبا بدم الشرف على دواوين البطولة، وماضيها مفعما بجلائل الأعمال. فقد صاح صيحته في أذن الاستعمار الغاشم بباريس حين سكّت الناس، وخارت قواهم وأسكنتهم الخوف عن كلمة حق يصرحون بها أمام دهاقين الجور والعسف!! إذ ذلك صرح رجال الحزب الوطني وحدهم في وجه الاستعمار: إن الجزائر خلقت حرة سعيدة يجب أن تحيا حرة سعيدة. فلاقوا من جراء ذلك ألوانا من العذاب " فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله، وما ضعفوا، وما استكانوا وأنهم يعاهدونك أيها الشعب الكريم إنهم سيبقون على تلك المبادئ لا يخافون ولا يجبنون ولا يتزحزون مهما كلفهم ذلك من الضحايا، فلقد إمتحنتهم أيها الشعب في أيام البلاء فوجدتهم صابرين، فأمتحنهم في أيام الرخاء تجد (لهم لأمانتهم وعهدهم راعون) وليسوا كهؤلاء القنافذ الهداجين، كانوا مختبئين أيام المحنة فظهروا اليوم يساومون ثقة الشعب الغر الكريم " ولنبلوكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ولنبلوا أخباركم " - أم أحسب الناس

أن يتركوا أن يقولوا أمنا وهم لا يفتنون. ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين".

"أيها الشعب الجزائري الكريم:"

"إن مبادئ حزبك الوطني الذي أسس على لمليّة من أول يوم، هي السعي لتحريك بالطرق المشروعة في دائرة إسلامك وجنسيّتك الغالية المتألّقة في بطون الأجيال والدفاع عن كرامتك والذود عن حماك في محيط ذاتيتك الشريفة المقدسة. تلك هي مبادئنا التي فطرنا عليها وأنشأنا عليها وقدمناها للحكومة في كراسي يوم 23 جوان 1936 بواسطة وفد من رجالنا، وعليها نبقي، وعليها نحيا، وعليها نموت، إن وجب الموت!... نحن نريد أن تكون لغتك العربية لغة رسمية بالبلاد، نريد أن يكون مساجدك وأوقافك بيدك تصرف فيها بحسب القرآن العظيم. ونطلب لك برلمانا جزائريا يضمن لك ذاتيتك وحقوقك أمام الأغلبية الساحقة من المستعمرين ولا نريد إذلالك على يد أقلية ضئيلة في البرلمان الفرنسي قد لا تتجوا ضمائرهم من عبث العابثين!... ولا نطلب إلحاقك بفرنسا لتكون فرنسويا عزيزا كما يقولون (كبرت كلمة تخرج من أفواههم)!"

إنها لإحدى أكبر الكبائر (16) يا لله للجزائريين! الاندماج، والإلحاق، والارتباط، أو الامتزاج، أو الاقتران، أو الموت والفناء، والاضمحلال.. مترادفات معناها واحد يلوكها قوم ولا يفهمون معناها ويفتخرون بطلبها في عهد الواجهة الشعبية ولا

يدركون مقدار ما تحويه من الخزي و العار. ومن المضحكات
المبكيات في آن واحد.

"وكم بالجزائر من مضحكات، ولكنه ضحك كالبكاء! اليوم
ضحك الشرق بملء شذقيه على سخافتنا ويسخر الغرب بملء
فكيه على أذقاننا وتبرأ شمال إفريقيا من هذه السياسة التي قد لا
يتشرف بانتسابنا إليه بها!. أما أن لهذا النوم من يقظة أما أن لهذه
الذبابه من نهاية؟ أما أن لهذا الليل من آخر؟ بعد (مائة وست
سنين استعماراً نطلب الاندماج) يا للعار وللفضيحة! الاندماج،
الإلحاق — كما أفضعها كلمة (تحسبونه هينا وهو عند الله عظيم)
— (يعظكم الله أن تعدوا لمثله أبداً إن كنتم مؤمنين). إن شعبنا
يطلب الاندماج في شعب آخر لهو شعب قطع الصلة بينه وبين
ربه، وبينه وبين تاريخه وأجداده، وبينه وبين أبنائه من بعده.
ونحن الجزائريين لنا تاريخ ماجد، ولغة شريفة وذاتية مقدسة،
وضمير حر، وهذه كلها تأبى علينا أن نقطع الصلة بها ونطلب
الإلحاق. وتندرننا إن فعلنا — قبرا محفورا، وكفنا منشورا، وهناك
ندعوا تبورا، فلا نجد نصيرا، ولا نلقى ظهيرا.

"ولئن طلب السينغال إلحاقهم فهل ذاتيتنا كذاتيتهم؟ وهل
تاريخنا كتاريخهم؟ كلا وألف كلا! فنحن أشراف من أشراف،
يجب أن نبقي أشرافا لأشراف! وأنا لنختار أن تبقى مضطهدين
جزائريين من أن نصير أحرار فرنسيين. تلك كلمة وإن أخرجت
بعض الناس، إلا أنها كلمة حق نقولها ولا نبالي ليحق الحق،

ويبطل الباطل (يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطاقة من دونكم لا يالونكم خبالا).

"على رسلكم يا طلاب الإلحاق!!

" يا خصومنا السياسيين لا تظنوا أن الأمة معكم، فلسنا نظن أن جزائريا واحدا يعلم أنكم تطلبون الإلحاق ويفهم معناه يرضى بذلك، ولكنكم جرفتم معكم البسطاء باسم المطالب الأخرى الشريفة التي طلبناها وقلدتمونا فيها! ولو علموا أن الإلحاق "رسمال" تلك المطالب كان لهم معكم موقفا! غير هذا!.

"فعلى رسلكم لا تتسللوا إذا من المسؤولية و لا تتضايقوا من مفاجآت المصالي (17) وتعبه لاجتماعاتكم، فللمصالي الحق وللأمة جمعاء أن تناقشكم الحساب العسير. تحاسبكم على النقيير والقطمير لأن الموقف خرج والمسألة حياة أو موت، الحكم حكم في المصير أمة كاملة لا في مصير شركة تجارية. وهذه الأمة لا ترضى أن ترجع فرنسوية أحببتكم أكرهتم، ولا ترضى أن يقامر أحد بحقوقها على مائدة — الأخذ بالخاطر — أو يماسك في سوق — مراعاة الظروف. فلا منزلة بين المنزلتين يا قوم! أما وطني صميم وأما خائن أثيم! ولن نتسامح معكم في التلاعب بأصغر حق من حقوق هذه الأمة المسكينة — التي أخذنا على عاتقنا عهد التفاني في سبيلها و التضحية لتحريرها:

"ما أسخف من يعتقد منكم بأننا في دور — التجربة — وما أخف عقله على حد قول العامة — يتعلموا الحجابة في رؤوس

اليتمى- وهذه التجربة التي تتبحرون بها بمثابة المقامرة لتجريب البخت.

أو كمن يجرب شرب كأس من الخمرة ليعلم هل هي مسكرة أم لا! أو كمن يجرب وضع السماء تحت الأرض و الأرض فوق السماء. فما أبرد هذه السخافات وما أسمىها. فلا تجربة في البديهيّات ولا مقامرة بحقوق الأمة، وما أسكر كثيرة فقليله حرام. وهيّات أن تستخرج من الحنظل عسلا، ومن القار لبنا خالصا سائغا للشاربين. فو الذي خلق الجزائر وخلقنا جزائريين وملا قلوبنا بالعقيدة الراسخة والإيمان الصحيح، لا نفتأ نقوم اعوجاجكم في مسألة إلحاق، ونتفكر نباهتكم (كذا) أمام من شئتم. وإذا أردتم الإنصاف تعالوا نستفسر الأمة في مؤتمر لا نخلفه نحن ولا أنتم ما كانا سواء. وتعالوا نستفسر العالم الشرقي كله ونكاتب زعماء الأقطار الإسلامية أجمعين، ولنجعل الأنصاف رائدنا، والحق حكما بيننا وبينكم - فمن تولى بعد ذلك فأولئك هم الظالمون.

"أيها الخصوم السياسيون.

" طالما قومتمونا بطرق شريفة وغير شريفة، وطالما أقمت الدعايات ضد حزبنا الوطني، وضد برامجنا املية. أما نحن فلا نجيبكم بالمثل لنا قوم أشرف ومصلحة الجزائر فوق الجميع، بل نشفق لحالتكم التي تستدعي الشفقة، ونجيبكم بإخلاصنا وأعمالنا وثبتان فهورلوا عرقلوا أو عولوا فلن يزيدنا ذلك إلا إثباتا ورسوخا وانتشارا لدعوتنا، ولن يزيدكم ذلك إلا ذنبية وافتراقا وفشلا. وها هي الحوادث شاهدة. فأنتم لم تبرهنوا حتى على

قد رتكم على الاحتفاظ بوحدتكم ولو شهرا واحدا، فكيف تحتفظون
بالأمة سنوات؟! فها هي فلو لكم في كل ناحية، وهاهي طلائعكم
تنصب لكم الحبال وتدس لكم الدسائس يوما بعد يوم. وها قد
أصبحتم متناقضين شيئا يكفر بعضكم بعضا! أما نحن فقد ثبتنا
مدة خمسة عشر سنة كاملة على برنامج واحد وعلى سيرة واحدة.
ولن نتفرق أو نترحزح بإذن الله مادام فينا قلب يخفق وعرق
ينبض بحب هذا الوطن العزيز المفدي، ولم يطعن أحد منا قط في
لغة آبائه وتاريخ أجداده، وليس بيننا متجنسون! أما أنتم فها هو
أحد متجنسيكم يخطب باسمكم في "تيزي وزو" ويسب اللغة
العربية، ويتهكم على من طلب أن تكون رسمية للبلاد. وهاهو
بوهرا ن يطعن التاريخ الجزائري في الصميم، وأنتم ساكتون
تصفقون! وها هو نفسه عينه بعد ذلك بيومين يطعن سمعتكم
وسمة الإسلام والجزائر في أكبر هيئتها بتناوله الخمر نهارا
جهارا أمام نخبة الشعب في مأدبة الشعب. وهاهو اليوم ينصب
ينصب الحبال للوقعية بكم وإسقاط جامعتكم مع عدوكم اللذود
الذي كان بالأمس رئيس عليكم وكان يطعنكم سرا وعلانية وأنتم
صامتون — من أعان ظالما ابتلى به — وهاهو الآخر، والآخر،
والآخر. كل ذلك مسجل في كتاب معلوم ليوم لا ريب فيه. ومادام
صنائع الاستعمار يلعبون بكم فإن تؤمنوا على كرامتكم وكرامة
هذا الوطن المنكود. يعتمد البعض منكم في الدعاية ضدنا
متطرفون متهورون نطلب الاستقلال. نعم نطلبه بكل شرف،
ولكن بالسعي، في سبيله. ولسنا نطلبه اليوم، بل نقول لكم أن
برنامجنا هو العي لتحرير الجزائر بالوسائل المشروعة. ولم نحدد

لذلك أجلاً، بل أن الخط الذي نسلكه في جهادنا هو خط التحرير وليس خط الاندماج والتجنيس. وشتان بين السعي وبين التنفيذ فالأيام وقوة الشعب وحدهما كفيلا بتحديد أجل التنفيذ، والله من وراء ذلك محيط. فهل كفاكم يا دعاة الاندماج والاضمحلال، ويا أعداء الحرية والاستقلال. حسبنا أنكم مهما نشطتم في طعننا وتفننتم في الدعاية ضدنا وتغاليتم في تصويرنا للحكومة، وأمعنتم في إصدار قوانين "الإنديجانا الأهلية" علينا، تقوي حبنا، وانتشرت أشعة دعاياتنا ودخل الناس دين الله أفواجا " والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكدا".

"أطعنوا فينا وقاومونا وارتكبوا الغلطات السياسية دائما. فإننا سوف نبني صرح دعايتنا على كاهل غلطاتكم الفادحة التي هي في آن واحد خزي عليكم وخدمة لنا، وسينبلج الصبح ذي عيين وستدمون يوم لا ينفع الندم" يوم يعرض الظلم على يديه، يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا، يا ويلتا ليتني لم أتخذ فلانا خليلا، لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولا"

"وأنت أيها الشعب الجزائري الكريم(18).

"أيها الشعب الوطني المسلم الصميم. إعتد على ربك وحده، واتبع الحزب الوطني وجنده، وأمحض ثقتك وإخلاصك وطاعتك لزعمائك الوطنيين الصريحين وليكن أمامك القرآن، ورائدك الإيمان. وثق بقول رب العالمين "وكان حقا علينا نصر المؤمنين

فسيأتي يوم وليس ببعيد تصبح فيه أيها الشعب الجزائري الماجد
سابحا في سماء الحرية، حرا، طليقا، باسم الشجر.

والسلام عليك ورحمة الله

من يقرأ هذا المنشور يتأمل فإنه يدرك أن ذلك الحزب كانت
أهدافه وطنية نبيلة وأنه بعيد كل البعد عن الشبهات وهكذا يواصل
سيره نحو نوفمبر 1954.

"إن هذه المرحلة من تاريخ الجزائر كانت مطبوعة بالسرية،
وكل وثائقها كانت تقدم. وكل ما بقي هو وثائق البوليس الفرنسي،
أو ما نقل عن مانعها أو التواتر" (باحث).

نشاطات النجم:

إن نشاط نجم شمال إفريقيا بدأ يتبلور وتبرز شخصيته مع
بداية الثلاثينات من هذا القرن، وظهر ذلك جليا بعد أن استطاع أن
يكون لنفسه مقرا خاصا به، وبذلك تخلص من التبعيات، وخاصة
التبعية للحزب الشيوعي الفرنسي، الذي كان غالبا ما يوفر له
المقر ليمارس فيه اتصالاته واجتماعاته وكافة نشاطاته، وهذه
الخطوة كانت استجابة لرغبة مناضليه الذين طرحوا هذا
الموضوع في مؤتمر 1933، حيث طرح للتصويت فنال الأغلبية،
لكن تبلور ذلك الكيان جعل السلطات الفرنسية لا ترتاح لذلك،
زيادة على أن الحزب الشيوعي لم يكن راضيا كل الرضى على
تلك الخطوة، حتى أن بعض الباحثين يرجح وأن عدم رضى

السلطات عن ذلك كان بتغذية من الحزب الشيوعي نفسه، وألقى القبض على إدارات الحزب وعلى رأسه رئيسه، السيد مصالي الحاج ولفقت لهم تهم وأودع السجن سنة 1934 وقضى ستة أشهر في السجن ثم أطلق سراحه، وأصبح تحت الرقابة الدائمة، فأشار عليه أحد المحامين بمغادرة فرنسا، وفعلاً غادرها إلى سويسرا، وهناك أتاحت له فرصة ثمينة، تكونت على أثرها شخصيته وتفتح على عالم كان يجهله، وذلك العالم هو العالم العربي الإسلامي.

فتقابل مع الأمير شبيب أرسلان، الزعيم اللبناني وهاشم الأتاسي وإحسان الجابري ورياض الصلح الرئيس اللبناني فيما بعد..

وهؤلاء كانوا يكونون الوفد السوري التفاوضي مع فرنسا لرفع الوصاية عن سوريا، كما أن الأمير شبيب أرسلان كان يحضر للمؤتمر الإسلامي الأوروبي. (1) وكان هؤلاء يجمعون بين الدعوة الدينية التي يتزعمها الأمير، والفكرة العروبية التي يتزعمها هاشم الأتاسي (سوري).

فتمكن قادة النجم من الاطلاع على تلك الأفكار ومحاولة تقليدها وبثها في الجزائر خاصة وأنهم كانوا لا يعرفون عن ذلك إلا بعض القشور وكل الأفكار التي كانت لديهم هي من اختلاطهم مع الطبقة العمالية الأوروبية وعن الشيوعيين الفرنسيين وكانوا في ذلك الوقت بالذات في خصام مع الشيوعيين لأنهم - الشيوعيون - كانوا ينظرون إلى الإسلام بأنه عدوهم.

وأبى الأمير أرسلان إلا أن يشارك الوفد الجزائري في المؤتمر الإسلامي، وتكون الوفد من مصالي الحاج وإيماش عمار وبنون آكلي، وهؤلاء من قيادة النجم، ومثل الوفد الجزائري أحسن تمثيل وشرح حقيقة الاستعمار في الجزائر وكان محل إعجاب بقية الوفود.

ومن ذلك التاريخ أعجب الأمير أرسلان بالوفد حتى أنه يشاع (19) عن اشتراك الوفد الجزائري في المحادثات التي كانت تجري بين الوفد السوري والفرنسي، لم يعجب الفرنسيون ذلك، واتصلوا بالأمير شكيب أرسلان يحذروه من اطلاع الجزائريين على ما يجري بينهم وكان رد الأمير حاداً: نعم أنا سوري بالتأكيد ولكنني عربي مسلم ومناضل وأقرب من أشياء من العرب والمسلمين مني ولا حق لكم في التدخل في شؤوني، واستمر طيلة المدة في صداقته مع الجزائريين يقدم لهم النصيح في مواصلة الكفاح تحت راية الإسلام والعروبة.

وفي شهر أوت سنة 1936 قدم السيد مصالي الحاج إلى الجزائر بعدما سمع بانعقاد المؤتمر الإسلامي، الذي كان يشرف عليه الشيخ ابن باديس وبن جلول وعزم على الحضور دون أن تقدم له دعوة لحضور ذلك المؤتمر ودخل إلى الملعب البلدي وحرص على تناول الكلمة، وكانت كلمته كلمة حماسية تعرض فيها إلى ما يعانيه الحزب من اضطهاد ومطاردة، وذكر بأن مناضلي الحزب عاقدو العزم على مواصلة الكفاح مهما كانت التكاليف، ثم قال أننا نؤيد كل مطالبكم ونقف بجانبها (20) لكننا لا

نوافق على ربط الجزائر بفرنسا... فالجزائر فعلا مرتبطة بفرنسا، وهذا الارتباط جاء نتيجة احتلال قاس وليس عن اختيار وإرادة... واليوم تريدون ربطها بفرنسا طواعية.. ثم قال: على الجماهير الانضمام إلى النجم من أجل استقلال الجزائر ونهضتنا.

وكانت تلك الكلمات أثارت حماس الجماهير الحاضرة، واندفعت نحوه وحملوه على أكتافهم وطاقوا به الملعب عدة أسواط، وهم يرددون يعيش مصالي.. يعيش الاستقلال، يعيش الإسلام، إن حدثا مثل هذا لم يسبق للجزائر أن رآته، قد ذهل الاستعمار لذلك، وواصل النجم نشاطه مستغلا ذلك النجاح في أوساط الجماهير، وقام بجولات في شرق البلاد وغربها، وانتشرت الخلايا الحزبية بكل مكان مر به، فكانت تلك المرحلة من المراحل الذهبية في تاريخ النجم، وفي تلك الفترة القصيرة كون ما يقرب من 60 خلية عبر الوطن، وتعتبر سنة 1936 هي السنة المرجعية الأولى لدخول النشاط السياسي الحزبي الجزائري بعد كفاح طويل في المهجر، وانتقل من فرنسا دون أن يقطع علاقته بتنظيمه الأساسي في فرنسا، ولم يستمر طويلا حتى صدر الأمر بحل النجم كما رأينا ذلك سابقا، وحل النجم إداريا لكنه بقي عمليا، مواصلا وضع الأسس التي تحمس الجماهير فزيادة عن العلم وضع نشيدا وطنيا منه هذه الأبيات:

فداء الجزائر روعي ومالي ألا في سبيل الحرية
ألا في سبيل الاستقلال حياة شمال إفريقيا
ولتحيا الجزائر مثل الهلال ولتحيا فيها العربية

سلاما سلاما أرض الجدود سلاما مهد معالينا

كما أنه لا يفوتنا أن نذكر بأن نجم شمال إفريقيا كان له إنجازات في ميدان الإعلام والصحافة فإنه ورث عن الأمير خالد جريدة الأقدام، التي كانت تندد بأعمال الاستعمار وأعوانه وتكشف تصرفاته "القيادة" الذين يصادرون أراضي في الجزائر مثل باش آغا الإبراهيمي الذي صادر أكثر من خمسة آلاف هكتار في منطقة سور الغزلان وقائمتهم طويلة...

وكان غير غافل عما يجري في العالم العربي ففي سنة 1936 قام بتجمع كبير في باريس مؤيدا للقضية الفلسطينية... وهذا الاتجاه العربي هو ما كان السبب في كثير من مشاكل داخل النجم كما سنرى ذلك، فالنجم ترك بصمات لا تحصى في تاريخ الجزائر.

حزب الشعب الجزائري:

في 11 مارس 1937 أسس حزب الشعب الجزائري في باريس ليكون نسخة منقحة من النجم، وكانت هيأته العليا مكونة من عشرة أشخاص لم نجد بينهم في قيادة النجم المكونة من عشرة أشخاص إلا اثنين فقط وهما مصالي الحاج وبنون آكلي، كما أن حزب الشعب تولى عن طموحاته حول الدفاع عن شمال إفريقيا وكرس عمله على الجزائر.

أما في الجانب التنظيمي فإنه لم يغير كثيرا من هيكله النجم، فاحتفظ بأن المؤتمر السنوي هو الهيئة العليا، ثم اللجنة التنفيذية، ثم الهيئة الإدارية، ثم المكتب السياسي، تأتي بعد ذلك التنظيمات الإقليمية التي هي الفيدرالية ثم القسامات، ولكل تنظيم حددت مهامه وصلاحياته.

أما برنامجه السياسي والاجتماعي والاقتصادي فكانت صورة من برنامج النجم غير أن البرنامج السياسي كان أكثر وضوحا من ذي قبل، وجاء في نشرة مكتبه السياسي ما يلي: "لا اندماج ولا تقسيم ولكن تحرير. إن حزب الشعب الجزائري يرفض كل سياسة اندماجية قانونية كانت أم سياسية، أم تاريخية، لا يمكن لسياسة الاندماج أن تتحقق أبدا... إن حزب الشعب يعمل لتحرير الجزائر تحريرا كاملا... والجزائر المتحررة التي تمارس حريتها الديمقراطية وتتمتع باستقلال ذاتي إداريا وسياسي واقتصاديا، تتكامل بحرية في نظام الأمن الجماعي الفرنسي في البحر المتوسط، إن الجزائر المستقلة ستكون صديقة وحليفة لفرنسا، ومثال العلاقات بين سوريا وفرنسا وبين العراق وبريطانيا خير دليل على ذلك هذا ما يريده حزب الشعب الجزائري، إن نشاط الحزب لا يمكن أن يكون صراعا عرقيا ولا صراعا طبقيًا، فالحزب يمد يد الأخوة للطوائف الموجودة عندنا دون أي اعتبار لجنسهم أو دينهم، ولكن الشرط الأول هو مشاركة الجميع في إدارة البلاد سياسيا واجتماعيا، إننا نطالب بالحرية للشعب عامة دون أية تفرقة عنصرية أو دينية" (21)، إنني لا أعلق على هذا البرنامج الذي فيه من السلبيات والإيجابيات الكثير، وعلى كل فإن

حزب الشعب أصبحت له قاعدة واسعة داخل الوطن، فكون كثيرا من القسمات والخلايا على مستوى الوطن، فكان له في منطقة الوسط أكثر من ثلاثين قسمة، وفي الشرق حوالي عشرين قسمة، وفي الغرب حوالي عشر قسمة، وكان على كل مناضل أن يكون ضعفه من المحبين والمؤيدين، وكان العدد في تزايد مستمر.

وركز في هذه المرحلة على التجمعات واستغلال كل اللقاءات لبحث أفكاره ثم لجأ إلى المظاهرات والمسيرات الشعبية والكتابة على الجدران وتوزيع المنشورات، ومن تلك المسيرات المشهورة سنة 1937 التي وصل عدد المشاركين فيها إلى خمسة وعشرين ألف وجابت شوارع الجزائر العاصمة وكان لها أثر كبير في نفوس المواطنين، وكانت المسيرة تحمل شعارات كتبت عليها:

الحرية للجميع-الأرض للفلاح-مدارس عربية-احترام الإسلام-والمفاجأة الكبرى هو أنه رفع فيها العلم الوطني الذي تطور عن علم النجم وأصبح تقريبا في شكله الحالي.

وأعاد الكرة في 14 جويلية 1939 بمسيرة أخرى كانت أكثر حدة وكان المتظاهرون بنفس الياфطات السابقة لكن يافطة ظهرت واضحة وهي: حرروا "مصالي والفاسي وبورقيبة" وكان بذلك نهاية حزب الشعب الذي حل على أن يظهر مرة أخرى في شكل آخر وبقوة أخرى.

ولا يفوتنا بأن نذكر بأن تشكيلة حزب الشعب كانت بعد المحن التي تكبدها النجم -فلذلك كما أشرت سابقا- نجد عناصر جديدة

في التشكيلة القيادية لأن أغلبية رجال النجم قد توفوا في السجون ومنهم:

كمال أرزقي مات في سجن بربروس سنة 1939، حسين نور توفي في المستشفى العسكري سنة 1939، ومحمد بلعيد ومحمد مناد وعميروش توفوا في سجن البرواقية سنة 1940 واسماعيل جنادي توفي في سجن بربروس سنة 1941 وقاسي رابح ومحمد دوار ماتوا في بربروس سنة 1943، ومصطفى كرور توفي في السجن العسكري بوهران سنة 1943 أيضا، وهكذا تبقى القائمة طويلة.

حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

تحت هذا الاسم برز الكفاح السياسي وأصبح إداريا وقانونيا يعرف بهذا الاسم أما عند المناضلين فلا يزال اسم حزب الشعب على أفواه الجميع لكن في هذه المرحلة ظهرت كثير من التغيرات سواء في المطالب والأهداف أو في نوعية المناضلين حيث دخل بكثافة إلى الحزب الإطار المثقف وطعم بعنصر الشباب كما أن الحرب العالمية الثانية وانهيار فرنسا كان له تأثير كبير على مسيرة الأحداث في الجزائر وكذلك سجن كثير من قادة الحزب وعلى رأسهم رئيس الحزب، أن ترك فراغا كبيرا في الساحة السياسية الجزائرية.

فإن حزب الشعب دخل السرية منذ بداية الحرب العالمية الثانية وأصبح يسير بدون رئيس وبدون هدف معين فقام بتسيير الحزب بصفة مؤقتة الدكتور الأمين الدباغين وعبد الله فيلاللي وأحمد مزغن وغيرهم، وكانوا على اتصال وثيق برئيس الحزب من جهة وبالمناضلين بالطرق السرية حيث كان رئيس الحزب في سجن الحراش وفي تلك الأثناء بدأت الحركة البرجوازية تظهر على السطح لملئ الفراغ حتى أن السيد فرحات عباس اتصل بأحد السياسيين الأمريكيين وهو: روبرت مورفي الذي قدم وعودا له بتشكيل هيئة إدارية، جزائرية، وذلك ما دفع بالسيد فرحات عباس لإعلان حزبه سنة 1943، وهو المسمى بحزب البيان وجهر ببرنامجه الذي يصل في النهاية إلى تكوين دولة جزائرية مرتبطة بفرنسا، هذا رأيه أما فرنسا فلم تكن في وضع يسمح لها بإعطاء رأيها حيث كان الجنرال جيروا ممثل فرنسا لم تترك له القوات الأمريكية حق إبداء الرأي فاستمر يصرف كل من يقدم له طلبا، وحينما وصل الجنرال كاترو ممثل دوغول فإنه جابه كل المطالب بالقوة والعنف وحتى فرحات عباس وضعه تحت الإقامة الجبرية، واستبدل ذلك بإصلاحات كان يراها ضرورية منها منح 65 ألف جزائري الجنسية الفرنسية ورفع نسبة التمثيل في البلديات للجزائريين.

أما حزب الشعب المحضور قانونيا فإنه شهد في تلك المرحلة إقبالا كبيرا من طلبات الانخراط. وكانت نوعية المنخرطين تختلف تماما مع نوعية المناضلين القدماء، فانضم إليه عدد من الجامعيين مثل دوردور طبيب الأسنان، والحاج سعيد الشريف

محامي، ومحمد محفوظي أستاذ ومن الطلاب بن يوسف بن خدة، ومصطفى ومن التلاميذ آيت أحمد وعمر أوصديق ومن الموظفين دماغ العتروس وبلوزداد، زيادة عن أولئك الذين كانوا يناضلون في جمعية العلماء وبعد وفاة ابن باديس وجدوا في حزب الشعب بغيتهم ومن هؤلاء: الشاذلي مكي، السعيد الزموشي، بالقاسم البيضاوي وغيرهم: وبذلك أصبح حزب الشعب يجمع مزيجا من الإطارات لها مشارب مختلفة ثقافيا ولها رؤية متباعدة، وتصورات لا تقترب من بعضها، بالإضافة إلى الحصيلة الأولى التي كانت في الحزب وواكبته منذ سنوات طويلة.

ورغم الإقبال على الانخراط وتزويد الحزب بإطارات كفأة إلا أن ذلك لم يزده قوة بل زاد في حيرته وتذبذبه، ولم تصبح له خطة واضحة وكثرت الآراء وتتنوع الاتجاهات، وكان أشدها على الحزب المناداة بالثورة أو سلوك الطرق التقليدية السابقة من مظاهرات احتجاج وتثديد وتوزيع المنشورات والمشاركة في الحملات الانتخابية ورغم فشل هذا الرأي الخير إلا أن أتباعه لا يزالون أقوياء من ذلك أنه يوم أول ماي 1945 جرى تنظيم مظاهرات جماهيرية في كامل الوطن وكان شعارها: الاستقلال وإطلاق سراح مصالي الحاج -زعيم الحزب- وكانت أكبر تلك المظاهرات في الجزائر -بجاية- وهران.. وقد أطلقت النار على المتظاهرين وسقط قتلى وجرحى وأوقف عدد من قادة الحزب منهم: مزغنه، وحسين عسلة، وذلك ما زاد في حماس المواطنين خاصة أمام قيادة الحزب إذ ذاك التي كانت تنقصها الخبرة، وأمام ذلك قام المعمرون بتحضير أنفسهم للمواجهة، وجندت الميليشيات

التي سلحت أثناء الحرب لمقاومة الغزو النازي ولم تدخل في مواجهة وكانت مشحونة بالإهانة التي تلقتها فرنسا على يد الألمان وخرج المتظاهرون يوم: 8 ماي 1945 فأفرغت فيهم كل تلك الشحنة، وساندها في ذلك البوليس العسكري المنهزم لينفس عن روحه، وكان يطلق الرصاص بدون هوادة مذعورا خائفا من أن يصيبه ما أصابه من قبل على يد الجيش الألماني، وأصيب بهستيريا القتل... فكانت النتيجة قتل عشرات الآلاف وتخریب آلاف المنازل وكل ما لم يستطع عمله في جبهة القتال أمام الألمان عمله في الجزائريين العزل من كل سلاح.

وفي تلك الأثناء قامت جماعة من حزب الشعب التي كانت تؤمن بالثورة المسلحة بدل التظاهر وأجرت اتصالات تحت على الثورة لكنها وجدت فتورا عند المناضلين، وانعكس ذلك حتى عند بعض القياديين مثل شوقي مصطفى الذي حذر دعاة الثورة بأن الإدارة الفرنسية مطلعة على المشروع، وهكذا طوى المشروع إلى أجل غير مسمى، لكن فكرة الثورة المسلحة بقيت قائمة حتى عند رئيس الحزب. ونجده بعد ذلك يوجه وفدا إلى تونس للاتصال بحزب الدستور وكان يتكون الوفد من: بن بلة، ودر دور، واتصل الوفد بصالح بن يوسف ورفض ذلك العرض واصفا إياه بالعمل الصبياني. كما أنه في نفس الوقت توجه وفد إلى المغرب للاتصال بحزب الاستقلال. وكان الوفد يضم: شرشالي، وخيضر وأجابهم علال الفاسي بشيء من الأدب شارحا وجهة نظره بأن المغاربة يلعبون ورقة السلطان محمد الخامس الذي أصبح يجسد الشرعية الدولية، وبه يصلون إلى تحقيق رغبات شعبهم (22).

ولم تطو الصفحة وتواصلت المحاولة وحين توجه السيد مصالي إلى الشرق العربي قام بعدة اتصالات وقدم طلب المساعدة للقيام بكفاح مسلح ضد المحتل لكنه لم يلق التأييد، غير أنه حسب ما يذكر محمد حربي وجد تجاوبا من العاهل السعودي في ذلك الوقت، كما أيد الفكرة عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية، وأراد مصالي أن يبلور الفكرة ويجعلها عملية فإنه اتصل من باريس بالسيد بن يوسف بن خدة وطلب منه تحضير مجموعة من الشبان ليوجههم إلى القاهرة لتلقى تدريبات عسكرية وتحضر نفسها لليوم الموعود لكننا لا نعرف ما هو الدور الذي قام به بن خدة هل قام بتحضير الشباب أم لا؟ وما هي الصعوبات التي اعترضته، ويظهر أن ذلك العرض تقدم إلى بن خدة والحزب يعيش انقسامات داخلية، فقرأ ذلك على رئيس الحزب وقام بذلك من أجل اكتساب مواقع داخل الحزب وليست العملية جدية.

وعلى كل فإن هذا الموضوع لا يزال يكتنفه بعض الغموض، ولا زالت هناك حلقات مفقودة بداخله.

ونرجع إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فإن العمل السياسي في الحركة الوطنية بدأ يسير تحت غطاء حزب الشعب لغاية 1946 إذ فكر جناح من الحزب الدخول إلى الانتخابات وكيف يتم له ذلك والحزب منحل إداريا فلذا يجب تكوين حزب، وطرحت الفكرة في ندوة الإطارات ببوزريعة في أكتوبر 1946، وهناك ظهر اتجاهان اتجاه ينادي بالثورة أو انتفاضة عامة على المستعمر، وكان يتزعم هذا الاتجاه: عمر أوصديق وعمار ولد

حمودة، أما الاتجاه الداعي إلى السعي وراء تدويل القضية والمشاركة في الانتخابات فكان يدعو إليه رئيس الحزب وبجانبه جماعة منهم: الأحول حسين، وأخذ الكلمة رئيس الحزب وذكر لتدعيم رأيه ما كان يراه السيد عزام باشا بأن "على الجزائريين أن مشكلتهم غير معروفة عرفوا بها إذا أردتم أن تخرجوا من الحوار الشاق مع فرنسا وتدويلها، دعوا الرأي العام العالمي يقف بجانبكم (23)" وكان من الحاضرين بناي واعلي الذي كان من الخصوم الشرسين لكل ما هو عربي وإسلامي، فنطق بسخرية واستهزاء دعنا من العرب المخربين. وانفجرت جماعة بضحكة ساخرة وأصر على ذلك رئيس الحزب المتحمس للعروبة والإسلام، ومن ذلك اليوم انفجر بوضوح تيار العروبة والتيار المعادي له وظهر واضحا شعاران:

1- الجزائري جزائرية.

2= الجزائري جزء من العالم العربي الإسلامي.

وهذا ما سيعاني منه الحزب، وما انعكس على كل التصرفات السياسية، وأدى في النهاية إلى التجني على مجموعة واتهمت بالخيانة وأخرى لبست لباس المقاومة والصمود والوطنية، لأننا كما سنرى كل التيارات كانت متفقة على الاستقلال والحرية إذا فلماذا تلك الخلافات؟

المقاومة السياسية

مؤتمر فبراير 1947

يأتي المؤتمر بعد أحداث كبرى سواء في الجزائر أو في العالم، فهو جاء بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي كانت وعود الرحمة توزع فيها مجانا على المضطهدين، وبعد بروز كثير من الهيآت الدولية التي كان ينتظر منها أن تحل المشاكل التي خلقتها الحرب والتي كانت سببا في الحرب، لكن بعد أكثر من 50 سنة لم تزد الوضع إلا تعقيدا، وفي الجزائر وقع ذلك بعد مذبحة 8 ماي 1945، التي تربعت فوق الأقوام والأكداس الكبرى من جثث الجزائريين المقدمة قربانا لتحرير أوروبا وفرنسا على الأخص.

ينعقد المؤتمر في جو مشحون بالشكوك والشعور بالخيبة واليأس، وفقدان الأمل والحسرة والتذمر. فكان المؤتمر القادمون من مختلف أنحاء الوطن ومن أوروبا وأغلبهم منهمك بسنوات السجن الطوال، والمعانات، والحرمان، والخوف، وعدم الاستقرار، والمطاردة المستمرة من الجميع، من المستعمر، ومن أحزاب المعارضة، وتارة من أقرب الناس إليه من الأهل، والأقرباء، كأنه مجرم أو مصاب بداء خطير ومعد، يخافون نقله لهم.

في هذا الجو عقد المؤتمر الذي كان غير متوفر له الأمن فهو كان ينتقل بين بوزريعة وبلكور وإذا نظرنا إلى المؤتمرين من جانب آخر فإننا نقدر أن نصفهم الأصناف التالية:

-مجموعة ضجرت من الكفاح السياسي، التي كانت تراه سلبيا المتمثل في الخطابات والمعلقات.. والذي يصل إلى التوقيفات والسجون، وتريد أن تنقل المقاومة نقلة نوعية إلى عمل إيجابي إلى عمل مسلح.

-مجموعة قد امتلأت غيضا، وتدفقت بالسب والشتم على من تسميهم بالانهازميين الذي سايروا فرنسا منذ 1936 في المؤتمر الإسلامي وبعده في سنة 1942 حين سقطت فرنسا قاموا بشد عضدها ولم يجهزوا عليها، والتهمة كانت موجهة إلى أولئك الذين ينعثون بالبرجوازيين، وهم يسمون أنفسهم الديمقراطيون، وعلى رأسهم حزب البيان ودعائه قبل أن يتكون وبعدهما تكون، والشيوخون الجزائريون يرون أن فوج المقاومة ضدهم وضد وطنهم فرنسا الذي يحنون إلى أحضانها دائما.

ومجموعة ثالثة كانت تسمى بالإصلاحيين، أولئك الذين كانوا يرغبون عن اعتقاد بأن الوسيلة المثلى لتحقيق الاستقلال هي: الكفاح الحزبي والتمثيل النيابي وتقديم عرائض التنديد والاحتجاج، والحصول على الأغلبية وعمل الكواليس وغيرها من الوسائل المعروفة، وكل مجموعة كان بداخلها مجموعات واتجاهات يصعب الإلمام بها وحصرها، بل ولربما كان كل واحد من المؤتمرين بداخله تصورات متناقضة ومتضاربة كونتها لديه

الظروف التي يعيشها... هذه لمحة من الصورة الكبرى التي لو كتب لرسام أن يضعها على لوحته الزيتية، لمؤتمر طال انتظاره وعلقت آمال كثير من المناضلين البسطاء، الذين كانوا يتحسسون الطريق ولا يجدونه ويعيشون في المعاناة اليومية وتحت وطأة الصدمة التي منيوا بها في 8 ماي 1945، والتي لا تزال جراحها لم تندمل بعد.

انعقد المؤتمر دون جدول أعمال محدد، وكانت النقطة الوحيدة الواضحة هي:

المشاركة أو عدمها في الانتخابات القادمة، إلا أن الوصول إليها كان يتطلب البث في الحزب الذي يشاركون تحته، حزب قانوني ومعترف به، وهم كانوا لا يزالون يعيشون تحت نظام حزب محظور وهو حزب الشعب، رغم تنظيم حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي أعلنت في نوفمبر 1946 كانت لا تزال لم تتبلور بعد، ولم تظهر قيادتها حتى أنه كما ذكرت سابقا - كان في تلك العشرية التي سبقت تطعيم الحزب بعناصر جديدة من حيث النوع والكم، وطبعاً أنها كانت تحمل أفكاراً متنوعة فمنها من كان في تنظيم آخر، ومنها من لم يسبق له المشاركة في الحياة الحزبية كما أنها كانت لا تعرف بعضها بعضاً، وكل واحد كانت له تصورات....

ومن جهة أخرى فإن إطار الحزب القديمة كانت قضت فترة طويلة غائبة عن الساحة أما في السجون أو في البعاد، ومن هؤلاء رئيس الحزب الذي نجده يذكر في مذكراته ما يلي: "ثم عقد

هذا المؤتمر في جو من الحذر وتصفية الحسابات، لم تجر أية دراسة جدية لأي من المشاكل والأحداث السابقة، وكان الأمر يتعلق بدسائس وصراعات أجنحة وسباق إلى السلطة، كان الخروج من السرية لبدء الكفاح على المستوى الشرعي يتطلب تحليلا جديا إلى أبعد الحدود، وصريحا وأمنيا لأن وسائل الكفاح وطرق العمل لم تعد هي ذاتها التي كانت سابقا، لكن هذا المؤتمر اهتم بأمور أخرى، كان مسرحا للديماغوجية والادعاء الفارغ، واليسارية الحمقاء، حيث لم يكن من مجال للدراسة الموضوعية (24)..."

ثم يقول أيضا... "لما كنت قد بقيت بعيدا عن الحزب طيلة عشر سنوات، ولم أعرف معظم القادة ووجدت نفسي معزولا عن كل شيء.. كنت أكدر جهدي للتعرف بشكل أفضل على القياديين وإلى المشكلات السياسية قبل أن أصدر حكما نهائيا وموضوعيا..."

كما قلت أن الإطارات المجتمعة كانت لا تزال تابعة لحزب الشعب وأن أقلية كانت عرفت القليل عن الحركة الجديدة. وبعد المناقشات الطويلة والحادة، كان الاتفاق كليا على المحافظة على وحدة الحركة الوطنية ولو على حساب الغموض وتوصلوا في النهاية إلى الصيغة التالية للتنظيم وهي:

أ-حزب الشعب يبقى حركة سرية قائمة.

ب-حركة انتصار الحريات الديمقراطية تصبح حركة علانية تدافع عن الحريات وعن الديمقراطية وتجاهه الأحزاب الانهزامية

مثل الحزب الشيوعي الجزائري والاتحاد الديمقراطي للبيان وغيرهم من التنظيمات المعتبرة سائرة في ركاب المستعمر.

أما النقطة الأساسية للمؤتمر وهي المشاركة في الانتخابات فكانت محل جدال طويل وفي النهاية طرحت للتصويت فنال تأييد المشاركة 29 صوت مقابل 24 وبذلك أصبح التحضير للمشاركة في الانتخابات مشروعاً.

أما وقد أشرف المؤتمر على النهاية فظهرت نقطتان فرضتا على المؤتمرين هما: تكوين قيادة الحزب، وأخرى فرضتها المزايدات وهي ذات أهمية كبرى ألا وهي تكوين نواة لحركة مسلحة وهذا الاقتراح يعزي إلى رئيس الحزب فإنه أفضل خصومه وجعلهم غير قادرين على معارضته، وأن فعلوا ذلك فإنهم يصنفون مع المحافظين القدماء وهي تهمة ليست في صالحهم، خاصة وأن العرض قدم بصيغة جميلة انه يراد من تلك المنظمة أن تحضر وتعد المناضلين للدخول في حرب تحرير ضد المستعمر وتعمل بعيداً كل البعد عن الحركة وعن حزب الشعب. وقدم الاقتراح الأخير للتصويت فكانت الموافقة عليه بالإجماع وأسندت قيادتها -كما سنرى- إلى السيد بلوزداد أما قضية تكوين قيادة "الحزب" فإنه ظهرت فكرة إسناد الموضوع إلى رئيس الحزب إلا أن جماعة القبائل رفضت ذلك، وخوفاً على وحدة الحزب كلفت لجنة للقيام بذلك، وتكونت لجنة الترشيحات من: رئيس الحزب والأمين الدباغين وأحمد بودة وحسين الأحول وأحمد مزغنة، وبدأت اللجنة عملها، وكان الرئيس لا يعرف إلا

الإطارات القديمة، فكان السيد الأمين الدباغين هو المنتصر لأنه لم يغب عن الحزب وتكونت القيادة وعليها بصماته فيعتبر أنه خرج منتصرا وبانتصاره تكون كتلة ما يسمى بالديمقراطيين أو "القبائل" قد انتصرت وهذا ما ستكون له نتائج سلبية على الحزب فيما بعد. وبذلك طمست قضية الهوية التي طرحت قبل ذلك، وخرج أصحاب: الجزائر جزائرية بتصوراتهم وهم يرون أن ما حققه لهم الأمين الدباغين كافيا، كما كان أنصار الجزائر العربية الإسلامية يرون أنفسهم قد انتصروا واحتفظ كل واحد بأفكاره دون أن يعرب عنها، وبقيت تلك النقطة كقنبلة موقوتة تتفجر في أية لحظة...

المنظمة السرية:

أنهى المؤتمر أعماله بالموافقة على القرارات التالية:

أ- المشاركة في الانتخابات تحت راية الحركة.

ب- خلق منظمة مسلحة تحت إسم: المنظمة السرية.

ج- البقاء على حزب الشعب الجزائري يعمل في السرية.

وعين على رأس كل تنظيم مسؤول، فعين على رأس حزب الشعب: أحمد بودة، "من مواليد عين طاية -الجزائر- انتسب إلى الحركة من 1937 ومثل الجزائر في العراق ثم في ليبيا وتوفي سنة 1993" وهو من تيار الأمين الدباغين.

وعلى رأس حركة الانتصار أحمد مزغنة "مناضل منذ عام 1933 ووكب الحركة لغاية 1955 حيث أودع السجن في القاهرة لغاية الاستقلال بطلب من جبهة التحرير" وعلى رأس المنظمة

السرية محمد بلوزداد "من مواليد العاصمة بدأ النضال في عام 1943 وهو في 19 من عمره وله الفضل في إعادة تنظيم قسنطينة بعد أحداث ماي 1945 توفي بمرض سنة 1952".

إلا أن المؤتمر لم يحدد الإطارات التي تنضم إلى كل تنظيم، ولم يبت في ذلك لا المكتب السياسي ولا اللجنة المركزية. وبقي الأمر على سجيته فأصبح المناضلون الراغبون في الظهور والوصول إلى المسؤولية يتدفقون على الحركة -حركة انتصار الحريات الديمقراطية- خاصة وأن الحركة بقي فيها الأقطاب اللامعون، وبذلك نجد التنظيميين كما سنرى يصاب كل منهما بضعف يؤدي في النهاية ذوبانها في الحركة.

مع أن المؤتمر أعطى الأولوية للمنظمة الخاصة أو المنظمة السرية إلا أنها كانت تصطدم بكثير من الصعوبات مع أن مسؤولها كان عضوا في المكتب السياسي الهيئة العليا في الحزب، ومن تلك الصعوبات: جانب التسليح والجانب المادي إلا أنه رغم ذلك التباطئ الذي وقع في انطلاق عملها إلا أنه قبل نهاية عام 1947 بدأ بلوزداد في العمل لخلق المنظمة، واجتمع مع بعض قيادة الحزب لوضع الأسس لانطلاق المنظمة، وأشرف هو على تنظيم فرع قسنطينة وآيت احمد على فرع الجزائر، وعمار ولد حمود على وهران، هو من مواليد ضواحي تيزي وزو انخرط في الحزب سنة 1942 وواصل كفاحه بالانضمام إلى جبهة التحرير الوطني وكان من دعاة الجزائر الجزائرية ويقال انه اغتيل أثناء الثورة بسبب مواقفه الجهوية "ثم كونت للمنظمة هيئة أركان كانت

تضم 8 قياديين هم محمد بلوزداد -آيت أحمد- بلحاج الجيلالي -
أحمد بن بلة- ومحمد بوضياف، أحمد محساس، ومروك محمد،
ورجيمي، وتم اجتماعهم بمنزل بلوزداد بالقبة في نوفمبر 1947،
وأثناء ذلك الاجتماع تم وضع خطة انطلاق المنظمة، كما أنه من
ذلك التاريخ عين آيت أحمد مساعد للسيد بلوزداد وكان مخطط
التنظيم "حسب تقارير البوليس الفرنسي" كما يلي:

أ- المجموعة وتضم 4 عناصر بما فيهم القائد

ب- الفصيلة وتضم ثلاث مجموعات + القائد

ج- المفزة وتضم ثلاث فصائل + القائد.

ووضعت كراسة للتدريب العسكري كانت تضم 12 درسا
تحوم حول: استخدام أسلحة القتال الفردي، حرب العصابات،
ووزع من تلك الكراسة 50 نسخة ومن المباحث الفرنسية استنتج
أن عدد أفراد المنظمة كانوا حوالي ألفين مقاتل بما أن الكراسات
كانت لا تسلم إلا لقادة المفاز إلا أن أحد القادة يقول أن عدد
المقاتلين كان يتراوح بين ألف وألف وخمسة مائة وفي شهر
جانفي 48 فتحت الدورة التدريبية الأولى وتمت بنجاح وبدأت
الدورة الثانية في شهر أوت من نفس السنة، وأثناء تلك الفترة
التدريبية أصبح من الملح إضافة مصلحة اتصال للاسلكي وقسم
للمفرقات، وقسم للاستخبارات وعرض الأمر على المكتب
السياسي فكانت الموافقة بالإجماع على النقطة الأولى والثانية إلا
أن النقطة الثالثة كانت محل جدال وقف في وجه ذلك السيد:
الأمين الدباغين خوفا أن يساء استعمال جهاز المخابرات ويصبح

خطرا على الحزب، وأخر قسم هذا الأخير مؤقتا. أما قضية الاتصالات فقد تغلب عليها محمد مروك بتحضير جهاز رديء إلا أنه صالح للاستعمال واستعمل عليه محمد مشاتي والذي سيكون من جماعة 22 كما سيأتي، وأما المفرقات فقد جهز لها موقعين اعتبرت كمصانع لتجهيز المفرقات وتعهدت بأن تمد كل مفرزة بأحد الفنيين في ذلك.

أما الجوانب التي بقي صعب التغلب عليها هي الجانب التسليحي والجانب المالي فإن المالية التي كانت متوفرة بين يدي المنظمة فإنها لا تزيد عن 400 فرنك فرنسي قديم. وأن مما يجدر الإشارة إليه أن أجرة متفرغي المنظمة كانت 6000 آلاف فرنك فرنسي قديم شهريا، كانت المشكلة عويصة وكان لابد للبحث عن مورد مالي مستقر رغم أن الوضع عولج مؤقتا بتبرعات المناضلين كما أن مشكلة التسليح كانت قائمة، وكانت تعالج محليا، وتحصلت المنظمة على 300 قطعة سلاح مختلفة من بقايا الحرب الثانية من ليبيا، كما أن أحد المناضلين وهو بناي واعي قام بجمع التبرعات دون علم الحزب - واشترى مجموعة من الأسلحة وكانت تضم: 20 رشاشا، 300 مسدسا، 5 بنادق، كما تحصلت المنظمة على مجموعات أخرى وأصبح لديها في ظرف قصير جدا كمية لا بأس بها من الأسلحة، كما سنرى فيما بعد وأنها استعملت في 1 نوفمبر 1954.

وفي نهاية 1948 كانت التحضيرات بلغت درجة عالية فاجتمعت اللجنة المركزية في ديسمبر 48 وقامت بإجراء كثير من

الترتيبات للدخول إلى المرحلة الجديدة، وكان من جملة الإجراءات أنها قررت فصل جميع الإطارات والمناضلين المنخرطين في المنظمة وإعلان فصلهم لينجوا من متابعة البوليس الفرنسي.

كما جرى تقسيم التراب الوطني وتعيين كل واحد على رأس كل قسم، فكانت كما يلي: منطقة شمال قسنطينة، منطقة جنوب قسنطينة، ووضع على رأس المنطقتين محمد بوضياف حتى يعين رئيس لمنطقة قسنطينة، ومنطقة الجزائر ومتيجة وعين عليها بلحاج جيلالي، ومنطقة القبائل وعلى رأسها عمار ولد حمود، ومنطقة وهران وعلى رأسها أحمد بن بلة، ومنطقة الصحراء وعلى رأسها علي محساس، كما عين آيت أحمد على رأس المنظمة خلفا للسيد بلوزداد وأظن أن إعفاء السيد بلوزداد كان لأسباب صحية.

وهكذا أصبحت المنظمة في وضعية جيدة وواصلت تدريباتها، وكانت تلك التدريبات تتم في منطقة شرشال، ومنطقة عين وسارة، ويقال أن المنطقتين الأولى صالحة لإنزال أسلحة من الخارج والثانية صالحة لإسقاط أسلحة بالمظلات لكننا لا نجد في تاريخ الحركة أية تعهدات لإدخال أسلحة من الخارج كما أنه لم تكن لديها إمكانيات مادية لتغطية نفقات ذلك إلا أنه يعتقد أنه كان هناك شيء سري لم يكشف النقاب عنه ولربما يأتي يوم يكشف فيه هذا اللغز.

أشرف التدريب على نهايته وبدأ القلق يتسرب إلى نفوس مناضليها لأنهم كانوا متعطشين للدخول إلى الميدان العملي، لكن

قيادة الحزب كانت لا تفكر في ذلك فهي منغمسة في مشكلة الهوية الذي تفاعل وتطور وأصبحت القيادة مقسومة إلى قسمين قسم مع الجزائر الجزائرية وآخر مع الجزائر الإسلامية، وكان قائد المنظمة أحد أطراف النزاع لكنه كان يحاول أن يترك ذلك يتم في مستويات عليا دون أن ينعكس على القاعدة المناضلة، لكن محاولاته لم توفق، وتسارعت الأحداث وكانت قسوة الاستعمار أشد وكونت مليشيا لتصفية المناضلين الوطنيين، وجابه الحزب ذلك بتوجيه أوامر إلى أفراد المنظمة الخاصة لرد الفعل، وكانت تلك الميليشية المعادية تنشط في منطقة القبائل وقامت المنظمة بعملية أجهزت على 12 فرد فيها أو من معاونين لها وفر قائد الميليشية وهو المدعو اوقارة. لكن المنظمة طاردته وقتلته. وترك ذلك أثرا أيقظ به روح الجهورية، وترجم في غير صالح الحركة. خاصة بعد أن قامت الحركة بتغيير داخل المنظمة حيث أبعد آيت أحمد من قيادتها ونصب مكانه أحمد بن بلة. وحاولت الحركة احتواء ذلك بأن رأت من واجبها أن تقوم ببعض العمليات لرفع معنويات أفرادها وتنقذ نفسها من الضائقة المالية التي كانت تعاني منها، وقامت مجموعة من المنظمة مكونة من سويداني بوجمعة وبلحاج بوشعيب وغيرهم بالسطو على مركز بريد وهران وأخذت منه قيمة مالية معتبرة تساوي أكثر من ثلاث ملايين فرنك فرنسي قديم، وكان ذلك بموافقة رئيس الحزب.

وكذلك قامت المنظمة بمحاولة لتفجير التمثال الذي نصبه الفرنسيون في ضاحية معسكر وكان ذلك بقرار المكتب السياسي. لأن فرنسا كتبت على التمثال العبارة التالية: "لو استمع

الجزائريون إلى أقوال هذا البطل لبقوا أصدقاء مع الفرنسيين إلى الأبد "لكن محاولة التفجير لم تتجح نظرا لرداءة المتفجرات، كما أنها بدأت تتحرك في كامل الوطن وتقوم بأعمال تآديبية بمناطق مختلفة، إلا أن عملية تبسة ضد أحد مناضلي الحركة قد انحرف فقامت بمحاولة اختطافه وكشف أمر المجموعة.

ونجا المختطف الذي هو: عبد القادر خياري وكان ذلك بداية المطاردة من قوات الاستعمار وعلى إثر ذلك وجدت المنظمة نفسها محاصرة بعدما كشف أمرها من اعتراف الموقوفين بأسرار كثيرة أدت إلى كشف كثير من المناضلين ومن خطط العمل، وهكذا أصبح وضع المنظمة يتهلhel وأصبحت هدفا مكشوفاً للعدو وأثناء ذلك لم يلق أعضاء المنظمة العناية الكافية من القيادة السياسية، وذلك لأنها كانت مشغولة بمشاكل أخرى، وبذلك يتبخر المخطط المنتظر لبداية العمل المسلح ضد فرنسا سنة 49 وتوزع أفراد المنظمة في مختلف مناطق جبال الجزائر وهم مطاردون من الفرنسيين وأعوانهم، ولربما أن تلك الخسارة التي لحقت بالحركة الوطنية والمنظمة الخاصة ترجع أسبابها أساساً إلى ما كان يعرض على الحزب من مشاكل وكان لا يبيت فيها ويحاول القفز فوقها تاركاً حلها للأيام، فإن أغلب تلك المشاكل من مخلفات الأحداث الماضية فإنه لم يضع حداً لأي مشكل وخاصة ما ظهر في سنة 1946، 1947، ولربما يرجع إلى أبعد من ذلك إلى سنة 1936 حين قرر قائد الحزب تغيير وجه الحزب من التعاون مع اليسار الفرنسي إلى العالم العربي، واختمرت لديه فكرة الاتجاه العربي الإسلامي وكانت بداية الشرارة حين قام في شهر جوان

بالدعوة إلى تجمع لكل القوات في باريس وجمع عدد من الشخصيات بما فيهم بعض الشخصيات اليهودية للتدديد بما جرى في فلسطين تحت عنوان: ماذا يجري في فلسطين...؟ وتمت التظاهرة بنجاح واعتبرها كثير من الملاحظين أنها نقلة نوعية في سير الحركة، فقبل ذلك كانت مكتفية بتحرير شمال إفريقيا وها هي اليوم تتوسع إلى أبعد من ذلك، فلم يعجب ذلك لا الفرنسيين ولا الصهاينة ولا أولئك الأقزام الذين كانوا تأثروا بعض الشيء بما يسمى بالشيوعية الدولية، وتبنوا الفكرة الشائعة عندهم محاربة الإسلام والقومية العربية لأنها تقف في طريق العلمانية التي يدعون إليها، ومن ذلك الوقت جندوا لمقاومة كل ما يصب في ذلك الاتجاه. ومع الأسف لا تزال لغاية اليوم تعاني من ذلك على يد أبناء أولئك ولا يزال الدعم الذي كان عندهم يتزايد...

وترجع جذور ما أصاب المنظمة إلى اجتماع الحزب الذي تم بين 48 و 49 والذي كان النجم اللامع فيه آيت أحمد بالتقرير الطويل الذي قدم للحزب والذي تعرض فيه إلى أشياء كانت غير ممكنة التنفيذ من إيديولوجيات وتوعية وغيرها.

إلا أن ذلك التقرير لقي موافقة عامة ماعدا رئيس الحزب فإنه كان يرى ذلك سابق لأوانه.

لكن أحد الحاضرين وهو: عمار ولد حمود خرق برجوعه إلى سياسة الكتل التي ظهرت في مؤتمر بوزريعة وأراد أن يرجع الاعتبار لحليفه "الأمين الدباغين" بأن اقترحه للتولي منصب توجيه السياسة الخارجية للحزب، لكن ذلك الاقتراح أحدث هزة قوية

داخل الاجتماع مما أوصل البعض إلى تقديم الاستقالات، إلا أن رئيس الحزب تدخل بكل وسط حيث اقترح خلق أمانة عامة ورشح على رأسها الحول الحسين وأدخل معه جماعة من تكتل دباغين غير أن مجموعة دباغين كانت هشة لأنها لم تفصل بعد في قضية الهوية التي كانت قضية الساعة. فأحمد بودة وأحمد مزغنة وشوقي مصطفى كل واحد منهم كلن لديه تصور يختلف عن الآخر...

بداية الكفاح المسلح:

((أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية، انتم الذين ستصدرون بشأننا... فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية... قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية... فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال... أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسبة لتسوية... قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي خاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين... إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد... وإننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل... أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث... وحركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني...))

بداية المسيرة

بهذه العبارات وبهذا التحديد بزغ فجر نوفمبر 54 وببتلك التحضيرات التي آتينا على جزء منها في الحلقات الماضية، بدأ الكفاح المسلح والشاق مواصلا طريقه بفئة قليلة العدد والعدة كلها إيمان وعزيمة مصممة كل التصميم على الوصول إلى الهدف الذي كان واضحا أمام كل واحد منهم، مدركين أن كل تأخر ليس في صالحهم ولا في صالح الوطن.

كل ذلك وضعت عليه اللمسات الأخيرة في لقاء أكتوبر 54،
السداسي. ذلك اللقاء الذي عرضت فيه جميع المستجدات...
وعرضت فيه آخر الخطط. كما عرض فيه أسماء القيادة التي
اقترح كل منهم أن تساعد على خوض المعركة. ولم يكن هناك
أي تغيير ماعدا التغيير الذي حدث على قيادة منطقة شمال
قسنطينة، حيث استبدل قائدها بقائد منطقة المتيجة، ورقمت
المناطق عكس عقارب الساعة انطلاقا من الأوارس وكانت كما
يلي:

المنطقة الأولى:

- الشهيد مصطفى بن بولعيد
- الشهيد شبحاني بشير
- الشهيد عباس الغرور
- المرحوم عاجل عجول

المنطقة الثانية:

- الشهيد ديدوش مراد
- الشهيد زيروت يوسف
- الشهيد باجي مختار
- السيد عبد الله بن طوبال

المنطقة الثالثة:

- المرحوم كريم بلقاسم
- المرحوم عمر أو عمران
- المرحوم محمدي السعيد "سي ناصر"

المنطقة الرابعة:

- المرحوم رابح بيطاط
- الشهيد سويداني بوجمعة
- السيد أحمد بوشعيب
- السيد بوعجاج الزبير

المنطقة الخامسة:

- الشهيد العربي بلمهيدي
- الشهيد عبد المالك رمضان
- المرحوم عبد الحفيظ بوصوف
- السيد بن علا الحاج

وكان المرحوم محمد بوضياف يعاني من أمراض. فتقدم باقتراح على الحاضرين أن يقوم بدور التنسيق والاتصال بمراكز المساندة بالخارج والإقامة الأساسية في أوربا، فكان له ما أراد.

ولا يستبعد أن تكون الموافقة على طلبه، لقيت ترحيباً من الحاضرين، خاصة لدى بلمهيدي وبن بولعيد الذين يعرفان الرجل أشد المعرفة. وخاصة جانب العنف عنده، وهما في تلك المرحلة كانوا يسعون إلى جلب الشعب إلى جانبهم، وهذان القائدان -على الأخص- كانا يتمتعان بشعبية كبيرة، نابعة من عطفهم على الشعب ومعاملته باللطف والحسنى... فكان كل من الخمسة يعتبر نفسه أباً للشعب وحامياً له.

وبعد بداية المعركة لا نجد أية بصمات واضحة للسيد بوضياف في ميدان التنسيق المكلف به، ولم يظهر اسمه إلا بعد توقيفه مع رفاقه في حادثة اختطاف(*) الطائرة في 22 أكتوبر 1956. ما عدا بعض الأعمال التي ليست لها أهمية في تنقلاته بين أوروبا والمغرب والقاهرة، ويبدو أن اختفاء لمعانه يرجع إلى دخوله الساحة الخارجية متأخراً بعد أن كانت محتلة قبل مجيئه ممن هم أكثر كياسة ولباقة.

ولا ننسى أن نذكر بأن ثلاثة من القادة كانوا قبل ذلك استقروا بالبلاد العربية "القاهرة" وقسموا المهام وامتد صيتهم إلى مناطق أخرى وهم: أحمد بن بلة مكلف بالتسليح وآيت أحمد بالعلاقات الخارجية والمرحوم محمد خيضر بالعلاقات السياسية.

(*) الطائرة التي كانت قادمة من الرباط إلى تونس لحضور لقاء بين الملك محمد الخامس والحبيب بورقيبة في تونس وحضور وفد جزائري متكون من: أحمد بن بلة-محمد خيضر-آيت أحمد- محمد بوضياف -مصطفى الأشرف.

وقام كل واحد منهم بدور يشكر عليه، ومع ذلك فإننا نجد أنه في اجتماع الصومام قلل من أهميتهم -كما سأذكر ذلك- وحاول البعض تهميشهم.

وعلى كل فإن العمليات قد انطلقت بنجاح، وعجلة نوفمبر قد داست معتقد منيران وزير الداخلية في ذلك الوقت الذي كان يقول يوم: 5 نوفمبر 1954 "الجزائر هي فرنسا، ومن فلاندار إلى الكونغو. هناك قانون واحد ومجلس نيابي واحد وتلك هي إرادتنا" وكانت الصدمة مؤثرة، ولقيت النداءات الموجهة إلى الشعب صدى كبيرا. كما أنها أثرت بصفة خاصة على الجزائريين الذين حاربوا في صفوف فرنسا في الهند الصينية، وخاصة أولئك الذين عايشوا الهزيمة هناك، وتوالى انضمامهم إلى الثورة، وكان هول الصدمة وروح المفاجأة تجاوز المعمرين إلى فئة من السياسيين الجزائريين، وتباينت مواقفهم من متشكك إلى متحسر. ووصل بعضهم إلى موقف العداء والمجاهرة به. وإن تلك المواقف قد أثرت بعض الشيء على المسيرة، وكان أولئك صنفين: صنف تصدى بمواقف سياسية وصنف حمل السلاح. وموقف الذين حملوا السلاح كانوا مع الأسف - إلى وقت قريب يقفون بجانب أولئك الذين أشعلوا الثورة. ووقع بينهم الفراق منذ مؤتمر بلجيكا -المذكور سابقا- وأولئك هم الذين استمروا أوفياء إلى رئيس الحزب -مصالي الحاج- وقاموا فعلا بعملية عشوائية وحملوا السلاح؛ ومما شجعهم قرار فرنسا الصادر يوم 5 نوفمبر 1954

الذي يقضي بحل "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" وأكد ذلك
ظنهم بأن الحركة هي التي بدأت المقاومة المسلحة.

واستمر ذلك الغموض لفترة طويلة، كما ساعد على ذلك
تحديد توزيع نداء أول نوفمبر.

وفي شهر ديسمبر 1954 ظهر اسم "الحركة الوطنية
الجزائرية" وكان وراءها رئيس الحزب "المحل" وأنصاره،
ووضعت تلك الحركة المعارضة لجبهة التحرير تنظيما وعلى
رأسه "مصطفى بن محمد" وبدأت فعلا بالعمليات العسكرية وكانت
موجهة بشكل خاص ضد جبهة التحرير وبطريقة عشوائية
وبمعزل عن جيش التحرير الوطني، وبدأت بتوزيع أوامر تأمر
بمقاطعة المشروبات الروحية والتبغ كما هاجمت بعض التجار من
سكان الجنوب من الجزائريين ثم التأم شمل أفرادها في وحدات
أسندت قيادتها إلى المدعو: محمد بلونيس (3)، واستغل بلونيس
ذلك الغموض وبدأ ينشر نفوذه في المناطق التي كانت لا تزال
وفية لميصالي، فاستولى على مناطق كثيرة في الجنوب وفي
منطقة وهران وبعض الجهات في منطقة القبائل وكان يدعم جيشه
من الجزائريين المهاجرين في أوروبا، وكان له طموح كبير حيث
أنه كان يسعى إلى دمج جيش وجبهة التحرير داخل تنظيمه
مستدركا الخطوات التي تجاوزته بها جبهة التحرير لكن تحقيق
ذلك الهدف لم يكن سهلا بحيث أن جبهة التحرير كانت غرست
جذورها في كثير من المناطق وكان ذلك التناحر له أثر كبير على
تقدم الثورة والعمل المسلح، وتطور الوضع إلى أسوأ حيث بدأت

المعارك بين الطرفين سواء في الجزائر أو في المهجر من ذلك وقوع قتال شرس في منطقة شلف على مرأى ومشهد من الجيوش الفرنسية التي كانت تنتظر في نهايتها لتفترس المنتصر بعد أن يكون خصمه قد أضعفه. ومن ذلك التاريخ أصبحت كل الوسائل مباحة لكل خصم ليتخلص من خصمه، وينسب بعض الكتاب أن مجزرة (*) ملوزة "في يونيو 57" كانت من عمل جيش التحرير بسبب تأييد تلك المنطقة لمحمد بلونيس. وأعتقد أنهم على جانب كبير من الصحة حسب ما يروي لنا أولئك الذين شاركوا فيها.

وبعد تلك الحادثة وجد بلونيس نفسه عاجز عن المجابهة والتجأ إلى التحالف مع فرنسا ووضعت له معسكرا وأصبح يقاوم معها جبهة وجيش التحرير وبذلك اتضح الأمر في سنة 57 كانت بداية النهاية لتلك الحركة في الجزائر. أما في المهجر فكانت الغلبة في البداية لجماعة ميصالي ووصلت قوتهم في فترة قصيرة إلى تصفية 82 إطارا من إطارات (5) جبهة التحرير وكانت جبهة التحرير تقابل ذلك بالمثل وسقطت عدة ضحايا ودخلت المخابرات الفرنسية في الوسط وغذت الخلاف وقامت كذلك بتصفية عدد كبير وإلحاق التهمة بأحد الخصوم.

(*) إحدى القرى الواقعة في منطقة أبيد جميع سكانها على يد قيادة الولاية الثالثة، وكنت حاضرا عندما أعطى الأمر المرحوم محمدي السعيد بقوله: "تظفوا المنطقة من كل العناصر الضارة".

واستمر ذلك الوضع إلى أن وقع تدخل اليسار البلجيكي بتدخل وزير الداخلية البلجيكي وقام بوساطة أدت إلى فرض هدنة بين الطرفين.

أما في فرنسا فساد العنف فترة أطول إلى أن تدخل بعض إطارات الحزب التقدماء لدى ميصالي ومنهم: محمد بلكبير وأصدر بعد ذلك ميصالي أمراً بإيقاف العنف وكلف أحد أتباعه وهو: عبد الله فيلاي بنزع سلاح مقاتليه. وبذلك طويت تلك الصفحة الدامية.

لكن عندما نفكر اليوم بهدوء ونحن بعيدين عن ذلك الجو لاشك وأنا نصل إلى نتيجة، وهي تحميل المسؤولية إلى الطرفين، فكان ميصالي غير مشكوك في نضاله ووطنيته ومجهوداته -حتى في أحلك الظروف- من أجل تحرير الجزائر، وكذلك الشأن بالنسبة لأعضاء جبهة التحرير، لكن هذا الطرف الأخير حين جاهر بالعداء لرئيسه أثناء العمل السياسي فإنهم كانوا غير آمنين من أن يسلط عقابه عليهم، فلم يكن الخلاف حسبما يظهر من أجل القضية الوطنية ولا من أجل مصلحة الجزائر، وإنما من أجل زعامة زائفة، لأنه لم يكن هناك خلاف جوهري بين الطرفين، فكانت مطالبهما تكاد تكون متطابقة، وإنما ميصالي لم يهضم بأن أولئك الذين كونهم بأن يصبحوا أندادا له، ويرى أن تمردهم عليه لا يمكن تجاوزه، كما أنهم وجهوا له تهماً بأنه متسلط وعنيد وأناني وغير ذلك من الأوصاف، كما أن ضعف من بقي معه من إطارات وانهزامها وعلى رأسها محمد بلونيس الذي سلم نفسه إلى الخصم شهر بميصالي من أجل ذلك. ويمكن أن نقرأ الأحداث

على حقيقتها فإن بلونيس تحالف مع فرنسا في شهر أوت 57 وميصالي يصدر أمرا بإيقاف العمليات في سبتمبر 57 وهذا - حسب رأيي - خوفا من أن يسلك أولئك في المهجر مسلك بلونيس في الجزائر. وعلى كل فإن هذا الموضوع يحتاج إلى بحث أطول ووثائق أكثر يسلط عليه الضوء من جميع الجوانب حتى تظهر الحقيقة أو على الأقل جزء منها.

أما الصنف الثاني من المشاكل كان يتمثل في المناورات السياسية بكل أنواعها من العدو الفرنسي واستمالة بعض الفئات من الجزائريين الذين كانت لهم ميول التعايش مع فرنسا. وخاصة تلك الفئة التي أخذت شيئا من التعليم في المدارس الفرنسية، وتأثرت بما يسمى بالحضارة الفرنسية وساعد على ذلك جهلها بالتاريخ العربي والتاريخ الجزائري، أو عرفوا شيئا من هذا وذاك حسب ما تقدمه لهم فرنسا، مما زاد في تغذية ذلك الانقطاع عن العالم العربي سياسيا وثقافيا.

ولعب الحاكم العام الفرنسي -إذ ذاك- "جاك سوستيل" دورا نشطا واتصل بهم حسب الملفات -المحضرة من طرف البوليس- الموجودة بين يديه، وركز على أولئك الذين كانوا يسمون بالجناح المعتدل في الحزب والذين كانوا ينعتون بالإصلاحيين، وكانوا يرفعون شعار المشاركة في الانتخابات منذ 1947، وأشرك معهم جماعة من حزب البيان المعروفين باتجاههم الاندماجي.

كل هؤلاء وغيرهم انضموا تحت اسم "جمعية الدفاع عن الجمهورية".

وأذكر بعض الأسماء اللامعة في تلك الجمعية تحت إشراف الحاكم العام الفرنسي، فرحات عباس عبد الرحمن كيوان والشيخ خير الدين وغيرهم من تلك القائمة الطويلة.

وكتب فرحات عباس في جريدته: الجمهورية الجزائرية عدد 50 الصادر في 25 جانفي 1955 وما بعده، La République algérienne تحت عنوان "الخارجون عن القانون" يصف فيه الكفاح المسلح بأنه: "يأس وفوضى ومغامرة فاشلة وكتب في عدد 64 أيضا قائلا: "كل شيء سهل التحقيق شرط أن تبرهن السلطات العامة -الفرنسية- على الحد الأدنى من الصدق، وهي بذلك لا تعرض الحضور الفرنسي للخطر..." يقدم النصائح مجانا ثم في مقال آخر يقول: "وفي بيان آخر يقول: -حزب البيان- لا يخشى الافتراء فماضيه يكفل حاضره ومستقبله، وهو باق على إخلاصه للمعركة ضمن الشرعية". -أي القانون الفرنسي-

وبتلك المقالات المتتالية أصبح ينظر إليه رجال الثورة على أنه فتح جبهة ضدهم وضد الكفاح المسلح، وأخذ مكانه في خندق المستعمر. أصبح هو وأنصاره يكونون هدفا يجب التخلص منه ومن أتباعه وأنصاره، ليكون بذلك درسا لمن تسول له نفسه من الجزائريين الوقوف بجانب العدو.

وصدر الأمر بتصفية تلك المجموعة، وكان أول هدف هو: علاوة عباس ابن أخ رئيس الحزب، وطعن الحاج سعيد الشريف طعنة مميتة لكنه نجا كما فلت عباس بن الشيخ الحسين الذي هو ضمن القائمة أيضا.

وبذلك بدأ كل من يفكر بنهج تلك الطريق أن يعيد حساباته وتوقع أولئك وهؤلاء وتسللوا خارج الجزائر. وخاصة الأعضاء القياديين من حزب البيان حتى اجتمعوا بسويسرا في بداية 56 وقام أحد الأعضاء القياديين - وهو أحمد بومنجل - وقدم عرضا وافيا أقنعهم بأن قاعدتهم الحزبية قد انسلخت منهم، والتحقّت بجبهة التحرير، وما عليهم إلا الابتعاد عن السياسة أو الالتحاق بجبهة التحرير. وفي 22 أبريل 56 يعلن من القاهرة فرحات عباس وأحمد فرنسيس وتوفيق المدني أنهم قرروا الانضمام إلى جبهة التحرير كمناضلين فيها.

وبجانب ذلك كانت جماعة أخرى أقل خطرا على الثورة وتقف محايدة أو مترددة من هؤلاء المركزين الذين انقطعت بهم السبل، حيث سبق وأن طردوا من حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ولم يكونوا على اتصال بجبهة التحرير. وقاموا بمبادرة حيث وجهوا مبعوثين^(*) عنهم إلى القاهرة وكان المبعوثان هما أحمد يزيد والأحول حسين ليجسا النبض ويجهزا الطريق للالتحاق بالجبهة. وكانا يحملان بعض التصورات والشروط، لكن وجدا الباب مسدود أمام أي اقتراح، ومع ذلك فإن باب الالتحاق كان لم يسد بعد. وبذلك التحقوا كأفراد داخل الصفوف. وأصبح الكثير منهم ومن جماعة الدفاع عن الجمهورية يجلسون في

(*) وصل المبعوثين إلى القاهرة واتصلا بالسيد محمد خيضر حيث وفر لهما الإقامة واستعمل محمد يزيد في العلاقات الخارجية، وكان ذلك في منتصف 1955.

الصفوف الأمامية لجهة التحرير ووصل البعض منهم إلى أعلى قمة القيادة. وأصبحوا فيما بعد ينسبون أنفسهم على أنهم كانوا عناصر أساسية في تفجير الثورة ولا يزال ذلك الادعاء ساريا إلى اليوم...

أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فكانت قيادتها أثناء بداية الكفاح المسلح مقسمة بين القاهرة وقسنطينة، وكانت تتركس كل مجهوداتها في بداية الثورة في التعليم والإرشاد الديني لتبعد عن نفسها كل شبهة. من ذلك أن رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي اتصل به أحمد بن بلة "حسب (6) رواية بن بلة" وطلب منه أن يوجه نداء إلى الجزائريين للالتحاق بالثورة ومساعدة المجاهدين لكنه رفض ذلك رفضا قاطعا، كما كانت جريدة البصائر الناطقة باسمهم لا تتطرق إلى الموضوع لا من قريب ولا من بعيد متجاهلة ذلك وكأن شيئا لم يكن.

بل أكثر من ذلك أن الشيخ خير الدين اتصل عدة مرات بالفرنسيين بصفته عضو جمعية الدفاع عن الجمهورية ويطلب من الحاكم العام أن يستجيب إلى المطالب التقليدية لجمعية العلماء.

وكانت حجته وحجة الجمعية التي ينتسب إليها -حسب ما هو معلن- "إنهم لا يملكون معلومات كافية عن حركة المقاومة، بالإضافة إلى أنهم لم يستشاروا في أي عمل من هذا النوع".

لكن بجانب ذلك التيار "المعتدل" كانت هناك جماعة أخرى تفيض وطنية وحماسا، ومستعدة للقيام بأي شيء يزعج المستعمر

وترغب بأن تلتحق بالمقاومة المسلحة. وكان لهؤلاء ضغط على أولئك، كما شعر القادة منهم - بأن الوضع سيفلت منهم، واجتمع الضغط ويأس الفريق "المسالمة" من الحصول على أي شيء من الحاكم المستعمر، ودفع بالجميع إلى الاتفاق على نشر بيان واضح يحدد مستقبل الجمعية وجاء فيه على الخصوص ما يلي:

"إنه من المستحيل حل القضية الجزائرية بصورة نهائية... من غير الاعتماد رسمياً، ودون موارد بالوجود الحر للأمة الجزائرية... وحكومتها الوطنية... وذلك ضمن احترام مصالح الجميع وحفظ حقوق كل طرف. وبعد نشر هذا البيان التحق من التحق بجبهة التحرير الوطني ومن بقي تعرض إلى التصفية من أجهزة المستعمر السرية أو الزج به في السجن.

أمام كل ذلك كانت الثورة تثبت نفسها على الأرض وتفرض وجودها بكل الطرق المتاحة بالدعاية تارة وبالغنف والشراسة تارة أخرى لترتقي وتصبح الند الوحيد والشرعي الذي يمكن التحدث إليه إذا تقدم من يطلب الحديث.

وزادها قوة وصول كمية لا بأس بها من الأسلحة من الخارج - كما أشرت إلى ذلك سابقاً - واستطاعت أن تعيد تنظيم نفسها بعد الصدمات المتتالية والمؤثرة، بعدما فقدت بعض القياديين المهمين في فترة قصيرة. ففقدت الشهيد بن عبد المالك رمضان يوم 4 نوفمبر 54 والشهيد باجي مختار يوم 18 نوفمبر 54 كما تم توقيف الشهيد زبانا في نفس الشهر، وفي 18 جانفي 55 فقدت الشهيد: ديدوش مراد وأوقف بعد ذلك الشهيد مصطفى بن بولعيد

وغيره وكان لتوقيف هذا الأخير تأثير كبير على الثورة بصفة عامة وعلى منطقة الأوراس بصفة خاصة حيث عانت المنطقة من نكبات أدت إلى خسارة عدد كبير من الإطارات وقللت من حركة الكفاح والقتال مدة لا يستهان بها، وهذا ما سنتطرق إليه فيما بعد.

ولمواجهة ذلك كان لزاما على الثورة أن تقوم بعمليات كبرى ذات تأثير مادي ومعنوي على الخصم لتأخذ مكانتها أمام أنصارها وتصدّم خصومها. وفي ذلك السياق كانت عمليات 20 أوت 55 بالشمال القسنطيني (المنطقة الثانية) على رأس العمليات لإحداث الصدمة.

ورغم ما يقال عن تلك العمليات فإنه كان لزاما على الثورة أن تقوم بعمل من ذلك النوع أو أكثر... لترجع إلى الواجهة، وتسكت تلك الأصوات التي كانت تقول عنها بأنها ضعفت أو انتهت. كما كان ضمن ذلك السياق أنها بعد أشهر قليلة أعادت الروح إلى النشاط العسكري في منطقة الغرب - وهران - حيث كان شهر أكتوبر 55 هو شهر انطلاق النشاط العسكري الفعال في المنطقة الغربية بكاملها وبذلك دخلت الثورة والعمل المسلح مرحلة جديدة تعتبر بداية لمرحلة القوة والازدهار، وهكذا استمر المدافع في إذلال الخصم والنيل منه، وبدأ يبحث عن طريق للاتصال بها وجس نبضها.

التسليح والتدريب:

قبل الحديث عن التسليح والتدريب وتنشيط جبهة وهران كان لزاما على أن أذكر بأهداف الثورة القتالية في أيامها الأولى حيث كانت كما يلي: ضرب قوات العدو العسكرية، وشل جهازه الإداري وخلق الرعب في نفوس عملائه من الجزائريين، وشل جهازه الاقتصادي في الجزائر وفرنسا. وخلق الرعب في نفوس المعمرين الذين كانوا يرمزون إلى السيادة الفرنسية في الجزائر، خاصة بعد مجاهرتهم بالعداء للثورة وحملوا السلاح ضدها.

وأمام ذلك أصبحت القوات الفرنسية عاجزة عن حمايتهم رغم أنها كانت تفوق 50 ألف جندي. واستقدمت بعد أيام من اندلاع الثورة ثلاث فيالق "كتائب" من المظليين من فرنسا، لكن ذلك لم يكن كافيا. وفي يوم 20 نوفمبر 54 سحب لوائين من قواتها من الحلف الأطلسي بتجهيزات وعتاد الحلف الأطلسي، لتتمركز في الأوراس وبلاد القبائل. وقدرت الصحافة الفرنسية خسائر اليوم الأول من نوفمبر بعشرين مليون فرنك فرنسي.

التسليح

انطلق الكفاح في الجزائر بإمكانيات محدودة من الأسلحة. وكان مخطط التسليح كما يلي:

- غنيمة العدو

شراء الأسلحة من مخلفات الحرب الثانية، والتي كانت منتشرة في الجنوب التونسي وليبيا.

- الحصول عليها من العالم العربي.

وتبين فيما بعد بأن المنفذ الأول غير مضمون ولا منتظم فيمكن أن تغنم سلاحا كما يمكن أن تخسر سلاحا، وهذا حسب نتيجة الاشتباك وسير المعركة.

أما الطريقة الثانية فكان مخزونها محدودة ولا يلبي كل حاجيات القتال.

أما الطريقة الأخيرة فكانت أكثر مردودية رغم مخاطرها السياسية والأمنية... لكن لا بد من اتخاذها كمورد أساسي. وبدأت الخطوة الأولى من مصر وكانت أول دفعة من مخازن الجامعة العربية حيث قدمها المرحوم عبد الخالق حسونة. وكانت تلك الأسلحة من بقايا الحرب العربية الإسرائيلية لسنة 1948.

وكان الرئيس جمال عبد الناصر هو الذي قام بتدخل شخصي لوضع خطة لتسريبها. وبدأت العملية يوم 20 نوفمبر 1954 عندما اتصل الرئيس عبد الناصر برئيس وزراء ليبيا السيد: مصطفى بن حليم. وكلف العميد عبد الحليم درنة، وشحن اليخت "انتصار" التابع للقوات البحرية المصرية ونزل بأحد الموانئ المهجورة قرب طرابلس، ومن هناك نقلت الأسلحة إلى منزل الضابط الليبي وإلى مزرعة رئيس الوزراء حفظا للسرية يوم 8 ديسمبر 54 وأخذت بعد ذلك طريقها إلى الجزائر على ظهر الجمال عبر الجنوب التونسي. وكانت كما يلي:

- 100 بندقية إنجليزية علامة 303

- 10 رشاش تومسون

- 8 آلاف طلقة للبنادق

- 1000 طلقة ذخيرة حارقة

- 1000 طلقة خارقة للدروع الخفيفة

- 24000 طلقة للرشاش تومسون

- 120 قنبلة يدوية.

ووصلت هذه الكمية إلى الجزائر في أمان. وكانت عملية مشجعة أنت بعدها عملية جريئة موجهة إلى الغرب الجزائري. وكانت مغامرة محفوفة بالمخاطر، حيث تقطع كل المتوسط من الإسكندرية إلى الحدود المغربية. وهي معروفة بعملية "اليخت دينا".

كان ذلك اليخت ملك للملكة دينا الزوجة الأولى للملك حسين ملك الأردن رحمه الله. وكان قد استأجره منها أحد الضباط المصيريين المتقاعدين وهو المدعو: حسين خيرى، وكان قبطانه يدعى: ميلان باتشيش يوغسلافي من المعارضين للرئيس تيتو وكان لاجئاً سياسياً في مصر. وشحن اليخت في الإسكندرية وانطلق يوم 27 مارس 1955 وكان أيضاً على متن اليخت سبعة من الطلبة الجزائريين الذين كانوا يدرسون في مصر بعد أن تلقوا تدريباً سريعاً في مدرسة المفرقات بالعباسية - القاهرة - وكان منهم: هواري بومدين وعرفاوي محمد صالح ومجاري علي وغيرهم. ووصل اليخت يوم 3 أبريل 1955 وعلى ظهره الكمية التالية:

- 204 بندقية 303
- 20 رشاش بون جرن
- 240 خزنة ذخيرة للبون
- 34 كأس إطلاق القنابل
- 68 رشاش طومسون
- 33 ألف طلقة 303
- 356 قنبلة يدوية ميلز
- 136 ألف طلقة طومسون
- 4 آلاف كبسولة للمتفجرات
- 50 علبه كبريت مضاد للهواء
- 350 كلغ جيلينت "متفجر"
- 700 متر فتيل أمان.

وكانت هذه الكمية من الأسلحة كافية لأن تنشط جبهة وهران كما سنرى ذلك فيما بعد.

وكنت أشرت قبل ذلك إلى التكلفة الباهظة للأسلحة زيادة على المخاطر المختلفة. وإني أنكر مثالا على ذلك الصفقة التي تمت مع التشيكوسلوفاكية بواسطة السفارة المصرية لصالح الجزائر وهي كما يلي بالدولار الأمريكي (25):

النوع	العدد	الـثمن	الـثمن الإجمالي
رشاش نوع M 42	500	106 دولار	53000 دولار
رشاش نوع M 43	600	80 دولار	48000 دولار
هاون 82 ملـيمتر	100	420 دولار	42000 دولار
رشاش قصير 9 ملـيمتر	3000	18 دولار	51000 دولار
قنابل يدوية	30000	1.1 دولار	33000 دولار
بندقية 7.92	6000	18 دولار	168.000 دولار
مسدس 9مم	500	12 دولار	6000 دولار
المجموع:			280.700
بعد تخفيض 30%			

وكانت أسعار الذخير والقنابل كما يلي:

- طـلقات 7.92 مم 42 دولار أمريكي لكل ألف
 - قنابل الهاون 82 مم 11 دولار للقنبلة الواحدة.
 - ذخيرة 9 مم 30 دولار للألف.
- هذه عينة من التكلفة الباهظة لقيمة الأسلحة والتي لا يمكن تحملها بسهولة.

التدريب:

من أول يوم شعر المقاتلون بالحاجة الماسة إلى تدريب المجاهدين، وكان الاعتماد في البداية على أولئك الذين عملوا في الجيش الفرنسي، رغم أن تدريبهم كان محدوداً، ولم يكونوا قد تلقوا

تدريباً يؤهلهم على تدريب غيرهم، كما أن عددهم في البداية كان محدوداً. فكان لزاماً على الثورة أن تسعى لحل هذه المعضلة. ولم تجد أمامها غير البلدان العربية؛ وبالتالي طلاب العربية الذين يزاولون تعليمهم في البلدان العربية، وإنهم قدموا أنفسهم بسخاء وقاطعوا الدراسة في وقت مبكر والتحقوا بالمدارس العسكرية، وكانت أول دفعة توجهت إلى العراق سنة 1955 على يد المرحوم عبد الكريم الخطابي الذي كان يمثل المقاومة في المغرب العربي وسبق له وأن قاوم الإسبان والفرنسيين في العشرينات، وكانت تلك الدفعة متكونة من مغاربة وتونسيين وجزائريين وكنت والحمد لله - أحد أفرادها. وتلقينا تدريباً مكثفاً وسريعاً رجعنا بعده إلى ساحة القتال. ثم فتحت المدارس العسكرية العربية فيما بعد في كل من مصر وسوريا والأردن، وبذلك فتحت مراكز التدريب على طول الحدود الشرقية والغربية وفي بعض الولايات بداخل الجزائر. وأصبح هناك نوعين من التدريب القادم من المدار العربية ومن الجيش الفرنسي "وسأعرض إلى ذلك في الحديث عن دور الطلبة في الثورة".

وفي تلك الزحمة والتنافس على العطاء أكثر، ظهرت أشياء جانبية أخرى لم تكن في الحسبان، ولم تكن القيادة المشرفة تتوقعها، وذلك لعدم إدراكها بأن هناك مدرستين في التدريب العسكري.

بدأت تلك الفروق تتحول إلى حساسية كبيرة في نهاية المطاف وذلك للفرق الموجود بين المدرسة البريطانية المطعمة بالصبغة العربية والمدرسة الفرنسية، بالإضافة إلى ذلك أن الذين اخذوا التدريب في الشرق تدربوا على عمل القيادة بأن يصبحوا ضباطاً. أما الذين تعلموا عند فرنسا فإنهم اخذوا تكويناً فردياً كجنود. والفرق بين هذا لا يدركه إلا من كان مطلعاً على ذلك.

واني إذ أشير إلى ذلك، فليس معناه انه كان له تأثير عاجل على العمل إذ ذاك، وإنما لما كان له من تأثير على مسيرة الجزائر والذي لا تزال بقاياها تتابعنا إلى اليوم.

كما أنه لا يفوتني أن اذكر بان تلك الفئة القادمة من الشرق العربي كانت قد اكتسبت معلومات عسكرية لمواجهة كل الصعاب التي تقابلها إلى أنها كانت تفتقر إلى شيء من التدريب العملي، حيث كان الجانب النظري يطغى عليها إذ أنها لم تتح لها الفرصة لتطبيق تلك المعلومات.

ومن جهة أخرى كان هؤلاء الشرقيون أكثر قبولا وانسجاما مع المقاتلين الأوائل، خاصة بداخل الجزائر.

إلا أن أولئك القادمون من الجيش الفرنسي فكانوا فئتين: الفئة الأولى التي فرت من الجزائر بسلحتها، وكان أغلبها ضباط صف وجنود فإنها لقيت القبول والترحاب، أما أولئك الضباط الذين قدموا في فترات متأخرة نسبيا من أوروبا ملتحقين عن طريق تونس أو المغرب، فإنهم وجدوا بعض النفور مما خلف عند بعضهم بعض العقد التي كان فعلها سيئا وكانت مشاركتهم في الكفاح تكاد تكون مقصورة على الوحدات المرابطة في الحدود الشرقية والغربية، وهناك -كما سنرى- أصبح فيما بعد لهم تأثير كبير على المسيرة الطبيعية للجزائر...

أما أولئك الذين تلقوا تعليما مدنيا راقيا في المشرق فإن الطلائع الأولى منهم بدأت تنهي دراستها في نفس الفترة، وتقرّب بعضهم من مكاتب جبهة التحرير في البلاد العربية، ولم يستقبلوا الاستقبال اللائق -مع الأسف- ويغلب على الظن أن المقيمين على تلك المكاتب كانوا يخشون من وجودهم على مناصبهم، والغريب في الأمر أننا نجد زملائهم القادمين من المدارس الفرنسية وبشهادات أقل فإنهم كانوا يستقبلون بالأحضان.

والغريب في الأمر أيضا أننا نجد مكاتبنا المنتشرة في العالم العربي تدار بأطقم لا تعرف العربية، حتى أخذت علينا صورة هناك - ولا تزال بقاياها إلى اليوم - أننا لا نعرف العربية ولا نتكلمها...

وفي الأخير أريد أن أشير بشيء من التمجيد والتقدير لاثنتين من الطلبة الأبطال حاملي الليسانس من المشرق - من العراق - وهما يلتحقان بالكفاح المسلح مباشرة بعد الانتهاء من الدراسة وهما: الشهيد: علي شكيري (قتله الدرك التونسي) والأخ العزيز أطال الله عمره: الأخضر جودي بولطمين. وكنا ننظر إليهما بالإعجاب والتقدير أما باقي الخريجين من مختلف الجامعات، فان بعضهم اتجه إلى أوروبا وآخرون توزعوا على العالم العربي كل واحد يرتزق حيث وجد الرزق، وبقي الوطن محروما من طاقاتهم، والحق أن الذنب ليس ذنبهم والتقصير ليس كله منهم، وإنما المسؤولية تقع على من تجاهلهم واستغنى عنهم، وإني إذ أسلط هذا البصيص من الضوء على هذا الجانب، وعلى تلك الفئة لأنني كنت انتسب إليها وأتابع فيها من بعيد، وان الحديث عن ذلك الجانب ستكون له عودة بشيء من التفصيل.

ورغم هذا وذاك فإن الثورة لم يمر عليها وقت طويل حتى اشتد ساعدها وصلب عودها وأصبحت قادرة على مواجهة أي موقف يقابلها: وبدأ شعاعها يطل على الشعوب الطامحة في التحرير... وذلك ما سنحاول معالجة بعض جوانبه وجوانب أخرى في الحلقات القادمة.

شعلة نوفمبر 1954

((ليس هناك من إختيار آخر نسعى إليه. هناك أكثر من قرن والجزائر تندمج في فرنسا... إن هدفنا الآن هو بلوغ الدمج الكامل للجزائر)).

ادغار فور رئيس وزراء فرنسا 25 سبتمبر 1954

تنشيط جبهة وهران

بعد الخسائر التي منيت بها المنطقة الغربية من الجزائر، بعد بداية العمل في أول نوفمبر 54 حيث فقدت منذ الأيام الأولى بعض قادتها وهم الشهيد بن عبد المالك رمضان، وتوقيف زبانا أحمد والحاج بن علا وغيرهم كما كان لوجود المعمرين المكثف في المنطقة له تأثيره الكبير على سير العمليات بالإضافة إلى ذلك مغادرة مسؤولها الشهيد العربي بن مهيدي متوجها إلى المشرق العربي في شهر ديسمبر 54 بحثا عن الدعم بالسلاح... كل تلك العوامل وغيرها كان لها أثرها السلبي على العمليات العسكرية بالخصوص ورغم ذلك فإن المساعي كانت متواصلة لإعادة النشاط بالمنطقة وبقوة أكثر، حتى نصدم العدو الذي كان يشيد بالمنطقة "وبولائها لفرنسا".

وكان المخطط يقضي بأن يتوسع العمل المسلح إلى المملكة المغربية التي كانت هي الأخرى في حالة من الهيجان. وللتحضير للعملية ثم لقاء بين السادة:

أحمد بن بلة وأيت أحمد والمرحوم محمد بوضياف والشهيد العربي بالمهيدي في منزل المرحوم: علال الفاسي وبحضور ابن عمه عبد الكبير الفاسي يوم 11 جانفي 55 بالقاهرة.

وبعد المداولة في الموضوع تم الاتفاق على تنشيط العمل وتوسيعه ليشمل المغرب الأقصى، في أقرب وقت، وعلى أن ترسل إلى هناك كمية من الأسلحة، وكلفت مجموعة من الحاضرين للاتصال بالمغفور له: الأستاذ عبد الخالق حسونة- الأمين العام للجامعة العربية آنذاك وتم فعلا الاتصال وكان التجاوب تاما وكاملا مشيرا في جملة اعتراضية قائلا لهم "إن ما تقومون به قد ينسينا هزيمة 1948" وتعهد بأن يقدم كل ما توفر لديه من إمكانيات مادية وأسلحة وكان لا يزال عنده بقايا من الأسلحة التي تخلفت من هزيمة 1948 كما أن الدول العربية كلها كانت تقدم تبرعات لمساعدة الشعوب العربية التي كانت مازالت تحت السيطرة الإستعمارية على التحرر وكان في ذلك الوقت ينتظر في تبرع وعدت به المملكة العربية السعودية.

وسارت الأمور بسرعة فائقة وتوجه اليخت "3 دينا" يوم 4 مارس 55 إلى الناضور بالمغرب، وهو محمل بكمية لا بأس بها من العتاد الحربي لتكمين منطقة وهران بالسلح والذخيرة- كما ذكرت سابقا- وكان يحمل أيضا كمية موجهة إلى المقاومة بالمغرب الأقصى وإن كانت أقل من الكمية الموجهة للجزائر. وفي شهر سبتمبر 55 وصل اليخت المسمى: "الحظ السعيد" وعلى متنه شحنة ثانية من السلاح والذخيرة وكانت أكثر من

الأولى، وبذلك أصبحت القوة المتوفرة للثورة في تلك المنطقة تسمح لها بانطلاقة قوية لترد بها على مقولة "إدغارفور" (رئيس الحكومة الفرنسية الاشتراكي آنذاك)

وكانت ليلة 2 أكتوبر 55 ليلة ساخنة التي شملت المنظمة كلها وتوسعت لتشمل شمال المغرب الأقصى، واستمرت لمدة أربعة أيام متتالية مستغلة الارتباك والفرع الذي دخل إلى نفوس القوات الفرنسية والمعمرين، وجابهت ذلك الحكومة الفرنسية بأن ضاعفت جهدها للفصل بين القضية الجزائرية وقضية المغرب كما فعلت قبل ذلك مع تونس.

ذلك الانتصار العسكري جعل قادة الثورة يفكرون جديا في إنشاء قيادة موحدة مخول لها النطق باسم الثورة خاصة وأن بؤار الاتصال مع فرنسا للتفاوض بدأت تظهر في الأفق.

من المعلوم أن الثورة الجزائرية انطلقت بمبدأ اللامركزية المطلقة، بحيث كانت كل منطقة مستقلة تمام الاستقلال عن الأخرى، لا يربط بين منطقة وأخرى إلا هدف واحد هو مقاومة العدو بكل الوسائل والطرق المتاحة لإضعافه وإخراجه نهائيا من الوطن، وتجنيد الشعب وإشراكه في المقاومة للوصول إلى ذلك الهدف، ولعل ما فرض ذلك وغذاه هو صعوبة الاتصال التي كانت في البداية بدائية حسب الإمكانيات المتوفرة، بالإضافة إلى ذلك كبر مساحة الجزائر...

وكان كل واحد من القادة الأوائل يتمتع بصفات تؤهله للوصول بمنطقته إلى الهدف الذي يصب في النهاية في خانة التحرير والاستقلال.

لكن ذلك كان مقبولا في البداية، حين كان عدد المقاتلين محدودا، والاحتياجات محدودة بدورها، ولا تحتاج إلى كثير من الجهد لتحضيرها، وغالبا ما كان يتم التغلب عليها بالاتصال بين منطقة وأخرى متجاورة معها.

وبرز ذلك عندما بدأت الأسلحة تأتي من الخارج وكذلك المساعدات المالية وكل الإمدادات اللوجستية، وهذا ما نجده يدفع ببعض قادة المناطق بترك منطقته ويتوجه إلى الخارج، وهذا يفهم منه أن من كلف بالتنسيق لم يستطع السيطرة على الوضع ويصل البعض إلى اتهامه بالتقصير في مهمته...

وأصبح بعض قادة مناطق الداخل وسط الجزائر يشعرون بأنهم أقل حفا من المناطق المجاورة للحدود، ولا يتمتعون بما يتمتع به هؤلاء من تسليح وغيره من الاحتياجات اللازمة للمعركة.

بالإضافة إلى ذلك برز عنصر جديد وهو أن جبهة التحرير الوطني التي أعلن القتال باسمها كان لا يزال اسمها شبحا غير ملموس وكانت سمعتها بالخارج لامعة أكثر منها بالداخل لأسباب موضوعية وفي أوساط المقاتلين بالخصوص، وطغى اسم جيش التحرير عليها عند كل فئات الشعب، وكان الذي يتمتع باحترام

وتقدير، ويتصدر المكانة الاجتماعية الأولى هو جندي جيش التحرير

المشهور بالمجاهد، ويأتي مناضل جبهة التحرير في الدرجة الثانية، وهو مسخر لخدمة المجاهد وتوفير حاجياته، وكان غالبا ما يتعرض مناضل جبهة التحرير إلى التأييب والإذلال عندما يتصف بالتقصير فيما طلب منه، وتوسع ذلك في بعض المناطق إلى حد النكران التام لجبهة التحرير... وقد يرجع ذلك إلى أسباب نفسية مردها إلى فشل الأحزاب السابقة، وإلى الإعلام السياسي الذي لم يأخذ الوقت الكافي ليصل إلى الجميع. حيث أن أحدا لم يسمع بجبهة التحرير قبل أول نوفمبر وإن كان سمع بجيش التحرير وشاهد أعماله في الميدان.

بيد أنه لا يستبعد أن ذلك كله كان وليد قرار بداية الكفاح المسلح الذي تم في ظرف شهور قليلة، وتم تنفيذه بسرعة.

وكل هذه المستجدات فرضت على القادة لقاء سريعا، مع أنه يروى أن القادة الستة كان بينهم شبه اتفاق على أن يكون هناك لقاء فيما بينهم بعد سنة من بداية العمليات. لكن ظروف المعركة وغياب واستشهاد بعضهم ترك الأمور تتأخر.

اجتماع وادي الصوماء

فعلا كانت الحاجة ملحة إلى اللقاء، وكانت كل العوامل تضغط على عقد ذلك اللقاء، ففي الميدان الخارجي أصبح اللقاء مع فرنسا محتوما، وبدأ يتجسد فعلا، حيث قامت الحكومة الفرنسية بعد تولى جي موليه مباشرة باتصالات ترتيب لقاء مع البعثة الخارجية للثورة، ووصل فعلا يوم 10 أفريل 56 السيد: جوزيف بيغارا الكاتب العام للحزب الاشتراكي الفرنسي في وهران إلى القاهرة كمبعوث شخصي لرئيس الوزراء وبدأت المباحثات بينه وبين ممثل الجبهة المرحوم محمد خيضر يوم 56.02.04 وكان المبعوث الفرنسي يسعى لجس النبض، وتقدم المبعوث بالطرح الذي كثيرا ما تردد على لسان الفرنسيين وهو: "أنه ليس لكم تنظيم واحد يغطي كل الجزائر كما أنه يوجد ميصالي الحاج وجمعية العلماء وغيرهم..لذا يصعب إيجاد حل معكم.لذا لابد من إجراء انتخابات تبرز المتحدث الرسمي باسم الجزائر".

ورغم ذلك فإنه قدم اقتراحه الذي يتمثل حول الحكم الذاتي أو ما يشبه ذلك، وسماه "استقلالية التسيير" لكن مندوب جبهة التحرير أجابه قائلا: أن أي اقتراح لابد وأن يوافق عليه قادة جيش التحرير، وبذلك أدرك المبعوث الفرنسي أن سلطة القرار ليست

موحدة وأن محدثه ليس مخولا بالتحدث إليه، وبذلك وصل إلى مهمته التي هي جس النبض؟

وفي نفس الشهر جرى اتصال بين أحمد بن بلة والمغفور له محمد الخامس في مدريد، واقترح الملك مع محدثه "أن يجتمع قادة المقاومة الجزائرية ويكونوا قيادة موحدة، تبرز ناطقا باسمها لإبطال حجة الفرنسيين بعدم وجود مخول رسمي للتكلم باسم جبهة التحرير، ويتذرعون بالانتخابات لتقديم لهم الشخص المطلوب.

كما أن تلك الرغبة كانت عند كثير من الدول العربية التي كانت الثورة تتعامل معهم، وفي مقدمتهم تونس التي كثيرا ما شكت من تجاوزات بعض مسؤولي الثورة على ممثلي الدولة التونسية على المستوى الجهوي أو حتى المركزي. تلك الدولة التي كانت في طور النشأة وسريعة العطب.

بالإضافة إلى تلك الدوافع الخارجية كانت هناك عوامل داخلية من نوع آخر.

-غير المذكورة سابقا- وهي توافد قياديين من أحزاب وهيئات أخرى في الجزائر أبدت رغبتها بالانضمام إلى جبهة التحرير وكان بعض هؤلاء - إلى وقت قريب - يتبنون الطرح الفرنسي، أو يسировون في خط يكاد يكون مشابها له، من الاندماج إلى فصل الدين والأحوال الشخصية عن السلطة الفرنسية إلى غيرها من المطالب التي تجعل الجزائر لا تبتعد عن الفلك الفرنسي.

وأغلب هؤلاء كان في نفوسهم مرض وطمع جاد للتموقع في الصف الأول، وأخذ مكان في هرم قيادة جبهة التحرير إن لم يستولوا عليها كلية، بما لهم من شعور بعقدة التفوق والقدرة "السياسية" الفائقة. ولم يكن ذلك خافيا على مؤسسي جبهة التحرير الوطني، وكان في نظرهم هو الإسراع بتكوين قيادة عليها تخفف على الأقل من تلك الهجمة الشرسة عليها.

كل ذلك وغيره مما أشرنا إلى بعضه في السابق - من العوامل الداخلية الملحة، والخارجية الضاغطة تفرض إظهار ناطق رسمي باسم الثورة والكفاح المسلح.

لكن من يقوم بذلك في خضم المعركة المتواصلة...؟ من يوجه الدعوات وتنظيم اللقاء المطلوب. وتحضير وثائق تأسيسية التي تضمن الحد الأدنى من الموافقة. مع مراعاة أن تلك الوثائق تكون بمثابة الحجر الأساس.

لبناء دولة تشمل الجزائر بحدودها الحالية، وبمفاهيمها المتنوعة والمختلفة، بالاتجاهات المتباينة التي تكونت عبر مسيرة النضال المختلفة والشاقة. وكان لابد من تحضير ذلك أن يعتمد على عمل جماعي متبلور في لجنة لكن من له صلاحيات تكوين تلك اللجنة؟ كما أنه قد يطرح موضوع المكان والزمان...

كل تلك التساؤلات وغيرها يحمل البعض المكلف بالتنسيق - محمد بوضياف - القيام بها والتفكير فيها. لكن حسبما يظهر أنه لم يعطي عناية لذلك، وغيابه وعدم إعطائه العناية الكافية للموضوع

ترك المجال واسعا ليستولي عليه غيره. ومع هذا التقصير الذي يؤخذ عليه، فإنه حسبما يلمس من ملامح الوضع، أن من بقي من رفاقه، وحتى أولئك الذين التحقوا فيما بعد لم يكونوا يرغبون حتى في حضوره فيما إذا وقع لقاء كما أن تلك الرغبة توسعت - أثناء التحضير - لتشمل آخرين من المكلفين بالاتصال والتسليح بالخارج "بن بلة" آيت أحمد، خيضر ثم زادت توسعا إلى إبعاد أطراف أخرى تعتبر أساسية في أي لقاء. فنجد أن الشهيد مصطفى بن بولعيد، الذي فر من السجن في 11 نوفمبر 55 والتحق بمنطقته حيث أنهمك في ترتيب البيت الذي تعرض للتصدع الذي لحق به أثناء غيابه وبجانب ذلك فإنه حسبما تذكر وثيقة الولاية الأولى المقدمة للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة أن الشهيد بن بولعيد وجه مبعوثين إلى المنطقة الثانية والثالثة يحثهم على السعي إلى لقاء لقادة الكفاح واقتراح أن يكون ذلك اللقاء في منطقة سوق أهراس، كما اتصل بالسيد عبد الحي الموجود جنوب تونس وطلب منه تحضير الامكانيات المادية من رافعات ومطابع لتغطية حاجة اللقاء.

لكننا نجد عملية موازية تظهر في المنطقة الثالثة، وتتصل بشمال قسنطينة ويتم الاتصال بالشهيد العربي بلمهيدي، ولا أحد يتوجه إلى الأوراس ليأخذ رأي بن بولعيد، لماذا؟ وما هو السر في ذلك؟.

فعلى كل ورغم كل المحاولات التي قمت بها فإنني لم أصل إلى جواب مقنع. وكم أتمنى أن يسلط أحد العارفين الضوء على

الموضوع ويتوصل إلى أعماقه على يصل إلى الأسرار المخفية وراء ذلك.

لكن ومهما يكن فإنه بعد أن غطت سلطة الثورة كامل أرجاء الوطن بحدوده الحالية لأول مرة في التاريخ الحديث والمعاصر، وبدأ عودها يتصلب ووقفت على رجليها، ودفعتها العوامل السابقة. بدأ الحديث بقوة في أوساط القياديين حول اللقاء.

ولعل الفكرة تبلورت في لقاء القاهرة الرباعي بعد الخروج من بيت علال الفاسي-المذكورة سابقا- لكن كل واحد كان يضع لقاء مخططا خاصا به، ويفكر في اللقاء تفكيراً يختلف عن الثاني، فالقادم من وهران يفكر في تحضير ملف لمن هم بالخارج متهما إياهم بالتقصير.

ومن كان بالخارج ولمس ما يقدم له من مساعدة وتسهيل من الدول التي تأويه كضيف مبجل تسهر على كثير من تلبية طلباته، ويرى في القادم من الداخل بأنه تخلى عن مهامه، وتطاول ليتدخل في مهام غيره، إلى غير ذلك من الأفكار التي أملت لها ظروف معينة من طموحات تكبر كثيرا عن الامكانيات وإن كانت كلها منبعثة من وطنية متدفقة، وغيره محدودة وحب لا متناهي للوطن.

أما في الداخل فكان الحديث لا ينقطع وله وجه آخر خاصة بعد رجوع الشهيد بلمهيدي بانطباع سيء عن البعثة الخارجية، وموقف الدول العربية "المتخاذل- حب انطباعه- وكان في

اتصالاته المتكررة مع عبان رمضان في العاصمة، جعلته يزيد "من صب الزيت على النار" ولا يستبعد أن يكون ذلك راجع إلى الخلافات التي كانت تظهر أحيانا بين مناضلي حزب الشعب حول الاتجاه العام للجزائر هل هي تنتمي حضاريا إلى العالم العربي أو إلى من...؟

وكان المحيطون بالمرحوم كريم لا ينقطعون عن الحديث حول اللقاء. وكان المرحوم عبان أكثرهم إلحاحا خاصة وأنه من يوم أن التحق بالثورة بالمنطقة الثالثة بعد خروجه من السجن في شهر فيفري 55 وهو بغير مسؤولية واضحة، يعيش تحت عنوان مستشار المنطقة. وكان المرحوم كريم يرتاح إليه كثيرا، ولا يرى فيه منافسا له أو يشكل خطرا عليه.

وفي أوائل شهر أفريل 56 حظى بموافقة من المرحوم كريم بلقاسم، وبدأ العمل الجدي على محورين:

الشروع في تحضير الوثائق والاتصال بالمناطق الأخرى، ومن جملة المناطق التي اتصل بها-ولعلها الوحيدة-هي المنطقة الثانية الشمال القسنطينية للاتصال بالشهيد زيغوت يوسف الذي قبل الفكرة بدون تردد لكنه اقترح "أصحاب الخارج والداخل". لكننا نرى فيما بعد أن اقتراحه لم يؤخذ بعين الاعتبار، أما المنطقة السادسة المنشأة حديثا فكانت موافقتها مفروغا منها، وكذلك الشأن بالنسبة للمنطقة الرابعة التي كانت تعتبر-إلى حد كبير- جزءا من المنطقة الثالثة، صاحبة الفكرة.

أما المنطقة الخامسة التي كانت تحت قيادة المرحوم عبد الحفيظ بوصوف منذ نهاية 55 بعد أن التحق الشهيد بلمهيدي بقيادة العاصمة-الجزائر- فإنه اقترح أن تكون موافقته متوقعة على مكان الاجتماع الذي كان يرى أنه يجب أن يكون بالحدود المغربية الجزائرية، وذلك ليسهل على الجميع الحضور، سواء البعثة الخارجية أو الداخل، وذلك لعلاقته الوثيقة مع البعثة الخارجية وانسجامه مع كثير من أفرادها، لكن اقتراحه لم يؤخذ به. ولم يتصل به بعد ذلك، واكتفى بقائده السابق، الذي لم يكن له عهد به منذ أن غادر المنطقة، وإن كان ما يزال يتمتع بسمعة طيبة بين المقاتلين.

وهكذا تجاهل المنظمون كل الاقتراحات بعد ما كانت الأغلبية في صالحهم، ووجهت بعثة الخارج وثيقة بدأ تحضيرها منذ لقاء القاهرة من طرف السيد: آيت أحمد، وهي عبارة عن مشروع تمهيدي تعرضت إلى جميع الجوانب بصفة شاملة وقدمت رؤية واضحة حول تكوين القيادة معتمدة في ذلك على تراث الحركة الوطنية. حيث تقترح في موضوع تكوين القيادة القادمة من 12 عضوا تضم قادة المناطق الستة، وستة من البعثة الخارجية. لكنها لم تؤخذ بعين الاعتبار بل وعمل بعكسها.

أما الوثائق فكانت تتم تحت إشراف المرحوم عبان رمضان بعد أن اختار أفرادها بعناية فائقة، ووضع على رأسها عمار أوزقان الأمين العام للحزب الشيوعي-فرع الجزائر- سابقا. وهو اختار بدوره جماعة يتجاوب معها لغة واتجاهها وكان يعتمد كثيرا

على ثقافته الماركسية، وتظهر تلك الأفكار بوضوح في الجانب السياسي والاجتماعي حيث يطنب في تجزئة المجتمع حسب التقسيم الماركسي من: فلاحين وعمال ومتقنين وتجار صغار وأصحاب مهن حرة وحرفيين وشباب ونساء... إلى غير ذلك من التقسيمات المعروفة عند المدرسة الماركسية. وكان كل ذلك قد أعد بالفرنسية، ويميل بعضهم إلى تعليل ذلك بعدم توفر المحررين بالعربية، كما أنه يوجد من ينسب ذلك إلى عجز العربية عن التعبير، وآخرون يقولون بأن الذين سيحضرون لا يعرفون العربية لذا يجب أن تقدم لهم ذلك بلغة أجنبية فإن لم يفهموها كلها فإنهم سيفهمون الكثير منها، ويغالي آخرون في الحكم على أولئك حتى أنه ينسب غياب بعض الجهات كان سببه الاتجاه اللغوي...

أما وثائق الجانب التنظيمي فإنه يكاد يكون مقتبسا من تنظيم حزب الشعب السابق، ماعدا بعض التغير في الأسماء. أما الجانب التنظيمي العسكري فيلمس منه أن واضعه كان ذا ثقافة عسكرية محدودة وهذا ليس عيبا - وخاصة عندما يريد أن يفرق بين الرتبة العسكرية والمسؤولية فإنه لم يوفق، وكذلك الشأن في أسماء الرتب فإنها جاءت مشوهة جمعت بين الأسماء العربية والتركية المستعملة في مصر...

ولعل ذلك راجع أيضا إلى الترجمة وضعف المترجم في أحد اللغات.

وكل ذلك كان يتم بسهولة ويسر إلا أن الصعوبة الكبرى التي تقف أمام الجميع هي الصفة التي يقدم بها اقتراح إسم الشخص

الأول أو القائد العام أو الرئيس أو غير ذلك مما يحافظ على مركزية القرار، وذلك ما كانت الحاجة ماسة إلى وجوده، رغم أنه على مستوى المنطقة أصبح مستصاغا. أما فوق ذلك فلم تكن لأي أحد الشجاعة الكافية للتطرق إليه. ورغم ذلك فإن الفكرة لم تبتعد عن أعين المنظمين والمحضرين ومنظريهم...

ولعل من كان يفكر فيها كثيرا هو المرحوم كريم بلقاسم، لكنه لم يبح بذلك، لكن ذكاء عبان ساعده على إدراك ذلك ودغدغ رئيسه بذلك، لكن كريم رغم قبوله بالفكرة وإدراكه لوجاهتها، كما أنه كان يدرك وأن وقتها لم يحن بعد. إلى أنه أوحى لمحدثه بأن يقدم الفكرة في أسلوب لطيف ومشوق حتى لا تحدث صدمة عند الآخرين... وتظهر الأيام فيما بعد بأن المرحوم عبان رمضان كان يرى في نفسه الشخص الأنسب لملء ذلك الفراغ، وما جس نبض كريم إلا من باب استعماله كرأس حרבاء ليصل هو إلى ما يطمح إليه. لكن مع الأسف وصل به ذلك الطموح والسرعة الجنونية في الوصول إلى أسوأ العواقب.

وتعيين مكان وزمان اللقاء ووجهت الدعوات، واستثني منها مجموعة كلها.

وبقي خيضر في روما وبن بلة في مدريد وبوضياف في المغرب وصالح الوانششي "حليف عبان" في مرسيليا-ممثّل الجالية- وغيرهم. وحضر من الداخل المنطقة الثانية- شمال قسنطينة- بقيادة الشهيد زيروت بوفد كبير يتكون من ستة قياديين والمنطقة الثالثة "المنظمة" حضرت بوفد مكون من أربعة قياديين

برئاسة المرحوم كريم بلقاسم والمنطقة الرابعة بوفد من 2 قيادين بقيادة عمر أو عمران. أما المنطقة السادسة فكانت ممثلة بواحد فقط وهو: علي ملاح، وهنا أفتح قوساً لأوضح بأنه لأول مرة تذكر المنطقة السادسة منذ أول نوفمبر، حين ذكر اسم الحاج العربي كقائدها. (والمعروف بلجدان سليمان)

وحين نرجع إلى بعض الوثائق نجد أن المنطقة السادسة كانت قد عين عليها قائداً وهو: الشهيد الحسين بن عبد السلام المعروف (عبد الباقي) وكان معه أحمد بن عبد الرزاق - حسب تقرير الولاية السادسة - وأمدتهم المنطقة الأولى بالسلاح والرجال وقاموا بعدة عمليات.

وتضيف الوثيقة عن اجتماع الصومام تقول: ((وجهت دعوة لحضور اجتماع الصومام ممضاة من طرف كريم بلقاسم مسؤول منطقة القبائل ولم يسبقها أو يلحقها أي اتصال تحضيري... وكانت الدعوة في ذاتها موجزة... وتضيف: أنه لم يصل إلى علمهم - المنطقة السادسة - وقتها ما يدل على أن هناك تحضيرات جارية لعقد مؤتمر لقادة الثورة ولم ينع إلى علمهم؟ آنذاك أنه كانت توجد قيادة مركزية للثورة متفق عليها ومعلن عنها... إن مثل تلك الدعوة كان لابد أن توجه إلى قيادة منطقة الأوراس التي لها وحدها حق وشرعية البث في ذلك)) ثم يواصل التقرير: {إن المنظمة كانت دائماً تحت قيادة سي زيان عاشور - الذي خلف عبد الباقي - وسي الحواس - ولم يتصل بهم المرحوم علي ملاح إلى أن اغتيل في ظروف غامضة سنة 57}

ندرك من هذا أن نشأة المنطقة السادسة كونتها منطقة الأوراس أولا والمنطقة الثالثة ثانيا قامت بعمل قبيل اجتماع الصومام، قد تكون لتوسيع نطاق الكفاح دون تنسيق مع المنطقة الأولى، وقد تكون حالة شبيهة بالقيادة المنتدبة إلى المنطقة الرابعة بقيادة المرحوم عمر أوعمران.

وكذلك حضرت منطقة الجزائر - المستقلة - المكونة حديثا والتي تبلورت شخصيتها في تلك الأثناء.

انعقد اجتماع قادة الثورة في وادي الصومام بالتركيبة التالية:

الرئيس: محمد العربي بلمهيدي

المنطقة الثانية: زيرود يوسف "يقال أنه كان مرفوقا بنائبه بن طوبال"

المنطقة الثالثة: كريم بلقاسم

المنطقة الرابعة: عمر أوعمران

المنطقة السادسة: علي ملاح "يقال أنه لم يحضر وإنما قدم التقرير نيابة عنه"

ممثل جبهة التحرير : عبان رمضان

(فإذا كان هذا الأخير ممثل جبهة التحرير فالباقي يمثل من؟)

فكان هذا العدد القليل من الحاضرين -الرسميين- يحمل على عاتقه تلك المسؤولية الكبرى التي هي تسير ثورة ووضع أسس بناء دولة... تحت ضغوط العدو المتواصلة. ورغم ذلك فإن جلساتها بدأت بجدول أعمال واسع يحمل طموحات كبرى يأتي في استقلال البلاد ووحدة الشعب، وهي نقطة مركزية.

ثم تقارير المناطق، وكانت خمسة تقارير بما فيها تقرير المنطقة الخامسة الذي قدمه العربي بلمهيدي وكان كما يلي:

تم وقع التركيز على تقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات وكل ولاية إلى مناطق ثم نواحي ثم أقسام، ووضع هيكل تنظيمي لكل هيئة {انظر وثائق جبهة التحرير} وأحدثت منطقة مستقلة التي هي المركز الرسمي لقيادة الثورة رغم أنه في الواقع أمر غير قابل للتنفيذ.

كل ذلك كان عملا إداريا بعيد عن الخلافات إلى أن طرقت نقطتان أساسيتان هما الأولوية في القيادة وشملت ما سمي في وقته: السياسي والعسكري والداخل والخارج.

فكان الإجماع حول أسبقية الداخل على الخارج وهو شيء طبيعي أما الثانية وهي تقديم السياسي على العسكري، فكان المرحوم كريم بلقاسم متحفظا عليها، ولا أستبعد أنه كان يراها تعنيه هو بالذات، مع أنه معروف عنه أنه كان يحمل فكرة سيئة عن السياسيين القدماء.

وفعلا فإنه في ظروف مثل تلك الظروف وفي وسط كان فيه قادة الكفاح تجمعوا من فئات مختلفة من المجتمع متفاوتين في المستوى الثقافي والتعليمي والسياسي، يصعب على أي واحد تصنيفهم إلى أصناف دون أن تكون هناك مقاييس واضحة وهذا ما جعل ذلك التصنيف لا يستمر طويلا فبعد سنة من المؤتمر أي في 20 أوت 57 في اجتماع مجلس الثورة في القاهرة بحضور 22 عضوا كان من بينهم عشرة مصنفون بأنهم عسكريون واثنى عشر مصنفون بأنهم مدنيون صوتوا باقتراح من المرحوم كريم بلقاسم {كما سنرى فيما بعد} بإلغاء البندين {أسبقية السياسي على العسكري والخارج على الداخل} ولم يصوت عليها غير عبان رمضان ودهيلس سليمان.

ثم وضعت قائمة بقيادة وطنية سميت بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية ومقسمة إلى قسمين: دائمين وهم سبعة عشر وإضافيين وهم نفس العدد -

وكانت قد وضعت على رأس تلك القيادة لجنة مصغرة سميت {الجنة التنسيق والتنفيذ، وهي تضم : كريم بلقاسم والعربي بلمهدي وعبان رمضان وبن يوسف بن خدة وسعد دحلب، وكانت تلك اللجنة غير منسجمة، فبالملهدي وكريم من مدرسة تختلف عن مدرسة بن خدة ودحلب، وعبان وحده يكون مدرسة وشعر بضعف موقعه فاختر الاثنى الاخيرين بما قدمه لهما من مساعدة ليستعملهما عند الحاجة. لكنه حسبما يظهر أخطأ التقدير وأثبتت الأيام خطأه، وكان جزاء خطأه غاليا حيث كلفه حياته.

ورغم ما يقال عن الاجتماع المؤتمر، وبعض الهفوات التي وقعت أثناء تحضيره فإن ذلك كان ناتجا عن قلة تجربة واجتهادا كان القصد منه المحافظة على مسيرة الثورة، ومبالغة في الوطنية وحب الجزائر... فإن جوانبه الإيجابية كثيرة تغطي ما ينسب إليه من سلبيات، فهو لأول مرة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر يكون قيادة واحدة لها صلاحيات الحديث باسم الثورة وباسم الجزائر بحدودها الحالية، وبه خرجت الجزائر ولو جزئيا من القيادات المفككة والمبعثرة.

كما أن المؤتمر أعطى لجبهة التحرير جزءا من مكانتها اللائقة بها خاصة في الميدان السياسي والخارجي، واكتسبت الشرعية الخارجية وتحملت المسؤولية ووصلت بالشعب إلى الحرية والاستقلال، وأوجدت "اختيارات" غير اختيار -ادغافور- {{السابق}}.

وفي الحلقة القادمة سنجول مع تحديات اجتماع الصومام الذي أصبح يعرف: باجتماع الصومام.

تحيات اجتماع واحد الصومام

(بعد حوالي أسبوع من اللقاء والمداولات الثنائية تحت الشجيرات المنتشرة في المنطقة وأثناء ذلك كان المرحوم عبان كثير الحركة والانفراد بالمغفور له كريم بلقاسم الذي كان متمسكا بهدوءه المعروف به، ثم لا يلبث أن ينتقل إلى اللجنة الفنية التي كانت تحت إمرة عمار أوزكان، وأنه لم يكن يهمل تبادل الآراء والابتسامات مع الشهيد العربي بلمهيدي..)

انتهى اجتماع الصومام بالخروج بعدة قرارات تنظيمية وعسكرية وسياسية، ففي الجانب التنظيمي أدخل بعض التحوير الخفيف على التنظيم السابق، حيث أصبحت المنطقة تسمى الولاية، وأحتفظ بالترقيم السابق على أن يكون الأوراس نقطة الانطلاق ويتم الترقيم عكس عقارب الساعة، وبذلك أصبحت الجزائر تتكون من ست ولايات، والولاية بدورها تتكون من عدة مناطق وترك تحديد لها لقادة الولايات، وذلك نظرا لظروف ميدانية مختلفة، تتحكم فيها التضاريس والكثافة السكانية والموارد المعيشية وغيرها، كما أن المنطقة توزع إلى عدد من النواحي ثم إلى أقسام كما حددت رتب القيادات من الولاية إلى القسم.

وكانت الرتب ست في سلك الضباط وثلاث في سلك ضباط الصف كما كان المبدأ العام في القيادة هي القيادة الجماعية، وكان مبدأ رئيس وثلاثة نواب يشمل كل التشكيلات من أصغر تشكيل إلى أكبر تشكيل في جيش التحرير وحتى في وحدات القتال.

كما تعرض التنظيم إلى منطقتين كانت محل نزاع وهما مدينة الجزائر العاصمة ومدينة سطيف، فاتخذ القرار يجعل مدينة الجزائر مدينة مستقلة وفصلت عن الولاية الرابعة، دون أن تهيكّل على نمط الولايات، ولم يعين مسؤول على رأسها وهي في السابق كانت تخضع لسلطة الشهيد العربي بلمهيدي ونفوذ المغفور له عبان رمضان.

أما مدينة سطيف فصيغ القرار حولها صياغة مبهمّة، لكنها في الواقع ألحقت بالولاية الثالثة -حسب رغبة كريم- حيث تقول الوثيقة: "...أما مدينة سطيف فتلحق بالولاية الثالثة وتساعد الولاية الأولى والثانية بالإمداد..."

ثم تمّ التطرق إلى وضع الهياكل السياسية العليا للبلاد، وكان أغلب القادة حاضرين عدا: كريم بلمهيدي-عبان على علم بذلك، ولم يكونوا حتى مهنيين ولا محضرين، كما أنهم كانوا يرون أنهم غير مؤهلين لذلك. وفوجئوا بالطرح، وكان الاقتراح الوحيد المقدم للحاضرين هو ما حضره المرحوم عبان، ولا يستبعد أن يكون المرحوم كريم على علم به، وكان الاقتراح مقسما إلى قسمين قيادة عليا تشريعية وقيادة تنفيذية. وكانت مرفوعة بقائمة بـ 30 اسما، كما أن الشهيد بلمهيدي كانت بين يديه الرسالة الموجهة من البعثة الخارجية -المذكورة سابقا- وهي تحدد القيادة باثني عشر قياديا 12 تربطهم بوظائف محددة، لكن المرحوم عبان اعترض على دراسة ذلك الاقتراح متهما أصحابه بتهم مشينة وأخذ الكلمة بوضع توطئة لقائمته، ولا يستبعد أن تكون تلك القائمة قد حظيت

بموافقة المرحوم كريم، وأظهر وفد الولاية الثانية بعض
الاشمئزاز إلا أنه لم يظهر ذلك علانية، لأنه كان لا يزال تحت
صدمة الهجوم، العنيف الموجه له من قبل عبان على أحداث 20
أوت 1955 والتي كانت حسب تعبيره مس بقدوسية الثورة.

وعلى كل فأضيف إلى الولاية الثانية منصب ثان وبعد أخذ
ورد أصبحت القائمة تضم 34 اسما نصفهم أساسي والنصف
الآخر إضافي، لكن في الواقع لم يكن هناك فرق بين الأساسي
والإضافي فكلهم أعضاء من ذلك أنه كما سنرى أن بعض
الإضافيين أصبحوا أعضاء في أعلى سلم القيادة.

ثم وقعت محاولة لوضع بعض القواعد العامة - قانون
أساسي - لتلك القيادة التي أخذت اسم: المجلس الوطني للثورة
الجزائرية.. وهو الاسم الذي أطلقه ميصالي على قيادة الحزب بعد
حل اللجنة المركزية، وكانت تلك القواعد عامة توجد في أغلب
التنظيمات حيث تنص على أن هذا المجلس يجتمع مرة كل سنة
بدعوة من لجنة التنسيق والتنفيذ أو بطلب من نصف أعضائه زائد
واحد، ولا تكون مداولته صحيحة إلا إذا حضر أكثر من 12
عضوا أصليا أو إضافيا... "12 أقل من النصف" والمجلس هو
السلطة الوحيدة المخولة لوقف القتال أو التفاوض) ثم اختيرت
قيادة توضع على رأس المجلس، ووقع اعتناء كبير في اختيار
الاسم حتى لا يشتم منه رائحة رئيس أو رئاسة أو قائد للعقدة
المتبقية من حزب الشعب وميصالي. وسميت لجنة التنسيق والتنفيذ

ولم يشر القانون الأساسي إلى الكيفية التي تعين بها أو كيف تنتخب أو مدة عهدها كل ذلك بقي غامضا.

ويقال أن تعيين أعضائها تم بين المغفور لهما كريم وعبان بعد انصراف الحاضرين، وكانت تلك اللجنة تضم خمسة أعضاء هم: كريم بلقاسم، العربي بلمهيدي، عبان رمضان، سعد دحلب، بن يوسف بن خدة.

وخولت لها صلاحيات الإشراف على كل أجهزة الثورة وعلى كل القرارات فكانت السلطة التنفيذية الوحيدة فكانت تعين قادة الولايات ونوابهم وتنتهي مهامهم.

أما اللوائح السياسية الأخرى فكانت تخضع كثيرا لإعلان أول نوفمبر غير أنه كان يميل إلى اللائكية أكثر وذلك لم يكن في إعلان أول نوفمبر.

لكن القرار الخطير الذي كان له عواقب وخيمة هو المتخذ حول القيادة العليا للثورة وهو: (أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل عن الخارج) فكيف يمكن أن نصنف هذا بأنه سياسي وذلك بأنه عسكري فبمجرد أنه يحلل وله فصاحة يقال انه سياسي، وكذلك العسكري أنه نجح في معركة أو يعرف يستعمل السلاح يعتبر عسكريا؟

وكذلك الشأن في الداخل والخارج فهل الذي كان في الداخل ويكلف بمهمة عمل في الخارج يصنف من أهل الخارج ويغلب علي الظن أن الشق الأول كان يريد المرحوم عبان أن يأخذ لنفسه

الأسبقية والأولوية، ولم يشعر كريم إلا بعد فوات الأوان فإننا -
كما سنرى- نجده يلغيه إلغاء كاملاً.

(وأما قضية الخارج والداخل فكان القصد منها إبعاد بوضياف
وبن بلة اللذين كانا يكونان إزعاجاً للبعض. ويظهر أن جماعة
الصومام كانوا يرون الانتصار قاب قوسين على فرنسا، وفعلاً
كانت الثورة في ذلك الوقت في مرحلة هجوم وفرنسا في موقع
دفاع، فكانت فرنسا تخسر بين 50-100 جندي يومياً، زيادة على
الخسائر المادية والخسائر من الأوروبيين والمتعاملين معها من
الجزائريين حتى أننا نجدهم من كثرة التفاؤل اتخذ قرار بأن القيادة
تتمركز في العاصمة.

لكن بعد ذلك التاريخ وضعت فرنسا كل ثقلها، وأصبح بعد
سنة 59 ألا يكون لأي قيادة كبرى مكان قار، ولولا تأقلم الثورة
مع الواقع الجديد، وأصبحت تتحرك بوحدات صغيرة وخفيفة
وتتدس داخل الشعب لكان القضاء على قواتها الضاربة أو
إضعافها ولذا نجد تلك الطموحات بدأت تتبدد بعد الهجمة الكبرى
على العاصمة في مطلع عام 1957 بعد الإضراب العام حيث
اكتشفت أغلب الشبكات وكان قمة ذلك استشهاد العربي بلمهيدي.
وخروج أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الآخرين إلى الخارج.

بعد ذلك بدأ خروج أعضاء المجلس الوطني للثورة والتحاقهم
بالخارج الواحد بعد الآخر مع أن بعضهم كان قد خرج قبل ذلك،
ولم يبق منهم منذ أوائل 1958 أي واحد داخل الجزائر عدا أولئك
الذين أضيفوا فيما بعد أو الذين دخلوا بعد مؤتمر طرابلس 1960.

وأذكر أن المرحوم كريم حين خرج كان معه فيلق كامل من المقاتلين الأشداء والأوفياء له، وكذلك الشأن بالنسبة للسيد بن طوبال وهؤلاء الجنود هم النواة الأولى لما أصبح يسمى فيما بعد بجيش الحدود، الذي أشهرت عليه حرب دعائية واسعة بعد الاستقلال.

وعلى كل فإن التحديات بدأت تتلاحق بمجرد انتهاء المؤتمر: حيث قام المرحوم عبان بتوجيه بعض القرارات إلى السيد أحمد بن بلة مرفقة برسالة صارمة اللهجة يقول فيها: "إن هذه القرارات لا رجوع فيها، وقد تم تشكيل قيادة الثورة بالاتفاق وتحدد خطها السياسي.. وتحددت مسؤولية الجميع.. وكل من يقف في طريقها ستحصده..". لكن بن بلة لم يهضم ذلك ورد على الرسالة برسالة أخرى كانت أقل حدة كما أنها اعتبرت لفتة نظر وهي كانت تركز على ثلاث نقاط:

- إن المؤتمر كان غير تمثيلي ولم يحضره ممثل الأوراس ولا البعثة الخارجية ولا المناطق الشرقية ولا ولاية وهران
 - إن الإسلام ليس له وجود في قراراتكم وكان توجيهكم علماني وهذا يتنافى مع مبادئ نوفمبر 1954
 - وضعكم مسؤولي أحزاب معادية لنا داخل الهيئات القيادية وهذا كله مناف لمبادئ نوفمبر 1954.
- وهذه الأفكار نجدها في إحدى لوائح التنديد لبعض مناطق شرق البلاد.

أما بوضياف فكان رده أقل حدة، وخيضر وآيت أحمد فلم يكن لهما أي رد.

حتى يكاد يتبادر إلى الذهن أنهم كانوا على علم أو طمئنوا بطرق أخرى بأنهم غير مقصودين.

لكن بن بلة واصل تحركه وبسرعة سواء على الجبهة الشرقية والغربية. ولم يلق التجاوب الذي كان يطمح إليه في الجبهة الغربية نظرا للحذر الذي يتصف به عبد الحفيظ بوصوف. أما الجبهة الشرقية فكانت أكثر حدة، وقام السيد علي محساس بتعبئة منطقة سوق أهراس، وجزء من الولاية الأولى، التي كانت تعاني من تفكك وتشرنم بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد، ورغم ذلك استطاع أن يضم مجموعة إليه، ويصدر لائحة تتديد بقرارات اجتماع الصومام (الوثيقة في الملحق) مع أن السيد نفسه كان مهددا من طرف النظام التونسي، الذي كان يضع شرطا قاسيا لمساعدته وهو تقديمه الدعم والمساندة للقضاء على أنصار صالح بن يوسف الخصم اللدود للحبيب بورقيبة، وهذا المطلب كان عسير التنفيذ لأن صالح بن يوسف كلن يلقى الدعم من السلطة المصرية وهي كانت تقدم له الأسلحة مثل ما تقدمها للجزائر..

وعلى كل فبمجرد وصول أول مجموعة من أعضاء القيادة الجديدة وأنصارهم في نهاية 1956 - قادمين من الولاية الثالثة والثانية معززين بأطقم قتالية قوية، قاصدين الاستيلاء على قاعدة تونس فسهل لهم المهمة علي محساس بالانسحاب، وحوصرت مراكزه بمساعدة الحرس الوطني التونسي، وسقط هناك بعض

الضحايا أذكر منهم: الشهيد علي شكري وهو خريج الحقوق بجامعة بغداد، وبذلك استولت القيادة الجديدة على قاعدة تونس.

وقبل ذلك كانت قد دخلت في حوار ومساومة مع منطقة سوق اهراس التي كانت تعاني من بعض المشاكل الجهوية ودعمت قائدها الفعلي أعمارة بوقلاز (العسكري) ولبت رغبته بأن تصبح منطقة سوق اهراس تحمل اسم القاعدة الشرقية ويكون لها وضع مشابه لبقية الولايات حيث يكون على رأسها عقيد وله ثلاثة نواب (والقاعدة تتكون من ثلاث مناطق وأضيفت لها منطقة رابعة فيما بعد) على أن يقوم بتوصيل الأسلحة إلى الولاية الثالثة والرابعة وبدأ فعلا مع بداية 1957 يبعث في القوافل وكانت أول قافلة تتوجه قد توجهت في شهر فبراير 1957 متكونة في أغلبها من عمال قدموا من فرنسا وطلبة قدموا من تونس وإني أذكر أن القوافل التي توجهت في مدة ستة أشهر كانت خمس قوافل بمعدل 120 جندي في كل قافلة يحمل كل جندي بندقيتين وحوالي 800 طلقة وقنبلتين يدويتين.

ولا بأس أن أذكر أسماء قادة القوافل -حسب الأسماء المعروفين بها في ذلك الوقت- القافلة الأولى كانت تحت قيادة: قرابة والثانية كانت تحت قيادة البسباسي أحمد والثالثة تحت قيادة يوسف الأطرش والرابعة تحت قيادة الشايب عيسى والخامسة تحت قيادة سليمان لاصو. ثم كانت تشكيلة كبيرة نظمها أحد ضباط الولاية الرابعة المعروف باسم البغدادي وكانت تلك القافلة مقسمة على مجموعتين: وكنت أحد قادة المجموعة وكل

مجموعة كانت مكونة من 130 جنديا ومعها حوالي عشرين -
بغلا- يحمل الذخيرة والأسلحة الثقيلة وكان ذلك في نوفمبر
1957.

وأعود إلى التحديات حيث كانت قد وقعت حادثة خطيرة هي
حادثة اختطاف الطائرة المقلدة للوفد الجزائري الذي كان سيشارك
الثلاثي التحاوري في تونس بين بورقيبة ومحمد الخامس وكان
الوفد مكونا من قيادة البعثة الخارجية كلها وهم: أحمد بن بلة،
المرحوم محمد خيضر، المرحوم محمد بوضياف، حسين آيت
أحمد، ومعهم مصطفى لشرف كصحفي. وهكذا قدمت تلك العملية
خدمة جليلة لجماعة الصومام.

ومن التحديات هي حق مبدأ تقديم السياسي على العسكري
والذي كان القصد منه جعل أولوية القيادة لجبهة التحرير وجيش
التحرير ما هو إلا جناحها العسكري. وهي فكرة -إذا كانت النوايا
حسنة- مقبولة لكن كان الوقت غير مناسب لطرحها: فإن الثورة
كانت لا تزال تعاني من انشقاق الخائن بلونيس، وأن فشل الحركة
السياسية لا يزال ماثلا للأذهان. كما أن كل مفجري الثورة كانوا
من أعضاء المنظمة السرية، وهم يعتبرون أنفسهم عسكريين،
وميلاد جبهة التحرير كان من صلب جيش التحرير، كما أن جبهة
التحرير كانت وستبقى من المستحيل عليها العيش خارج حماية
جيش التحرير، لأن شبكات الجبهة قد خلقها جيش التحرير لخدمة
الكفاح المسلح.

ولما جاء المرحوم عبان باقتراحه الذي اعتمد وأراد أن يغير الوضع بين عشية وضحاها لقي في بعض المناطق مقاومة عنيفة. وأذكر أنه أبان الخلافات في ولاية الأوراس، وصل ببعض المسؤولين أن يطرح سؤالا على الدوريات القادمة من الولاية الثالثة والرابعة والتي كانت في طريقها إلى تونس للتزود بالسلاح إن هم من جيش التحرير أو جبهة التحرير فإن قالوا أنهم من الجبهة فإنهم يتعرضون إلى كثير من الصعوبات، بل وصل التطرق إلى حد توجيه التهم لأتباع جبهة التحرير بأنهم خونة والخيانة معروف جزاؤها أثناء الثورة.

ومن ذلك أن الخلافات التي حدثت بعد استشهاد بن بولعيد في الأوراس أن قدمت مجموعة الولاية الثالثة بقيادة الشهيد عميروش على أنها لجنة مبعوثة من لجنة التنسيق والتنفيذ لتقص الحقائق وحل المشكل وطرح أمامه الوضع بصفة أخرى وهي معضلة: الجبهة - حديثة الظهور - والجيش على أن الجبهة تريد إملاء أرائها على الجيش وتدجنه، وبذلك تشعب الوضع ووصل درجة التعفن حتى أصبح المقاتلون يلحقون بعشائريهم وترجمت بعض الأخطاء على أن منطقة القبائل تسعى للاستيلاء على منطقة الأوراس مستغلة الفراغ القيادي، وهذا ما ترك الولاية تعاني من خلافات، استمرت لمدة طويلة، وحسمت جزئيا في مناطقها الشرقية بدعم من المرحوم كريم لصالح محمود الشريف.

غير أن كريم أدرك أن السير في هذا الاتجاه سيصل به حتما إلى وضع قد يجعله خارج اللعبة كلها.

ولذا انكب على إعادة النظر في البندين اللذين كانا محل شبهة (وأول خطوة قام بها هو أن قام بجمع أكبر عدد من الأنصار وقليل من الخصوم) فأول خطوة قام بها هو تخفيف حملته على بن بلة وبوضياف وقرب منه أوعمران مسؤول الولاية الرابعة، وبين طوبال مسؤول الولاية الثانية، وبوصوف مسؤول الولاية الخامسة، ومحمود الشريف، الذي كان له الفضل في بروزه - عن الولاية الأولى، وأغلب هؤلاء كان لا يزال لهم نفوذ على ولاياتهم، وإن كان يختلف من واحد إلى آخر.

أما الصف المقابل للمرحوم كريم فكان عبان، فلم يكن له أي سند لا في الداخل ولا في الخارج، غير بعض العناصر اليسارية في العاصمة وفي أوربا وهي ليست مؤثرة، وحتى أنصاره من المركزيين الذين لا وزن لهم فإنهم انطفأوا.

أما في الخارج فكان غير مرغوب فيه لا في تونس ولا في المغرب ولا في مصر بسبب تطاوله عليهم وأخذوا عنه فكرة عدائه لكل ما هو عربي.

الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة

اجتماع القاهرة أوت 1957

كأن ذلك المؤتمر من أقصر المؤتمرات، حيث أعقب اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت قد انعقدت قبل ذلك الشهر.

وكان عبان أثناءها يهاجم كل المصنفين عسكريين عنده معتمدا على مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وخاصة الولاية الخامسة التي مر بها، حيث انتقد تصرفات بوصوف-البوليسية- حسب تعبيره، ولم يكن يدري بأن الوضع قد تغير، وأصبح للمرحوم كريم حلفاء جدد.

وحضر المؤتمر ثلاثة وعشرون عضوا كان منهم عشرة مصنفين بأنهم من العسكريين وهم:

عمارة بوقلاز، عمار بن عودة، هوارى بومدين، عبد الحفيظ بوصوف، دهليس سليمان، عبد الله بن طوبال، كريم بلقاسم، محمد العموري، عمر أوعمران، محمود الشريف.

ومن المصنفين مدنيين هم:

عبان رمضان، فرحات عباس، بن يوسف بن خدة، محمد بن يحيى، سعد دحلب، أحمد فرانسيس، ابراهيم مزهوديس، الطيب الثعالبي، توفيق المدني، أحمد يزيد، الأمين الدباغين، عبد الحميد مهري.

وكانت في جدول الأعمال نقطتان أساسيتان هما : توسيع مجلس الثورة (ونلاحظ في القائمة المذكورة أسماء جديدة) وتوسيع لجنة التنسيق والتنفيذ وكانت نقطة هامة هي إعادة النظر في بعض بنود المؤتمر.

ولم تكن تلك البنود غير بند أسبقية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، وقدم من طرف السيد كريم عوض المبدأ السابق بأن الأولوية لرجال الساعة الأولى ومفجري الثورة، وقدم التعديل للتصويت ولم يمتنع عن التصويت عدا فرحات عباس ودهليس، وكانت حينئذ أول هزيمة يمني بها المرحوم عبان رمضان.

ثم انتقل إلى نقطة توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ فأضيف إليها المساجين الخمسة كأعضاء شرفيين، كما أضيف لها فرحات عباس وعبد الحميد مهري والأمين الدباغين.

أما هدف الثورة فأتى بالصيغة التالية:

"إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام" وهذا ما كان بن بلة قد آخذه على اجتماع الصومام.

أما توسيع المجلس الوطني للثورة الجزائرية فكان سهم العسكريين لامعا، وانتقل أعضاء المجلس من 34 إلى 45 وبذلك يكون كريم قد انتصر ووضع الخطوة الأولى بثبات في طريق تكوين الحكومة كما أصبح القائد الوحيد للثورة وللجزائر وبدون

منازع (باعتباره الوحيد الباقي على قيد الحياة من القيادة التاريخية الستة)

وأصبح خصمه عبان ليس له نفوذ إلا على جريدة المجاهد الذي كان يشرف عليها في تونس، ولكنه لا يزال يعاند. فاتخذ من الجريدة منبرا للهجوم علي خصمه، ووصل قمة الهجوم في العدد 12 الصادر يوم 15 نوفمبر 1957 وكان موجهها ضد كريم بالذات، إلا أن كريم لم يتحمل ذلك ووجه له إنذار عن طريق فرحات عباس إلا أن ذلك جعله يزيد في هجومه.

وحين ذاك بدأ في التفكير جديا في التخلص منه بصفة نهائية، وألصقت له تهمة التخطيط لاغتيال رفقاءه من العسكريين، ونفذ فيه الإعدام يوم 27 ديسمبر 1957 بالمغرب وكلف أحمد بومنجل بكتابة موضوع نشر في جريدة المجاهد ينعي فيه - الشهيد - وبذلك طويت صفحة من الصراع بين الإخوة الأعداء.

ما بعد اجتماع القاهرة:

الحادث البارز بعد مؤتمر القاهرة كان اختفاء عبان من الساحة، واندماج أتباعه داخل الصفوف المؤيدة لكريم، وكأن شيئا لم يحدث، وواصل كريم وأنصاره في إعادة ترتيب البيت إلى غاية أبريل 1958 حيث انعقدت لجنة التنسيق والتنفيذ في ثوبها الجديد وأمامها جدول أعمال محضر من قبل المرحوم كريم بدون منازع وكان منصبا على محورين:

-الأول حول المضايقات التي يتلقاها جيش التحرير أثناء عبوره الأراضي المغربية والتونسية وخاصة التونسية التي كانت بها الحركة كثيرة:

والمحور الثاني هو توزيع المهام على أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وكان المشروع ينص على خلق ثماني مديريات وهي كالآتي:

- 1-مديرية الحرب تحت إشراف كريم بلقاسم
- 2-مديرية التسليح والتموين تحت إشراف أو عمران
- 3-مديرية الارتباط والاتصال تحت إشراف بوصوف
- 4-مديرية العلاقات الخارجية تحت إشراف لامين دباغين
- 5-مديرية المالية تحت إشراف محمود الشريف
- 6-مديرية الداخلية والتنظيم تحت إشراف بن طوبال
- 7-مديرية الشؤون الاجتماعية تحت إشراف عبد الحميد

مهري

- 8-مديرية الصحافة والإعلام تحت إشراف فرحات عباس.
- وانطلقت تلك المديريات في أعمالها، وكان أداؤها يختلف من مديرية إلى أخرى، وتكلفت مديرية عباس بمناقشة الاستفزازات مع القيادة التونسية على أساس علاقة عباس القديمة ببورقيبة، كما كلف مهري للاتصال بالمغاربة وتوجت تلك الاتصالات بقاء طنجة ولقاء تونس فيما بعد بين الأطراف الثلاثة.

أما مديرية التسليح والتموين فكان أداؤها ضعيفا مما جعل رئيسها ينحلى عنها لصالح محمود الشريف.

أما مديرية الحرب التي هي مديرية كريم فكانت أنشط مديرية، وقد أحاطت نفسها ببعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وبدأت طلائعهم تصل إلى تونس والمغرب والقاهرة وكان كلما يظهر واحد منهم إلا وتقوم بالنقاطه مديرية الحرب.

وكان ذلك النشاط أثار ريبة رفقائه، وكانت كل حركة تصدر عنه تترجم ترجمة بعيدة وبخلفيات متنوعة، وكل اتصال يقوم به كان محل مراقبة، ولعل ذلك راجع لغياب المرحوم عبان، الرجل القوي والذي كان تربطه بالسيد كريم علاقة غير متناهية، وكانت له تلك النهاية المأساوية، فإن كل واحد منهم كان لا يستبعد أن يلقي نفس المصير، وحين تقدم كريم بمشروعه لإنشاء قيادة عمليات حربية واحدة في الشرق وأخرى في المغرب، لقي ذلك تأييدا ظاهريا فيه شئ من الحذر، لكن ذلك الحذر لم يلبث أن تطور إلى رفض، خاصة حين أعلن عن إسم قائد القيادة الشرقية والغربية، اللذين لم يكونا غير محمدي السعيد ودهليس سليمان... وتشجع كل من بوصوف وبن طوبال ليعلنا رفضهما المطلق على أن المعنيين ينتسبان إلى ولاية واحدة ومنطقة واحدة، وهذا يفهم منه أن العملية أصبحت عملية احتواء على مستوى واسع، فكان من كريم إلا التخلي، عن قائد الجبهة الغربية وقبول اقتراح رفقائه القاضي بأن يكون دهليس سليمان نائبا لهواري بومدين.

وأن يعين ثلاثة نواب لمحمدي السعيد، فعين محمد العموري
نائباً يمثل الولاية الأولى وعمار بن عودة نائباً يمثل الولاية الثانية
وعمار بوقلاز نائباً يمثل القاعدة الشرقية.

وانطلقت العملية فكانت في المغرب بسيطة لأن جنودها
أغليبتهم ينتسبون إلى ولاية واحدة منسجمة مع قيادتها فلم يكن
هناك مكان لقائد جديد ثان وعاش فترة مهمشا إلى أن قفل راجعا
إلى حظيرة كريم.

أما في الشرق فكان الوضع يختلف، حيث الجنود ينتمون إلى
الولاية الأولى والثانية والثالثة وإلى القاعدة الشرقية وكل فئة لها
نظامها الخاص والاختلاف الثاني دخول القادة الجدد القادمين
حديثا من الجيش الفرنسي وكان كريم يريد دمجه داخل وحدات
جيش التحرير.

أ/ الشق الأول والذي كان عقبة حيث أن كل الجنود كانوا لا
يعترفون إلا بالنائب الذي ينتسب إلى ولايتهم وهذا ما جعل تلك
القيادة تكون مفككة وغير منسجمة وهذا بدوره انعكس على
القيادات الصغرى ودبت الفوضى، وأصبحت السيطرة معدومة،
وغذى ذلك الضباط الجدد القادمين من الجيش الفرنسي - كما
ذكرت سابقا - وكان لا يزال أولئك الضباط حديثي عهد بروح
الانضباط التي أخذوها وتربوا عليها في الجيش الفرنسي وأرادوا
فرضها وتطبيقها على جنود ثوار أخذوا تربية الجنود النظاميين،
فهم كانوا يعرفون استعمال الأرض والسلاح والرمية بصفة جيدة
وهذا كان كافيا لنجاحهم في مهمتهم.

ونجد الوضع يزداد تعفنا عندما اعتمدت خطة لتدريب الاطارات، التي سحبت من الوحدات (ضباط وصف ضباط) وادمجت في وحدة واحدة غير مراعيين رتبهم ومسؤولياتهم ولا مستواهم التعليمي ولا الصحي، فمنهم من كان لايزال يتألم من الجراحات التي أصابته أثناء القتال.

وطبق على الجميع برنامج المجندين الجدد، لأنه كان من بينهم من التحق، وأذكر حادثة مضحكة هو أن بعضهم قد رفض ارتداء السروال القصير أثناء حصة الرياضة والتربية البدنية.

فتصوروا ذلك الشيخ الفلاح الذي التحق بالثورة ليجاهد في سبيل الله يجد نفسه مرتديا لباس الرياضة بجانب ابنه أو أحد الشبان من جنوده... كما أنه يجد نفسه يقوم بأعمال نظافة المعسكر الصباحية إلى غيرها من الأعمال المستعملة في مراكز التدريب العادية.

ومن الجدير بالذكر أن تلك المعسكرات كانت قد أنشئت في وقت مبكر، وهي عبارة عن مزارع كانت تملكها بعض العائلات الجزائرية المقيمة في تونس، وتنازلت عنها لصالح الثورة، وقد أنشئت خصيصا للمتطوعين الذين يلتحقون بالثورة من أوروبا أو من المعاهد المختلفة ليتلقوا تدريبات أولية قبل التحاقهم بجبال الجزائر.

وكان يشرف عليها شبان أخذوا تدريباً مكثفاً في المدارس والكلية العسكرية في البلدان العربية، ومن تلك المراكز كان

مركز قرب مدينة باجة التونسية (ولعله هو الأول) ثم أنشئ مركز قرب مدينة الكاف وغيرها مما أنشئ في فترات لاحقة.

وكان أولئك المدربون (الجدد) لا تكف ألسنتهم عن الطعن في معلومات من سبقهم واتهام الدول التي دربتهم بالجهل والتخلف.

وقد كان من بين أولئك الذين جمعوا في مراكز التدريب أبطال أبلوا البلاء الحسن أثناء المعارك التي خاضوها ضد القوات الفرنسية.

ولابأس أن أذكر واحد فقط، وهو المعروف باسم : عبد القادر البريكي (الاسم الحقيقي عزيل عبد القادر) أصبح يقوم بعمل النفخ في البوق في مركز الكاف، وبعد ضجره من ذلك العمل ألح في الطالب بأن يسمح له بالرجوع إلى الجزائر ليوصل مهمته الشريفة، وفي النهاية سمح له بالرجوع إلى الجزائر ودخل في عملية سيئة التنظيم والتحضير، فقاتل ببسالة حتى استشهد رحمه الله في الحدود.

أما الوحدات التي أفرغت من إطاراتها بحجة التدريب فأعيد تشكيلها تحت أسماء جديدة مثل الوحدة المستقلة رقم 09 وضع على رأسها عبد القادر شابو والوحدة المستقلة رقم... وضع على رأسها سليمان وذلك لكي لا تخضع للقيادة الإقليمية، وتتلقى أوامرها مباشرة من مديرية الحرب التي تربع على إدارتها: الرائد ايدير مولود لكن تلك الوحدات لم توفر لها عناصر النجاح حيث أن بعض أولئك الضباط (القادمون) كانت انتشرت عنهم معلومات تجرح في بعضهم من ذلك أن ايدير أشيع عنه أنه مبعوث كمخبر

مهندس من المخابرات الفرنسية أما محمد زرقيني فقد عمل مدة ليست بالقصيرة في بداية الثورة في منطقة تبسة وسوق اهراس واشتبك مع المجاهدين عدة مرات، وكذلك الشأن لمصطفى جمال الذي جرح من طرف جيش التحرير وافتك منه مدفعا من عيار 75 مم وكان أول مدفع تغنمه الثورة. هذه عينة لكن ذلك لا ينفي أن يكون بين أولئك ممن قدم بروح وطنية أذكر منهم الشهيد أحمد عقون.

على كل هذا باختصار شديد ما آل إليه الوضع وهو كان كافيا لأن يترك الفوضى تعم جميع المناطق الشرقية ووصلت شظايا ذلك الوضع حتى إلى المواطنين التونسيين، وكثرت التجاوزات في كل الميادين وفقدت السلطة على كافة المستويات.

أمام ذلك الوضع اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ أياما قلائل قبل إعلان الحكومة المؤقتة، وحلت قيادة الأركان الشرقية وسلطت عقوبات على أعضائها (دون السماع لوجهة نظرهم)

فنزلت رتبة بوقلاز وبعثته إلى السودان، وكذلك الشأن مع محمد العموري الذي بعث إلي لبنان وجمد عمار بن عودة في تونس ثم بعث إلى دمشق ومحمدي السعيد أوقف عن العمل مدة شهر واحد بعث بعدها إلى القاهرة، ومن حل محلهم...؟ لا شيء.

ومن الغريب أنه بعد اجتماع الحكومة المؤقتة في أول أكتوبر 1958 قررت جمع هؤلاء في القاهرة وإعادة الاعتبار لهم وتقع الموافقة على إعادة إنشاء القيادة الشرقية المحلة وتسند قيادتها إلى قائدها السابق (المعاقب قبل شهر) ويعين له أحمد النواورة نائبا

عن الولاية الأولى ومحمد عواشرية نائبا عن القاعدة الشرقية
وعلي منجلي نائبا بالنيابة عن الولاية الثانية ويكلفون بتحطيم خط
موريس المكهرب وإدخال الجيش في مدة 25 يوما فقط، ومع
استحالة تنفيذ تلك الأوامر بقي محمدي السعيد قائدا بدون جيش
وغير مرغوب فيه حتى في مركز قيادته.

ولهذه الأسباب وغيرها وقع ما سمي بانقلاب العقداء وما سبقه
وما لحقه سنتعرض له في الحلقة القادمة.

إن شاء الله

تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية

((كانت لقرارات الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في شهر سبتمبر 1957 بالقاهرة تأثيرها الكبير على موازن القوى داخل القيادة، منها أن المرحوم كريم بلقاسم أصبح يحتل المركز رقم واحد في الثورة الجزائرية كما ذبل منافسه العنيد عبان رمضان كما أن بوصوف وبن طوبال تبوأ كل منهما مركزا لا يستهان به، كما أن قرار توسيع القيادة أعطى لمن كانوا يلقبون بالعسكريين مكانة مرموقة، وكذلك قام بإلغاء القرارات التي كانت محل جدل وتأويل، فكانت تلك القرارات:))

- إلغاء البندين المشهورين وهما // أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج ((من يعمل بداخل الجزائر ومن له مهمة بالخارج))

- توسيع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بإضافة عشرين عضوا إذ أصبح يتكون من 54 عضوا كما ألغى تعبير إضافي وأساسي وأصبح الجميع أعضاء متساوين.

- توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ من 5 إلى 9 أعضاء وتحديد صلاحيتها.

- بند أهداف الثورة أضيف له: (جمهورية جزائرية لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية).

- حولت المادة التي تسند القيادة إلى جبهة التحرير كما يلي:

(لن يكون لجبهة التحرير وجود خاص خارج جيش التحرير)

ويبدو أن تلك القرارات الجريئة والحاسمة كانت بدعم من قادة الولايات السابقين، والذين لا يزالون يتمتعون بنفوذ قوى على ولايتهم كما كانوا لا يزالون محل احترام مرؤوسيهـم وحتى من كان لهم عليهم نفوذ من أولئك الذين يلقبون بالسياسيين.

وكما سبق وأن ذكرت أنه حين تم توزيع مكاتب لجنة التنسيق والتنفيذ احتفظ كل واحد منهم بمنصب حساس، ولا يستبعد أن يكون يومها قد بدأ التفكير في تكوين الحكومة المؤقتة، كما يشار إلى ذلك حين تتوفر الشروط، وربما يقصد بتوفر الشروط للتخلص من عبان رمضان وجماعته، ومجموعة أخرى أقل تأثيرا منه وكانوا غير مرتاحين إليها، ويحسبون لها حسابها مثل قائد الولاية الأولى وقائد القاعدة الشرقية، وتمت العملية فعلا بالتخلص من الخصم العنيد وإبعاد الآخرين عن قواعدهم.

كان من المفروض أن يجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته السنوية كما هو مقرر، وتعرض عليه فكرة تكوين الحكومة المؤقتة الذي يعتبر حدثا هاما بالنسبة للثورة الجزائرية ونقلة نوعية ذات أهمية بالغة. إلى أن ذلك تم تجاهله، واعتمد على لجنة فنية وإدارية لتحضير مسودة مشروع تكوين حكومة مؤقتة، وقدمت تقريرها على عجل في العشر الأوائل من سبتمبر 58، وكان التقرير مشجعا واجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 09 سبتمبر ووضعت الخطة النهائية لتشكيل الحكومة، التي

كانت تتكون من طبقتين، الطبقة الأولى وهي صاحبة القرار وهي
تضم الثلاثي: كريم بن طوبال وبوصوف، وباقي الأعضاء

مستولون أمامها بما فيهم رئيسها، وكانت كالتالي:

فرحات عباس رئيسا

أحمد بن بلة نائبا (وهو في السجن لا يقدم ولا يؤخر)

كريم بلقاسم نائبا ووزير الدفاع

عبد الله بن طوبال وزيرا للداخلية

عبد الحفيظ بوصوف وزير المواصلات والاتصالات

الخارجية والمخابرات

محمود الشريف وزير التسليح والتموين

الأمين الدباغين وزير الخارجية

عبد الحميد مهري وزير الشؤون المغاربية

أحمد فرنسيس وزير المالية

بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية

توفيق المدني وزير التعليم

الأمين خان كاتب الدولة

عمر أوصديق كاتب الدولة

مصطفى اسطنبولي كاتب الدولة (وهو سجين)

خيزر محمد وزير الدولة (وهو سجين)

وزير الدولة (وهو سجين)

رابح بطاط

وزير الدولة (وهو سجين)

محمد بوضياف

وأعلنت هذه التشكيلة يوم 19 سبتمبر 58 بفندق الكنتيننتال بالقاهرة بحضور كثيف من الصحافة الدولية ودعم من الحكومة المصرية، ومن الملفت للنظر أن أعضاء المجلس الوطني للثورة المجودين بالقاهرة إذ ذاك لم يشاهدوا في ذلك الحفل، وكنت من الحاضرين (فضوليا)، (لأنني كنت موجود في القاهرة بعد أن أصبت بجروح، وذهبت إلى العلاج) وبعد أن انتهى الحفل تقابلت مع بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة وكان من بينهم المرحوم عمارة العسكري (بوقلاز) وكان معه الشهيد محمد العموري الذي كان الغضب باديا على وجهيهما وكان الشهيد العموري أكثر انفعالا من زميله، ويظهر أنه كان يفكر في عمل ما لتصحيح الوضع الذي كان يراه قد انحرف، إلا أنني لم أدرك منه أنه كان يفكر في مواجهة مسلحة لأنه كان يردد دائما يجب أن يجتمع مجلس الثورة ليأخذ زمام الأمور بيده.

انقلاب العقدا ((المزموه))

قبل أن أتعرض - في سياق الأحداث - لما أصبح يسمى (بانقلاب العقدا) وكان أول من أطلق عليه هذه التسمية هي الصحافة الفرنسية إذ ذاك عندما تسرب إليها الخبر، وهي تريد التشهير بالثورة، وإظهارها بأنها تعيش فوضى عارمة، تريد بذلك إيصال برقية إلى الشعب الجزائري بأن قيادته الذي هو عاقد العزم عليها تعاني انشقاقات داخلية خطيرة الهدف من وراء ذلك الحط من معنوياته.

أما حقيقة الأمر حسبما عشته فكانت عملية محدودة ناتجة عن تذمر خلقة التراكمات، أوصلت في النهاية ببعض الإطارات الذين غلب عليهم الشعور بأنهم همشوا وأبعدوا ليغيروا بمجموعة جديدة، كان الجدل والشك يحوم حول فترة من مراحلهم السابقة قبل التحاقهم بالثورة، وفي الحقيقة والواقع كان لهم ما يبرر ريبتهم وشكوكهم...

وقبل ذلك أرى من واجبي أن أضع القارئ الكريم في الصورة لكوني كنت قريبا من تلك الأحداث، وتتبعي لها، وقد تكون المصادفات هي التي وضعتني قريبا منها، لقد كنت ومجموعة من الزملاء شديدي الاهتمام بما يحوم حولنا لأننا كنا نرى مصيرنا ومصير الثورة أصبح معلقا تعليقا هشا، وأن أي هفوة أو خطأ مهما كان حجمه قد ينعكس سلبا على مصير الثورة وبالتالي يشكل كارثة ووبالا على جميع أبناء الشعب الجزائري،

وتصبح المحتشدات إقامة دائمة لئلازها والتشرد والضياع لمن كان خارجها.

في 12 أكتوبر 57 أصبت في إحدى المعارك بجروح أصيحت بعدها عاجزا من مواصلة القتال فنقلت إلى الحدود التونسية وبعد عملية جراحية ناجحة وجهت - تنفيذًا لتعليمات القيادة - إلى القاهرة، وبعد أحداث وخلافات (سأعرض لها في مكان آخر لأنها ليست لها علاقة بالموضوع).

تقرر أن أرجع إلى الحدود التونسية لأدخل إلى الجزائر، وفي إحدى الأمسيات من شهر أكتوبر 58 تقابلت مصادفة مع المرحوم العقيد عمارة بوقلاز، الذي كانت لي معه علاقة سابقة، وكان معه الشهيد محمد العموري وجلسنا جميعا وكان الحديث حول تكوين الحكومة المؤقتة، وكان العموري يجرح في كريم؟ ويصفه بأوصاف غير لائقة وبأسلوب مملوء بالغضب والتطلع في الانتقام حين تحين الفرصة... وحين هداً اختلى بي بوقلاز وطلب مني أن أوصل رسالة من العموري إلى أحد القادة بمدينة الكاف، فاعتذرت له لعدم اقتناعي بذلك، ووضحت له - وهو يعلم - أنني قبل أيام كنت على خلاف حاد مع أوعمران، الذي وصل به الحد إلى أن وضعني في قائمة الذين سيصفون جسديا، وكنت أحد الأربعة وهم: جمال قنان، محمد الأمين بن يحيى، عبد الحميد عميروشان، ولولا علاقة هذا الأخير الوطيدة بكريم لنفذت رغبته لذا فاني غير مستعد للدخول في مغامرة أخرى وعلمت فيما بعد أن الرسالة

وجهت وأخذت من حاملها وأطلع على محتواها وتركت تواصل طريقها.

ثم لما كنت في طريقي تقابلت بطرابلس مع الشهيد العقيد أحمد انوار وكان في طريقه إلى الحدود، وحسبما أعرفه أنه كان رجلاً هادئاً وقليل الكلام، لكن في تلك المرة وجدته غاضباً وكان يردد لا بد من عمل شيء لأن الثورة ستضيع... من خلال تلك اللقاءات وما كان يدور في أوساط كل الجنود أتضح لي أننا مقدمون على صدمات عنيفة، وإن كنت لم أكن أتصور أبعادها وحدودها.

وصل الشهيد العموري إلى مدينة الكاف، وكان في انتظاره - حسبما ذكر لي فيما بعد الشهيد محمد عواشيرة، والمرحوم أحمد دراية، ومحمد الشريف مساعدي وعبد الله بلهوشات ومجموعة من إدارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، ويظهر أنهم بمجرد وصولهم وقبل بداية الاجتماعات حاصرتهم القوات التونسية التي تدخلت بناء على طلب من كريم بلقاسم إلى الحبيب بورقيبة - الرئيس التونسي - ولم تكن هناك مقاومة تذكر من طرف الجزائريين، ويظهر أنهم لم يكونوا يتوقعون التدخل التونسي، ولم يوضع في الحسبان.

ومعروف أن الرئيس التونسي كان متشوقاً إلى ذلك التدخل - لتصفية حسابات قديمة - فلم يفوت الفرصة ودفع بكل قواته بسرعة فائقة واقتحم كل المواقع التي كان متشوقاً إلى الإطلاع على ما بداخلها، ووقع الاستيلاء على كل الأسلحة والوثائق، وتم

إلقاء القبض على كل من صادفهم من الجزائريين وتم تفحص كل الوثائق عليهم يعثرون على وثائق تخص المعارضة التونسية التي كان يقودها المرحوم صالح بن يوسف المعارض القوي لبورقيبة. ولم يفلت من ذلك الهجوم غير أحمد دارية ومعه شخص يدعى عبد السلام وكان هذا الأخير قد أصيب بجروح من طرف القوات التونسية.

لقد كنت آنذاك تابعا للفيلق الرابع مسئولا للكتيبة الثانية ودخل علي في آخر الليل أحمد دراية وقال: (إن الجيش التونسي يهاجم الجزائريين) وبعد أن هدأ روعه طمأنته أننا سنقوم باللازم.

وفي الغد لحق الطاهر الزبيري مدعيا بأنه مبعوث الحكومة المؤقتة لاستلام أحمد دراية فجوبه بكلمات نابية وتهم جارحه وخاصة من المرحوم حمة لولو الذي اندفع وقيد المبعوث... وبعد أخذ ورد وقع الاتفاق على عقد اجتماع الإطارات القاعدة الشرقية وكان زبيري أحد إداراتها وعقد الاجتماع عند المرحوم عبد الرحمن بن سالم، وحضر كريم جانبا منه، وكان لبقا ومتزنا وتوصل إلى إقناع الجميع بتسليم دراية بعد تعهده بان لا يلحق به أذى وفي النهاية كان له ما أراد.

وعلى كل فان التهمة التي وجهت فيما بعد لأولئك الإطارات المنتمرة من بعض التصرفات على أنه محاولة انقلاب أو تمرد أو خيانة عظمى (حسب التهمة الرسمية) فإنها تهمة مبالغ فيها، كما أنني - أرى أن محاكمتهم كانت تجاوزا خطيرا وغير مبررة وأن

هؤلاء لم يباشروا أي شيء عملي وأن ذلك التذمر كان منتشرا نتيجة تراكمات منذ النصف الثاني من سنة 1956.

فالتجاهل الذي عوملت به إطارات القاعدة الشرقية والتدخلات غير المتوازنة، والتي لم تراعى خصوصية الولاية الأولى من طرف الشهيد عميروش ووضع الكفة تميل لفئة دون أخرى ودون أسباب وجيهة أو مبررة.

وزاد ذلك وضع محمدي السعيد، على رأس قيادة الأركان الشرقية وجلبه مجموعة من الإطارات - غير المرغوب فيها ليكون منها محيطه الخاص، ثم توجيه تهمة التقصير لإطارات القاعدة والولاية الأولى ووصل الأمر إلى تنزيل رتبة العموري.

وإذا رجعنا قليلا إلى الوراء نجد أن أغلب المتورطين وردت أسمائهم في الوثيقة التي ظهرت لمعارضة اجتماع الصومام (ذكر ذلك في الحلقات السابقة) ومن تلك الأسماء: عواشيرة بلهوشات وآخرون تمت تصفيتهم في محاكمة طبرسق - بتونس - سنة 57 وأعدموا ومنهم: الأزهر شريط... (وسأرجع إلى محاكمة طبرسق في حلقة أخرى خاصة بالولاية الأولى لأن الذين حكموا كلهم منها).

وعلى كل فإن التهمة التي وجهت إلى الموقوفين - كما ذكرت - كانت غير حقيقية ومبالغ فيها وأناى تناقشت فيما بعد مع الشخص الذي كان مكلفا بالتحقيق وهو الحاج عزوط، وأبلغني بأن التهمة أنته جاهزة وهي: ((الخيانة العظمى)) وحين لم يوافق

عليها، وجه له تهديد فالتجأ إلى مسؤوله المباشر وهو عبد الحفيظ بوصوف الذي بسط عليه حمايته.

وبررت التهمة بان المتهمين وجهوا وحدة عسكرية إلى تونس - العاصمة - لإلقاء القبض على الثلاثي كريم بوصوف، بن طوبال، ونقلهم إلى الجزائر لمحاكمتهم بنفس التهمة الموجهة للموقوفين.

لكن في الواقع لا يوجد دليل مادي على ذلك فمن هو قائد تلك القوة...؟ وأين كانت متجعة...؟ إلى غير ذلك... وكانت كلها تخمينات وشكوك.

أما المرحوم العموري فلم يخف التهم الموجهة إلى كريم وجماعته، ومنها إعلان الحكومة المؤقتة دون الرجوع للمجلس الوطني للثورة، لكن كل التهم كانت مكبوتة ولم تكن تنتقل إلا همسا في جلسات خاصة، وكان كل من بوصوف وبن طوبال يشاع عنهما أنهما كانا على اتصال بجماعة العموري بطرق سرية لخوفهما من كريم بعد حادثة عبان...

وباختصار عقدت محكمة للموقوفين وكانت برئاسة: هواري بومدين وعلي منجلي وقائد أحمد ودهيلس سليمان وأشيع حينها أن الأحكام قد أُمليت مسبقا على المحكمة. وتمت جلسات المحكمة وصدرت أحكامها ونفذت أحكام الإعدام في العموري وناوورة ومصطفى الأكل في مارس 59 وأصبح لأعضاء المحكمة شأن فيما بعد، لكن ذلك لم يدم طويلا فأصبح ثلاثة من أعضاء المحكمة مهددين بأن تعقد لهم محكمة كما سنرى ذلك.

أما الأخطاء المرتكبة من الحكومة فكانت أخطر حيث لم يطلعوا المجلس الوطني على إعلان الحكومة وليس لهم تفويض بذلك، كما أنهم قاموا بحل هيئة شرعية التي هي لجنة التنسيق والتنفيذ، كما أنهم تعاملوا مع قوات أجنبية للانتصار على زملائهم، وأباحوا المجال لها باقتحام مراكز الثورة بالحدود والإطلاع على أسرارها إلى غير ذلك من المخالفات دون أن يقال لهم أي شيء... لكن مهما يكن فإن سلطتهم - رغم الانتصار - فإنها بدأت تهتز يوما بعد يوما كما سنرى فيما بعد.

منطقة سوق أهراس (الحدود الشرقية)

بما أن أحداث هذه الحلقة تدور في ناحية سوق أهراس، لذا كان لزاما علي أن أتعرض إلى المراحل التي مرت بها تلك الناحية، والأسماء التي أطلقت عليها في كل مرحلة، بشيء من الاختصار.

إن ناحية سوق أهراس تعتبر من النواحي ذات المكانة الكبرى في الثورة الجزائرية، بل وفي تاريخ مقاومة الاستعمار بصفة عامة، فكانت الحركة الوطنية - في كافة مراحلها - تعتمد عليها اعتمادا كبيرا، وذلك لما لها من ميزات خاصة؛ فزيادة على وجود عدد كبير من المناضلين الأشداء الذين جبلوا على مقاومة العدو المحتل، فهي لم تكن أقل أهمية من الأوراس أو جرجرة أو غيرها من المناطق التي تكسوها الغابات فغاباتها تصلها بالقطر التونسي وتسهل عليها الاتصال بالمناطق التي كانت منتشرة فيها تجارة الأسلحة من بقايا الحرب العالمية الثانية، كما أنه ليست بها شبكة طرق معبدة تسمح للعدو الدخول إليها.

وكان سكانها مكثفين في معيشتهم بما تجود عليهم تلك القطع الأرضية الصغيرة المتناثرة هنا وهناك بما تنتجه من فلاحية، والثروة الحيوانية المزدهرة في المنطقة، وكان اختلاطهم بالمدن المجاورة محدودا جدا.

فمنذ نوفمبر 1954 عينت سوق اهراس كناحية أساسية في منطقة شمال قسنطينة، وكان يمثلها في قيادة الناحية الشهيد: باجي مختار وهو الذي قام بتحضيرها وتنظيمها لاستقبال الثورة، حيث كان عضوا فعالا في المنظمة السرية - كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وقاد وخطط عمليات أول نوفمبر.

لكن شاءت الأقدار أن يختفي في بداية الثورة ويسقط شهيدا في ميدان الشرف.

وكان غيابه المفاجئ ترك فراغا مهولا في الناحية، وأثر ذلك بدوره على نشاط المقاومة هناك، وأصبحت فصائل المقاومة في الناحية مفككة، ومعزولة عن بعضها البعض، ومع الأسف أن قيادة المنطقة لم تقم بشيء ذا أهمية يحافظ على مسيرة الناحية.

كما انعكس ذلك الوضع على معنويات الشعب، وبقيت فصائل المقاومة منعزلة عن بعضها.

ففي أقصى الشمال كانت فصائل تحت قيادة: عمار بن زودة وعمارة العسكري "بوقلاز" وفي الجنوب كان المدعو: الحاج عبد الله والحاج الأخضر.

وفي الوسط كان "جبار عمر"، وفي الغرب كان "عبد الله نواوريه" "النبيلي" وكان كل واحد من هؤلاء يرى نفسه أحق بخلافة باجي مختار والذي كان أقربهم إلى باجي مختار هو عبد الله نواورية.

وكان ذلك الوضع أثر على سير العمليات وتم الاتصال بالمنطقة الأولى "أوراس" وبعثت أحد القادة الأقوياء وهو الشهيد: أحمد الأوراسي وكان رجلا مقاوما وشجاعا فاستطاع أن يعيد النشاط إلى الناحية، لكن عدم انسجامه مع رفقاء باجي مختار جعل منطقة الأوراس تستدعيه من جديد.^(*)

وبعثت مكانة مفرزة متكاملة لتنشيط العمل؛ ويقال أنها كلفت بالتحضير لمؤتمر عام للثورة الذي تم فيما بعد في الصومام.

ووفقت تلك المفرزة في البداية، واستطاعت إعادة الاتصال بالحامية العسكرية الفرنسية المعسكرة في البطيحة، وهي كانت حديثة العهد بالرجوع من الهند الصينية.

وتعتبر أكبر عملية فرار من الجيش الفرنسي في الجزائر حيث دمر المركز والتحق كل الجنود بأسلحتهم و معداتهم.

وكانت العملية لها تأثير كبير في مسيرة الثورة، وزرعت الشك في صفوف الجيش الفرنسي ونزعت الثقة عند الفرنسيين من الجزائريين العاملين فيه، لكن ذلك سريعا ما غطاه النسيان ولم يغطي على بعض الأخطاء السيئة التي ارتكبها بعض أفراد المفرزة، مما دفع بقيادة الأوراس إلى استدعائهم على عجل بعد أن أعطوا للمقاومة نفسا قويا في الناحية.

(*) أعتذر انه قد تكون أسماء تستحق الذكر وأهملت وذلك راجع إلى طول المدة واطلب من كل من له معلومات أن يصحح.

وبعد الفراغ الثاني الذي أصبح بسود المنطقة تقدمت مجموعة الشمال بقيادة "أعمارة العسكري" بالاستيلاء على الناحية كلها وفرض نظام عليها، لقي التأييد من البعض والنفور من البعض الآخر، وكانت في بعض الأحيان اصطدامات خفيفة، أدت مع الأسف إلى سقوط بعض الضحايا في ظروف غامضة يقع على رأسهم المرحوم المجاهد "جبار أعمر".

وبعد أن تم الاستقرار في الناحية، ووقعت أحداث أخرى مثل اجتماع الصومام التي كانت تطمح أن تمثل فيه، وذلك لأسباب كل طرف له مبرراته، أطلق عليها بنوع من التحدي "ولاية سوق أهراس" ووضع على رأسها "أعمارة العسكري" وأحاط نفسه بمجموعة من النواب على غرار ما تقرر في اجتماع الصومام للولايات الأخرى، وعينت داخلها مناطق إلى غير ذلك.

وبقيت على ذلك الوضع لغاية خروج بعض أعضاء القيادة المنبثقة من الصومام إلى تونس، وكان بينهم وبين البعثة الخارجية سوء تفاهم - كما ذكرت سابقا - فإنهم بدأوا الحوار مع قيادة "ولاية سوق أهراس" وبعد لقاءات متكررة تم الاتفاق أن تسمى الناحية باسم "القاعدة الشرقية ويكون لها نفس مستوى أي ولاية من الولايات الأخرى.

على أن تقوم بتوصيل السلاح إلى الداخل وخاصة إلى الولاية الثالثة والرابعة، وعلى ذلك الأساس ثبت في القاعدة الشرقية المناطق التالية.

- المنطقة الأولى: وهي منطقة القالة وبها الفيلق الأول

- المنطقة الثانية: وهي المنطقة الواقعة شرق سوق
أهراس وبها الفيلق الثاني وأغلب أفراده من الجنود الفارين من
حامية البطيحة

- المنطقة الثالثة: وبها الفيلق الثالث وتغطي منطقة جنوب
سوق أهراس.

- المنطقة الرابعة: وبها الفيلق الرابع وهي تغطي غرب
سوق أهراس.

"الفيلق يتكون من 500 جندي تقريبا "

وحين كثر عدد الملتحقين بالثورة القادمين من أوروبا أو من
الجزائريين المقيمين بتونس أنشأت المنطقة الثانية الفيلق الخامس،
والثالثة الفيلق السادس، وهكذا واصلت القاعدة الشرقية عملها حتى
أصبحت فيما بعد تسمى منطقة العمليات الشمالية.

تجمعات أخرى:

وبجانب هؤلاء كانت توجد تجمعات أخرى غير مستقرة
العدد منها تجمع تابع للولاية الثالثة قدموا إلى الحدود التونسية
وعسكروا خلف جنود القاعدة وهم غير مكلفين بالقيام بعمليات
عسكرية ضد فرنسا لأنه ليس لهم قطاع معين، فقدومهم كان إما
حراسا مع أحد المسؤولين أو محملون بريدا أو قدموا لتزويد
ولاياتهم بالسلاح ولظروف مختلفة لم يتمكنوا من الرجوع إلى
ميدان عملهم، وإلى الولايات التي قدموا منها.

كما كان تجمع آخر تابع للولاية الثالثة، وهؤلاء كان بينهم عدد لا يستهان به قدموا من أوروبا ولهم جذور في الولاية ويرغبون في العمل بها.

ثم تكون تجمع آخر جنوبا وهو ينتمي إلى الولاية الرابعة، وكان عدده قليل.

هذا فضلا عن التجمع الضخم الذي كان في الجنوب و يضم جنود الولاية الأولى "الأوراس" التي تتصل حدودها الطبيعية مع حدود تونس، وكان في البداية بينهم بعض أفراد المقاومة التونسية الذين رفضوا تسليم أسلحتهم عندما أصدر المرحوم الحبيب بورقيبة الأمر بذلك بعد اتفائه مع فرنسا.

وهذا التجمع الأخير لم يكن قار العدد ولا الإقامة ولا عاشة هؤلاء جميعا تكونت هيئة تحت إسم: قيادة الحدود لنقدم لكل أولئك ضروريات الحياة، من أكل ولباس، وكان ما يقدم يختلف من تجمع إلى آخر حسب مقدرة الولاية المنتسب إليها التجمع.

وفي العمق التونسي كانت مراكز التدريب منتشرة من مدينة الكاف إلى باجة إلى وادي ملاق، وخلفهم توجد مراكز الجرحى والمرضى. وأغلب تلك المراكز أنشئت على أراضي ملك مواطنين جزائريين تبرعوا بها للثورة.

بعد هذا التواجد المكثف والانتشار السريع الذي بدأ يهدد في كل يوم بفقد السيطرة عليه، وبعد الفشل الذي منيت به "مديرية الحرب" التابعة للجنة التنسيق والتنفيذ.

فكرت الثورة في إعادة تنظيم نفسها تحت ذلك الضغط المتزايد، وبدقة كانت شبيهة بحركة إرتجالية معرضة إلى الخطأ أكثر منها إلى الصواب والتوفيق.

واختير - حسب اعتقاداتهم - رجل اشتهر بالحزم والجدية والإخلاص ليكون على رأسها لكن أثبتت الأيام بأنهم لم يوفقوا كل التوفيق.

وأنت الثمرة المرجوة بما لم يكن في الحسبان وكادت أن تجلب على الجزائر أتعس العواقب.

إنشاء وزارة الدفاع:

بعد تكوين أول حكومة مؤقتة أسندت وزارة الدفاع إلى المرحوم كريم بلقاسم، وتفاعل كثير من المناضلين بإسناد هذا المنصب الحساس لذلك الرجل الذي كان مثالا للتضحية والكفاح أثناء قيادته للولاية الثالثة.

وكانت تلك الصورة لا تزال عالقة بأذهان رفاقه وجنوده يوم أن كان يصل ويجول بين جرجرة والقصبية وهو يلعب بأسد جرجرة أو ثعلب دروب القصبية، معتدا بنفسه، ذلك الرجل التاريخي رفيق الخمسة التاريخيين...

ذلك الرصيد القديم وتلك المواقف السابقة تركت الجميع ينسى أو يتناسى فشل مديرية الحرب السابقة الذي كان على رأسها ونسب الفشل فيها للظروف ولأشخاص آخرين...

لكن يظهر أن المرحوم كريم تأثر وأثرت عليه الفترة التي قضاها بين تونس والقاهرة والعواصم العالمية الأخرى، وارتخت أعصابه، كما لا يستبعد أن يكون أيضا قد أثر فيه المحيط الذي كان يعيش فيه؛ وأصبح لا يختلف كثيرا عن أولئك الذين آمنوا منذ زمن بعيد بالحل السياسي للقضية الجزائرية...

وكان حين أسندت إليه وزارة الدفاع يعتبر أقوى رجل في الثورة بعد أن غابت وجوه كثيرة بالاستشهاد أو بالسجن أو التصفية

وذلك بعد أن حسن علاقته مع رفقائه ومع المصريين والتونسيين حيث كانت تونس ممرا آمنا للإمداد البشري والمادي للجزائر وكان لا غنى للثورة عنهما إذ ذاك.

وقدم إلى كرسي الوزارة محاطا بمجموعة كبيرة أغلبها عمل في السابق في مديرية الحرب.

وقاموا بالإيحاء له بأن الفشل السابق راجع إلى مجموعة كانت بينهم تجهل الفن العسكري، وأظن أنهم لم يكونوا يقصدون غير "محمدي السعيد" و"عمار بوقلاز" و"محمد العمروي" وغيرهم، واليوم الوضع تغير وأصبح كل شيء بأيديهم وكان الوزير كثيرا ما يردد كلمات غريبة عليه من قبل قد تكون أمليت عليه وهي: "يجب تشجيع الاختصاصيين في الفنون العسكرية" كما قام باختيار طاقمه وكان على رأسه "ملود إدير" كرئيس ديوان وزارته.

وهذا الأخير هو من بقايا الحرب العالمية الثانية كما سبق له وأن حارب في الفيتنام تحت العلم الفرنسي وهو متعود على الهزائم كما كان ينسب إليه كثير من الإخفاقات مني بها "محمدي السعيد" أثناء وجوده على رأس هيئة أركان حرب الشرق الجزائري.

وكان إيدير قد قام بتقديم خطة إلى الوزير يقول إنها متكاملة، مقدما لها بمقدمة تجلب الإغراء، وعد فيها بتحطيم الخط المكهرب "خط موريس المقام على طول الحدود الشرقية والغربية" وتوأمه "خط شال" الذي كان قيد الإنجاز؛ وتلك كانت مطامح الوزير، الذي كان قد أدرك مدى تأثير ذلك الحاجز.

على قوافل الإمداد إلى داخل الجزائر وإن هو حقق ذلك الإنجاز وذلك الانتصار فإنه يصبح الرجل التاريخي الوحيد في الجزائر.

وبجانب ذلك العرض المغربي الذي كان يمكن تحقيقه أثناء إقامته إلا بعد الانتهاء منه، فكان العرض خياليا أكثر منه واقعا.

وبجانب ذلك المشروع كانت مجموعة من الشروط والمطالب، التي يجب تطبيقها وتحقيقها لنجاح المشروع، ومن جملة تلك المطالب إبعاد القادة الحاليين الموجودين على رأس الوحدات والذين حملوا فشل خطة رئيس الأركان السابق.

وقد اختير وقت تقديم تلك الخطة إلى الوزير للتصديق عليها أثناء توقيفه لمجموعة من إطارات القاعدة الشرقية والولاية الأولى

بعد أن اتهموا بتحضير انقلاب على الحكومة المؤقتة - كما سبق الإشارة إلى ذلك - ووجهت لهم تهمة الخيانة العظمى...

وكانت الخطة - حسب المعلومات التي تسربت عنها - وحسب تنفيذها على الساحة تشمل ما يلي:

1. تهيئة مراكز التدريب بسرعة فائقة وتأطيرها، وتهيئة سجون بجانبها للرافضين الدخول إليها.

2. تحضير مجموعة الضباط المولين لمدير الديوان، والتركيز على أولئك القادمين أخيرا من الجيش الفرنسي.

3. البدء بالمنطقة الضعيفة والأقل تنظيما وإنسجاما.

وبدأ التنفيذ بسحب الوحدات بعيدا عن الحدود الجزائرية، حتى تبادر إلى أذهان الكثير أن العملية تمت لفصح المجال أمام الجيش الفرنسي للانتهاء من إقامة خط شال الذي كان كثيرا ما يتعرض إلى عملية إزعاج.

ثم بدأت عملية فصل الإطارات عن الجنود بحجة أنهم يذهبون لتلقي التدريب على أسلحة جديدة قادمة قريبا لتدعيم الجيش.

وهنا كلمة حق يجب أن يقال - قبل مواصلة هذا العرض - فإن النقلة التي كانت تتأهب الثورة لدخولها، فلم يكن في مستواها لا القادة الأوائل الذي أخذ منهم الملل والمرض والمعاناة ونارة حتى اليأس ما أخذه ومالوا إلى الحياة الروتينية، وأصبحت خططهم مكررة ومعروفة لدى العدو، وغاب عنصر التجديد والابتكار. ولم يكن الجيش الفرنسي بأحسن حال منهم؛ وهكذا ينطبق على

الفرقين المقولة المعروفة بأنه إذا أردت قتل جيش فاتركه مدة طويلة في الدفاع.

ولذا نجد ذلك واضح حين أتت هيأت الأركان العامة - فيما بعد - بخطة جديدة وأسلوب جديد فقد تغير الوضع كما سنرى وأصبح الخصم يسعى إلى التفاوض والبحث عن الحل.

وعلى كل فإن العملية تواصلت بتنصيب قادة جدد على رأس تلك الوحدات، وكان أغلب أولئك القادة الجدد - إن لم نقل كلهم - كانوا ضباطا في الجيش الفرنسي كمحترفين، قدموا في فترات متأخرة وكلهم أتوا عن طريق تونس أو المغرب.

ودعم هؤلاء ببعض الضباط الذين كانوا قد تلقوا تدريباً في البلدان العربية ولم يكن أي واحد منهم قائد أول وإنما كانوا كلهم مساعدين، وذلك على ما أظن ليطمأن الجنود إليهم، ومن هؤلاء تحدثت إليهم، وقالوا بأنهم رفضوا العمل كمساعدين لهؤلاء إلى أن رفضهم لقي تأنيبا من وزير الدفاع شخصيا، ووصل إلى حد التهديد، ولذا لم يبق أمامهم أي خيار.

وكانت عملية جمع قادة الوحدات بدأت بإطارات القاعدة الشرقية ثم الولاية الأولى "الموجودين منهم بالحدود" ولم تمس التجمعات المذكورة سابقا والتي تنسب إلى الولايات الثانية والثالثة والرابعة.

وإنما كونت منهم وحدات سميت بالوحدات المستقلة والاحتفاظ بها في اليد لاستعمالها وقت الحاجة.

أما من رفض الالتحاق بمراكز التدريب فكان مآله السجن، وكان أول ضيف على السجن "المرحوم حمة لولو" قائد الفليق السادس سابقا أما مراكز التدريب التي أقحم فيها أولئك القادة فكانت تختلف من مركز إلى آخر، فكان مركز ملاق عبارة عن محتشد للأسرى لقلة الإمكانيات به.

لكن ما يخفف من العناء فيه هو أن مسيره كان أكثر إترانا وعدلا وإنصافا بالنسبة للمراكز الأخرى، وخاصة مركز الكاف "مركز الإطارات" فإن الإمكانيات به متوفرة إلا أن الإهانات والاحتقار كانت فيه أشد وأقوى.

وكان على رأسه أحد صف ضباط "الجهال" القادمين من الجيش الفرنسي عن طريق تونس، وقد ادعى أنه كان ضابطا في الجيش الفرنسي وصدقت دعواه؛ وكان يقضي يومه في التجوال رفقة كلبه "الراعي الألماني" لعله يخيف به الغير.

وحين يضجر يتوجه بسيارته الخاصة إلى مدينة الكاف القريبة ويحمل زوجته الشقراء "الألمانية" الجنسية ليتنزه داخل الحقول ويرجع بعد ذلك إلى "الفيلا" الأنيقة المؤجرة من وزارة الدفاع الجزائرية.... وحين أذكر ذلك يكاد قلبي يتمزق لكن هو ذلك ما حصل فعفوا.....

أما أولئك الذين عينوا على رأس الوحدات فلم يطل بهما الوقت كثيرا وطردها من طرف الجنود الذي نصبوا ليقودهم، وبقيت الوحدات في حالة تشبه الفوضى.

وهكذا لم يبق على طول الحدود غير الفليق الثاني متماسكا
ذلك الفليق الذي على رأسه المرحوم عبد "الرحمان بن سالم"،
ولربما يرجع السبب من عدم إقحامه كونه صف ضابط سابق في
الجيش الفرنسي، فكانت النظرة إليه تختلف مع النظرة إلى غيره.
لكن غاب عن الجميع أن بن سالم التحق بالثورة بكامل سلاح
وحدته في وقت كانت الثورة في أشد الحاجة إلى ذلك.

وهنا يكمن الفرق بينه وبين غيره من أولئك الذين قدموا من
الجيش الفرنسي فيما بعد، فإن طريقة قدوم بعضهم جلبت إليهم
كثيرا من الشك والريب، وجعلت الريبة تزرع في كامل النفوس
من تلك الطريقة داخل صفوف المقاومين والمجاهدين.

فإنهم التحقوا في وضع مرتاح للغاية، يحملون كل أمتعتهم
وزوجاتهم - أغلبهن أجنيات - وأبنائهم وسياراتهم، كأنهم قدموا
بطريقة تنقل رسمي من وحدة إلى أخرى داخل جيش واحد....

وأذكر أنه بعد توزيعهم - كما أشرت سابقا - وقابلهم الرفض من
الوحدات التي وضعوا على رأسها وقع لقاء كبير بينهم ومبعوث
من إيدير - مدير الديوان - في مركز قرن الحلفاية للتدريب وأخذ
الكلمة أحدهم قائلا: (26) "إننا - كما تعلمون - قدمنا من الجيش
الفرنسي وتركنا كل إمتيازاتنا خلفنا... مستقبلا مضمونا ومرتبنا
محترما، وحياة مستقرة و..... -وردت هكذا- ونقابل
بالرفض... لكن لنا تجربة كافية مع هؤلاء المشاغبيين..."

وبجانب ذلك تواصل جمع الإطارات وإلحاقها بمراكز التدريب
ولنقم بإطلالة قريبة على أحد المراكز "مركز الكاف" جمعت في

ذلك المركز مجموعة من الشباب في وقت سابق لم تتجاوز أعمارهم العشرين إلا بقليل، وكان أولئك الشباب قدموا من مناطق مختلفة من أوروبا ومن الجالية الجزائرية بتونس وكونوا على عجل حسب برنامج التكوين الفرنسي الموضوع للمجندين، وكان أولئك الشباب يتمتعون بلياقة بدنية لأبأس بها.

وهم حضروا خصيصا لتدريب الإطارات القادمة من الوحدات، وأغلب تلك الإطارات كانت منهكة، وكان بينهم من لا يزال يعاني من جراح أصيب بها أثناء المعارك.

كما أنها كانت خليطا من أوساط اجتماعية مختلفة ومستويات تعليمية متفاوتة تصل في حالات كثيرة إلى الأمية، كما كانت بينهم فروق مختلفة في السن وفي القابلية البدنية ولم يجمع بينهم غير إرادة الكفاح وتحرير الوطن.

وكان أولئك الشباب الذين حضروا على عجل لتأطيرهم وتدريبهم قد نفخ فيهم على أنهم أصبحوا يحسنون كل شيء عن التدريب العسكري بل وعن العلوم العسكرية.

وليوكد لهم ذلك سلمت لهم رتب عسكرية أكثر من معلوماتهم؛ كما أنهم أقنعوا بأنهم شجعان وأبطال ويستطيعون تحقيق المستحيل حتى على الجيش الفرنسي الذي لم يستطيع هؤلاء "البؤساء الخاملين" على تحقيقه.

من ذلك أن رئيس المركز قام بتحضير مجموعة منهم، وسلم لكل واحد منهم حبلا "على طريقة رعاة البقر الأمريكيان" ليكبل به أسيره بعد الهجوم على أحد المراكز الحدودية.

وكان المركز الذي اختير كهدف أكثر المراكز شراسة سواء بالحامية الموجودة فيه أو تحصين موقعه وذهب معهم المدير ليشرف على العملية من بعيد في الأراضي التونسية- وينتظر أبطاله وهم راجعون يجرون في أسرارهم وغنائمهم..... إلا أن العملية تمت بفشل ذريع، ولم يرجع من هؤلاء الشباب إلا القليل فارا بجلده، والباقي كبل بجبله، هذا هو تفكير رئيس المركز وهذا نوع من تخطيطه.... أما المركز فكان قد حضر تحضيراً يتناسب ودولة مستقلة وصرفت عليه أموال ضخمة، مجهز بقاعات أكل خاصة بالإطارات القادمة من الوحدات تقوم بكافة الخدمات اليومية لمدربيهم ولتنظيف المعسكر وهذا لم يتعود عليه أفراد جيش التحرير فهم تعودوا على أن كل واحد يخدم نفسه؛ كما فرض على أولئك القادمين من الوحدات منع النوم بلباس العمل وسلم لكل واحد منهم لباس خاص بالنوم؛ ومن هؤلاء من لم يلبس في حياته لباس النوم، ولست أدري ما القصد من ذلك هو إخراج أولئك الجنود المجاهدين من حياة الخشونة إلى حياة الليونة والارتخاء. ووقعت عدة مصادمات وأحداث على نمط هذه الحياة الجديدة، ولازلت أذكر أن أحد هؤلاء أجبر على نزع لباس العمل، ولازلت أذكر أن أحد هؤلاء القادة أجبر نزع لباس العمل، وهو من المقاتلين الأشداء فطبق لكنه في الغد رفض رفضاً قاطعاً ارتداء اللباس مرة ثانية، وكان البرد قارصاً وهو مرتد غير ما يستر عورته ولازلت أذكر اسمه فهو يدعى: "عبد الواحد العاشوري" من إطارات الولاية الأولى، وبعد عدة محاولات أصيب بنوبة عصبية نقل بعدها إلى المستشفى ولم نسمع

عنه شيء إلا بعد انتهاء تلك التمثيلية وهو يروي قصة طويلة حول الاستجابات التي تعرض لها.

وبجانب ذلك قامت وزارة الدفاع بتوزيع كميات كبيرة من الكماليات على الجنود من أجهزة راديو فردي إلى أدوات حلاقة إلى علب السجائر المتنوعة "التي مرت مرحلة كانت محرمة" ووصلت الواجبات الجاهزة الخاصة بالجيش الأمريكي - حسب العلامة المؤشرة عليها - وهي عبارة عن علبة تحوي كل ما لذ وطاب، وكذلك وزعت ألبسة جميلة مكتوب عليها مشاة البحرية الأمريكية، وكل ذلك لم يؤثر لا قليلا ولا كثيرا على الجنود والإطارات خاصة بعد انتهاء برنامج التدريب وطالت المدة، وبدأ اليأس يدخل إلى النفوس، وكان المدربون يملؤون الفراغ بالألعاب التي لا تتناسب مع ذوق أو سن تلك المجموعة من الإطارات.

والتجأ بعضهم إلى الفرار من المعسكرات وكانت وجهتهم الحدود الجزائرية، وكل من يتوجه إلى العمق التونسي يجد سدا من الشرطة التابعة لوزارة الدفاع ويلقي معاملة قاسية ثم يوضع في السجن إلى أجل غير مسمى.

لذا كانت الوجهة الوحيدة هي الجزائر وتكونت مجموعتين واحدة تابعة للقاعدة الشرقية قرب قرية - ساقية سيدي يوسف - وأخرى في الجنوب وهي تضم جنود الولاية الأولى.

وكان العدد يتزايد كل يوم، وتكفل اللاجئون المنتشرون على الحدود باقتسام قوتهم معهم، وكنا نخشى أن تتكرر العملية على

"حنبلې" الذي حاصروه حتى سلم نفسه ومن معه إلى فرنسا في مرحلة سابقة.

ولازلت أذكر أن قائد مركز الكاف أقام حفلا بمناسبة نوفمبر 1959 وأخذ الكلمة وبدأ يجرح في المقاتلين من المجاهدين، ويوجه لهم التهم الجارحة بأسلوب ساخر قائلا: "إن هؤلاء جماعة حزب الثوار يقولون قتلنا عدد كذا... من الجيش الفرنسي، وهم يطلقون طلقاتهم في الفضاء ويرجعون فارين، ويقوم بعد ذلك بحركة بهلوانية استعراضية يصف في فرارهم إلى غير ذلك من الأعمال الخارجية لم يقدر أولئك الأبطال ذلك، وكان ذلك العمل بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، وتم الاتصال بسرعة البرق، وفي الليلة الموالية أخذ كل واحد معه مجموعة من الجنود وكنت أنا أحدهم وأخذت معي حوالي 20 صف ضابط وأربع مدافع هاون 60 ملم بذخيرتها وتوجهت إلى الحدود.

ووجدت أمامي حوالي 200 جندي مع المرحوم "حمة لولو"، وكوننا كتلة واحدة ولم تمر عليها أيام حتى أصبح العدد يتجاوز 500 وبدأنا نشعر بالخطر ووجهنا تقريرا إلى لجنة السبعة أو العشرة المكونة حديثا والتي تعمل على إعادة التنظيم — كما سيأتي ذلك —

وبعد أن وصلهم التقرير وجه السيد: "الطاهر الزبيري" إلينا وشرحنا له ما عاناه هؤلاء من إذلال وإهانة.

ولذلك فتح لنا باب التموين وبدأت الأمور ترجع إلى مجاريها تدريجيا إما بداخل الجزائر وفي كامل الولايات فلم يكن الوضع

أحسن حالا فالذخيرة قد نفذت لكل الأسلحة التي دخلت من الخارج وأصبحت تقبر لكي لا يأخذها العدو، واعتمد جيش التحرير على حرب العصابات وكان يتهرب من المواجهة، ويستعمل الأسلحة التقليدية راجعا بذلك إلى بداية عهد الثورة.

كما أن عملية حشد المواطنين المتواصلة حرمت الثورة من أكبر مصدر إمداد هو الشعب.

حتى أصبح الجنود يقومون في بعض المناطق بجني الغلال وتكوين شبكة لتسويقها للحصول على احتياجاتهم أما بالحدود فاستغلت فرنسا تلك الفوضى، وذلك الوقت الذي نعمت فيه بالهدوء لإتمام سدودها وزرع الألغام على راحتها بدون إزعاج.

دول الجوار:

أما تونس فقد اتخذت من تدخلها لصالح جماعة من قيادة الثورة كورقة كبرياء وقوة وأصبحت تملي ما تشاء، كما أدركت بأن بعض قادة الثورة لم تصبح لهم ثقة في جنودهم.

كما كانت تونس تتعامل مع قوافل الإمداد القادمة من طرابلس حسب المزاج... وفرضت على الثورة نقل مقر الحكومة المؤقتة من القاهرة إلى تونس.

هكذا مرت سنة 1959 على الثورة وهي تتأرجح نحو الهاوية، لكن ما يعطي الأمل هو أن تاريخ الحركة الوطنية يشهد على أنها سريعة الشفاء، وفي الحلقة القادمة نعيش مع بواذر الشفاء ولقاء لجنة العقداء.

الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959

خرج ما كان يطلق عليهم (بالعسكريين) أو قادة الولايات السابقين من الاجتماع الثاني وهم في أوج قوتهم، فقد قضوا على المبدأ الذي تبناه اجتماع وادي الصومام 1956 وهو أولوية السياسي على العسكري، ووزعوا المهام بينهم بعد أخذ كل منهم ما أراد عقب أن أصبح كلهم أعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - كما أنهم دعموا المجلس بدم جديد تركزت بالدرجة الأولى على أولئك الذين خلفوهم في قيادة الولايات. ذلك قد زاد في حركة الدفع القوية التي كانت تحققها الثورة يوما بعد يوم، وأصبحت الثورة بذلك تسيطر سيطرة شبه كلية على كل جبال الجزائر، كما أن حركة التسليح بلغت القمة، خاصة من الحدود الشرقية، وكانت سلسلة القوافل لا تنقطع... وباختصار فكانت سنة 57 وجزء كبير من سنة 58 تعد سنوات أوج قوة الثورة المسلحة.

لكن مع الأسف أن ذلك لم يدم طويلا فمنذ أواخر 58 بدأ الضعف يدب إلى الثورة، واتجهت تدريجيا نحو الضعف. ولعل ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها:

-أن العدو دفع بكل قواته إلى المعركة وركز ضربته إلى الضغط على الشعب ووسع عملية إنشاء المحتشدات والقمع والترغيب والترهيب إلى غير ذلك.

-بدأ يظهر تأثير الخطوط المكهربة المقامة على الحدود الشرقية والغربية، وهذا بدوره خلق تراكم قوات كانت قد توجهت من الداخل لجلب الأسلحة وعجزت عن الرجوع.

-ظهور بعض المضايقات من الجيران بالشرق وبالغرب، وحاولت الجزائر احتواء ذلك في لقاء طنجة الثلاثي في شهر أبريل 1958 ولقاء تونس بعده في شهر جوان 58 وكان عنوان اللقاء هو لقاء (تداولي) ولم يستطع لا للقاء الأول ولا الثاني بين الأحزاب الثلاث : الدستور - الاستقلال والجبهة تقديم أي شيء ملموس، رغم نفوذ كل حزب في قطره.

-أضيف إلى ذلك ما أطلق عليه بانقلاب العقداء ومحاكماتهم وما خلق ذلك من أثار سلبية في أوساط المقاتلين.

-بجانب ذلك كان لحادث آخر صغير في مدلوله إلا أنه كان ضخم في محتواه وكاد أن يفجر القيادة في القمة، وهو اغتيال أحد المناضلين - بالقاهرة - المدعو: عميرة، وهو كان موظفا عاديا في ممثلية الجبهة ببلبنان، وهو أحد أصدقاء الأمين الدباغين، وكان من الذين لم يقبلوا بإسناد رئاسة الحكومة المؤقتة إلى فرحات عباس، حيث كان لا يزال يحمل فكرة حزب الشعب القديمة - وهو أحد مناضليه - (الذي كان يرى أن حزب البيان أكبر عدو للجزائريين)؟

وصعد الموضوع الأمين الدباغين ووجه التهمة في البداية إلى عبد الحفيظ بوصوف الذي كان لا يرتاح إليه، ثم نقلها إلى فرحات عباس، واستطاع بوصوف أن يخرج من التهمة وتكتل مع كريم وبين طوبال، وقام بوصوف بواسطة عناصره بدس إشاعة مفادها أنه: (كان يجب أن يرأس الحكومة كريم بلقاسم نظرا لحيثيات تاريخية...) ووصل ذلك إلى كريم بلقاسم - الذي اقتنع بالفكرة دون أن يعرف مصدرها - وكان ذلك عامل توحيد بين الثلاثة - في تلك المرحلة - وبدأ كل منهم يشيع بين أنصاره بأن الحكومة غير منسجمة ومتفككة ويجب إعادة النظر فيها.

لكن ذلك أعطى نتيجة غير متوقعة، وأصبحت الحكومة مشلولة تماما.

كما أصبحت السلطة مقسمة بين الثلاثة - قادة الولايات السابقين - وباقي الأعضاء الآخرين.

كما تطور الوضع وأصبح يفرض اجتماع المجلس الوطني، لكن لم يكن أي طرف من الأطراف راضيا عن تركيبته. وهذا ما أدى بالثلاثي إلى التفكك ورجع كل منهم إلى طاقمه ليخرج باقتراح حتى يخرج الوضع من المأزق الذي سقط فيه، وكان طاقم كريم وبين طوبال قد توصلا إلى صيغة مقاربة وهي تتخلص في تكوين لجننتين:

الأولى تخص النظام الداخلي لجبهة التحرير (وهي فكرة بن خدة) وهي تنظم: بن خدة، بن يوسف، مبروك بلحسين، الأمين خان.

والثانية تتكلف بإعادة تنظيم المجلس الوطني وتتكون من :
عمر أوصديق، فرانز فانون، عبد الرزاق شنتوف، محمد بن
يحي.

لكن عبد الحفيظ بوصوف لم يكن مرتاحا لذلك لأنه وجد نفسه
قد همش، فسعى إلى لقاء ثلاثي خرج منه وقد قضى على اللجنتين
واستبدل ذلك بلجنة ذات مستوى عال-وكان مصيبا في تلك- وتم
تكوين هيئة متكاملة سميت : اللجنة السباعية (يطلق البعض الآخر
عليها بلجنة العشرة) وبذلك طوى كل شيء بما فيها لجنة النظام
الداخلي لجبهة التحرير الذي لم يعد ينادي بها إلا بن خدة، وحتى
صوته لم يلبث أن اختفى أمام أصوات ذات النفوذ والوزن الثقيل.
وكانت اللجنة السباعية والمكونة أصلا من عقدا من منهم (قادة
سابقين للولايات) ومنهم من لا يزال يباشر إذ ذاك، وكان هؤلاء
هم :

-محمدي السعيد

-هواري بومدين

-علي كافي

-عبيد الحاج الأخضر

-بودغن لطفي

-السعيد يزوران

-دهليس سليمان

وكانت تلك اللجنة أثناء قيامها بعملها تعتبر القيادة العليا للجزائر حيث جمدت الحكومة نفسها نهائيا وتخلت عن كل صلاحياتها للجنة.

وكان أمام اللجنة محاور أساسية هي إعادة الاعتبار للثورة بتدعيم المجلس الوطني للثورة حتى يكون ممثلا حقيقيا لكل الشرائح.

وإعادة النظر في تشكيل الحكومة، وإعطاء دفع جديد للثورة في ظل المعطيات الجديدة.

وعقدت اللجنة بكامل أعضائها أول إجتماع لها وقبل انطلاق أشغالها تفاجأت بدخول الثلاثي : كريم، بوصوف، بن طوبال إلى قاعة الاجتماع، وأخذوا أماكنهم بين المجتمعين، فسكت الجميع إلى أن كسر ذلك الصمت الشهيد لطفي بتوجيه الكلام إليهم : (إنكم فشلتم في حل المشاكل فيما بينكم وسلمتم الأمور برضاكم - إلى هذه اللجنة فأرى إذن أنه لا مكان لكم بيننا... وإن قررتم الحضور فسأدعو كل أعضاء الحكومة للحضور التي أنتم من ضمن أعضائها.) وإثر ذلك غادر كريم القاعة بغضب وانفعال (وهو يسب ويشتم) وتبعه رفيقيه بوصوف وبن طوبال وتوجه رأسا إلى مكتبه، ويقال أنه قام باستدعاء بعض انصاره، وفعلا تبين في الأيام الموالية أنه كان يتردد عليه جماعة من المقربين إليه خاصة: مولود إيدير، محمد زرقيني، أحمد بن الشريف، عبد القادر شابو، سليمان هوفمان - "وهؤلاء كلهم قدموا من الجيش الفرنسي" - وغيرهم.

وبالموازاة مع ذلك كان أنصار كل من بن طوبال وبوصوف يقومون بنشاطات مكثفة باثني مخبريهم في كل زاوية، تتقل في الأخبار وتبث في الإشاعات.... ومن تلك النشاطات كان أحد ضباط الولاية الثانية وأحد الأوفياء لبن طوبال وهو : يزيد بن بزار، قد جمع معلومات تفيد بأنه توجد عند كريم مجموعة تخطط لاختطاف العقداء: لطفي وبومدين وكافي، وتوجه بن طوبال في الحال - حسب روايته - فوجد المجموعة المذكورة مع كريم فحضره من القيام بعمل مثل هذا واحبطت الخطة بعد انكشاف أمرها، وهكذا بدأت النفوس تهدأ وأخذت الأمور مجراها الطبيعي.

تواصل اجتماع اللجنة أكثر من ثلاثة أشهر كانت زاخرة بالمشاورات والاتصالات التي كانت تتم كمجموعة وكأفراد (بما فيهم الثلاثي).

ووضعت بعض المقاييس لأعضاء القيادة الجديدة، خاصة القادمة من جيش التحرير، وكان من بين تلك المقاييس أن تشمل كل الضباط السامين من رتبة رائد فما فوق، وأضافت لها شرطا آخر وهو (أن يكون عضوا في قيادة الولاية)، وتسرب هذا الجزء الثاني من الشرط إلى كريم وقام بضجة أقام الدنيا وأقعدھا، لأنه ترجم ذلك بأنه يريد به إقصاء مستشاره وهو الرائد ايدير مولود - وفعلا كان أعضاء اللجنة مقتنعين بأن ايدير كان له ضلع كبير في خلق الفوضى - وفي ثورة غضب كريم تفوه بكلمات كادت أن تفجر اللجنة، حيث قال بصوت عال (يجب أن يقسم المجلس إلى مجموعتين لها الصبغة الجهوية) وتوقفت اللجنة عن العمل، لكن

ذلك لم يدم طويلا حيث قام كل من: عمر أوصديق، ومبروك بلحسن وابن خدة وغيرهم، بمساعي حميدة، واستأنفت اللجنة أعمالها.

أما وضع قائمة الأعضاء الجدد من المدنيين فلم تكن تثير أية حساسية وكان من السهولة بمكان وضع إسم أو شطب آخر دون أي اهتمام.

ومع مرور الأيام بدأت القائمة تتبلور، وقد حذفت أسماء وأضيفت أسماء أخرى جديدة، ومن الأسماء المحذوفة: الأمين الدباغين، محمد البجاوي، صالح الوانشي، عبد المالك تمام، محمود الشريف (وهو العنصر الوحيد الذي سقط اسمه) وعلل حذف كل واحد من هؤلاء منها الوجيه ومنها الملفق.

أما الأعضاء الجدد فكانت : أعضاء مجالس الولايات الستة مضافا إليها قيادة فدرالية فرنسا(التي عوملت كولاية) وواحد عن فدرالية المغرب، كما أضيف الضباط السامون الموجودون خارج الجزائر وهم: علي منجلي، قايد أحمد، علي سواعي، الطاهر زبيري، واستثنى من ذلك أولئك الذين قدموا من الجيش الفرنسي ماعدا أحمد بن الشريف على أساس أنه التحق بداخل الجزائر بسلاحه، وأبلى بلاء حسنا ضد العدو، كما أدرج اسمين دون سبب واضح وهما : الشيخ خير الدين وأحمد بومنجل وما دام الاثنين (مدنيين) فلم يقع عليهما جدل يذكر.

وهكذا جاءت القائمة جاهزة-كمشروع-وفي الحقيقة هي تلك القائمة التي أصبحت نهائية فيما بعد.

وبعد ذلك يكون المجلس الوطني للثورة قد تغير سنة 57 ثم سنة 59 حيث أصبح الطريق جاهزا لاجتماع المجلس في ثوبه الجديد، لمواجهة الموقف الخطير التي تمر به الثورة.

أ- بداية الاجتماع الثالث:

بدأت أشغال الاجتماع يوم 16 ديسمبر 59 وحضر كل الأعضاء الذين سجلت أسماؤهم في اقتراح اللجنة السباعية، وأصبحت عضويتهم أمرا واقعا، ولم يتخلف إلا أولئك الذين كانوا بداخل الجزائر، ويعتبر ذلك الاجتماع من أنجح اجتماعات مجلس الثورة السابقة أو اللاحقة.

ولربما يرجع الفضل في ذلك للعمل التحضيري الجاد الذي قام به أعضاء اللجنة التحضيرية التي ضبطت محاور النقاش الكبرى والتي تمحورت حول النقاط التالية:

- الوضع العسكري
- الوضع السياسي والاتصال مع فرنسا (المفاوضات)
- معاناة الشعب داخل الجزائر ووضع اللاجئين.
- الوضع المالي
- التشكيل المقبل للهيئة السياسية (الحكومة) والقيادة العسكرية.

وبجانب ذلك وضع نظام لجبهة التحرير إلى أن ذلك طمس بإعطاء صلاحيات واسعة للمجلس الوطني الذي أصبح المسؤول الوحيد على القرارات الهامة بالنسبة للثورة وخاصة ما يتعلق بالمفاوضات مع فرنسا.

وبدأت المناقشات وكانت في صعود وهبوط، تصل تارة إلى حد التجريح والتهجم وخاصة في النقطة المتعلقة بالوضع العسكري والمالي.

ففي النقطة الأولى مثلا كان أغلب المتدخلين يحملون المسؤولية في تدهور، الوضع إلى سياسة وزارة الدفاع حيث اتهمت بالتهاون وعدم الجدية في مجابهة العدو وتركه ينشئ الخطوط المكهربة من دون ازعاج، وقد وصل الأمر ببعض المتدخلين إلى تشخيص الاتهام وتحديدته إلى وزير الدفاع والجماعة المحيطة به.

أما فيما يخص الوضع المالي فإن تدخل محمود الشريف (الذي فقد كل امتيازاته بحكم المنصب ومسؤولياته) وهو كان مسؤولا عن المالية، وكان يتحدث وكأنه يقول : "علي وعلى أعدائي" متهما إياهم بالإسراف في الإنفاق الذي وصل إلى حد التبذير -حسب تعبيره- وقال: إن كل واحد منهم كانت حاشيته تتوسع كل يوم، حتى وصلت حدا لا يطاق، كان كل هؤلاء يتقاضون مرتبات مالية كأنهم موظفون، وقد اتخذ كثير منهم سكنات قارة ذات مستوى رفيع، واستقدموا عائلاتهم أو كونوا عائلات جديدة، والنظام يدفع تكلفة الإيجار والنفقات الملحقه بها،

والتي هي في تصاعد مستمر، وتلك النفقات كانت تصرف على حساب اللاجئين الذين يعانون في الحدود وإخوانهم في المحتشدات بالداخل... ودخل إلى لغة الأرقام وذكر متهما حتى الهيئات التي كانت تسير من الثلاثي القوي (كريم، بن طوبال، بوصوف) وعلى كل فإن تلك النقاشات الطويلة تركت كل واحد يفرغ شحنته في تلك الفترة الطويلة التي تجاوزت الثلاثين يوما، ولعل طول تلك المدة كان كافيا بأن يترك الأعصاب ترتخي، ويخف كل توتر ليفسح المجال للتفكير بهدوء ولمجابهة الأوضاع الخطيرة التي تمر بها البلاد.

وفي الأيام الأخيرة بدأت صياغة القرارات التي كانت على جزئين رئيسيين : قرارات تنظيمية وأخرى عامة.

فالتنظيمية شملت:

-إعادة تنظيم الحكومة

-تكوين قيادة عسكرية

أما فيما يخص الحكومة فقد جددت الثقة للمرحوم فرحات عباس في إعادة تشكيل الحكومة وكانت المهام المسندة إليه هي:

-العمل في استمرار الاتصال مع فرنسا على مبدأ تقرير المصير باجراء انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة.

-العمل على إحياء وحدة المغرب العربي.

-الضغط على الدول الإفريقية بسحب رعاياها من الجيش

الفرنسي.

-إقناع الصين والاتحاد السوفياتي لتقديم المساعدات.
-مضاعفة الكفاح المسلح داخل التراب الفرنسي.
-إنشاء لجنة محاسبة مالية للتأكد مما يشاع من فساد.
إلى غير ذلك من المهام الخاصة بالميدان الخارجي وبالتسليح وغيرها.

أما النقطة الثانية والهامة فكانت تكوين القيادة، وتشمل بند آخر وهو حث الضباط -وخاصة الكبار- بالدخول إلى الجزائر لقيادة ولايتهم ودعم الكفاح المسلح. كما أنه روعي في تكوين قيادة جديدة لجيش التحرير وإلغاء وزارة الدفاع-المتهمة بالتقصير- لتفسح المجال للقيادة التي ستنشأ لتقوم بدورها على أكمل وجه وبكل حرية.

ووقع الاهتمام إلى صيغة جديدة وهي تكوين هيئة جديدة - غير متفرغة- سميت " اللجنة الوزارية للحرب" وهي غير واضحة المهام، وكانت تظم كريم بلقاسم، عبد الله بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، وهذا ليفسح المجال للهيئة الجديدة الناشئة بأن لا تعرقل في عملها.

ب-تكوين هيئة الأركان العامة:

منذ بداية عمل اللجنة السباعية ومنذ بداية الاجتماع والاتصالات والمشاورات تجري حول فكرة تكوين قيادة لجيش

التحرير وفي النهاية حصل الاتفاق على اسم الهيئة والأشخاص
فسميت:

"هيئة أركان الحرب العامة لجيش التحرير «وأخذت صفة
المسؤولية أمام المجلس فأصبحت هيئة مثل الحكومة قانونيا، كما
أنها أسندت لها مهمة إعادة تنظيم جيش التحرير ورفع معنوياته
التي تدهنت في المدة الأخيرة كما أنها تعمل على توفير الحراسة
للإطارات بالدخول إلى الجزائر وتسعى لربط الاتصال مع قوات
جيش التحرير بداخل الجزائر وفتح جبهات جديدة على الحدود
الجنوبية والشرقية.

وتكونت الهيئة من أربعة قادة هم كما يلي:

- هواري بومدين رئيسا

- علي منجلي عضوا

- قايد أحمد عضوا

- رابح زراري عز الدين عضوا

وبهذا انتهى الاجتماع يوم 18 جانفي 1960 بعد ثلاثة وثلاثين
يوما وكان بذلك أطول اجتماع في تاريخ الثورة.

واستلم فرحات عباس مهامه وهواري بومدين مسؤولياته
يوم 23 جانفي 1960.

كما بدأ ضباط الولايات في تحضير أنفسهم للدخول إلى
ولاياتهم وكان على رأس هؤلاء: لطفي، أحمد بن الشريف، أعبيد
الأخضر، دهليس سليمان، الطاهر زبيري، وبعد محاولات متعددة

لم ينجح غير الطاهر أزييري وأحمد بن الشريف ولطفي الذي
استشهد أثناء الدخول يوم 27 مارس 1960 جنوب مدينة بشار.

وهكذا استرجعت الثورة بعد ذلك الاجتماع الموفق مكانتها
تدريجيا.

ففي الميدان السياسي والدبلوماسي أحرز المرحوم كريم على
نجاح باهر وأدى مهمته أداء جيدا، حيث أعاد الاتصال مع فرنسا
وبدأت المفاوضات بصفة جدية ورسمية في مدة قصيرة بعد أن
وجه وفدا رسميا لذلك، كما أنه وسع علاقة الجزائر بالكتلة
الشرقية والصين والعالم العربي والإفريقي وأصبحت الجزائر ذات
مكانة محترمة بين الكثير من الدول والهيئات الدولية...

أما هيئة الأركان فكان وزنها ثقيل في كافة الميادين، فكان
أمامها جيش مفكك يفتقد إلى أقل مبادئ الانضباط وبمعنويات
منهارة، وتجهيزات ضعيفة وإطارات مبعثرة بين السجون
والإهمال، وإطارات أخرى مفروضة على ما بقي من جيش
التحرير وغير محترمة ولا معترف بها، وسيطرة كاملة للجيش
الفرنسي على الحدود متحكما فيها أشد التحكم ولا ينازعه فيها أي
منازع.

وفي سبيل الخروج من ذلك الوضع الرتيب قامت بجمع تلك
الإطارات - محل الخلاف والغير مرغوب فيها - حيث سحبتها من
الوحدات واستدعت ما كان منها ملحقا بوزارة الدفاع السابقة
بتونس وحلت محل هذه الإطارات الغير مرغوب فيها.

كما قامت بإنشاء منطقتين في البداية: منطقة العمليات الشمالية ومنطقة العمليات الجنوبية بعد أن وضعت حدودا لكل من المنطقتين ووضعت على رأس كل منطقة ضابط معروف من جيش التحرير، حيث وضع على رأس المنطقة الشمالية أحد القادة المحترمين من جنود جيش التحرير وهو المرحوم: عبد الرحمان بن سالم، والمنطقة الجنوبية وضعت على رأسها أحد ضباط جيش التحرير المبعدين وهو: المرحوم صالح السوفي، ثم شرع في تشكيل الوحدات القتالية بصفة موحدة فكانت كل وحدة تدعي فيلق وهو يضم 527 جندي وضابط ووحدة التسليح وكل أملاك الوحدة (عهدة) وتم ذلك بسرعة قياسية وعين لكل وحدة قطاع عملها، وبدأت في العمل ضد القوات الفرنسية المرابطة على الحدود وحراسة الخطوط المكهربة، وبسرعة فائقة أرجعت الثقة للجندي في نفسه وسلاحه، وانتشرت روح القتال بين الجنود وأبلوا بعد ذلك بلاء حسنا حيث أصبحت فرنسا تحسب لهم ألف حساب.

أما الضباط الذين كانوا قبل ذلك محل نزاع فإنهم استفيد منهم كل حسب مؤهلاته، وهؤلاء هم الضباط الذين قدموا من الجيش الفرنسي في فترات سابقة ووضعوا على ثلاث مجموعات: فمنهم من أسندت له قيادة وحدات ومجموعة استعملت في تدريب المستجدين في مراكز التدريب التي كانت في وقت ما مراكز رعب، ومجموعة استعملت في التسليح والأعمال الفنية والإدارية.

ثم شرع في الخطوة الثانية، وهي الإفراج عن الجماعة التي سجنّت في قضية ما عرف "بانقلاب العقداء" وكونت بتلك

المجموعة جبهة قتال جديدة على الحدود المالية الجزائرية، كما تكونت جبهة أخرى على الحدود الليبية الجزائرية وكانت هذه الأخيرة قد تكونت قبل ذلك ولم تعمر طويلا.

وهكذا استطاعت هيئة الأركان وواصلت خطواتها بثبات يحالفها في ذلك كثيرا من النجاحات والتحكم في الوضع، حيث أصبح لها جيش منظم متكونا من عدة فيالق يزيد تعدادها على 25 ألف جندي بين الحدود الشرقية والغربية، كما أنه أدخلت إلى الساحة أسلحة جديدة ذات مفعول قوي أصبحت ترعب القوات الفرنسية، وهكذا تغير الوضع في فترة وجيزة.

ج- الخلاف بين اللجنة الوزارية وهيئة الأركان:

إن الانتصار السريع المحقق من طرف هيئة الأركان جعل اللجنة الوزارية تشعر بأن ذلك يعد طعنة في طرق تسييرها السابقة، خاصة وزير الدفاع، فبدأت تسعى لتحجيم صلاحيات هيئة الأركان وبدأت تتباطأ في إمدادها باحتياجات الجيش مع أن هيئة الأركان معروف عنها أنها كانت تتبع سياسة تقشفية حادة، وبالمناسبة أنني لازلت أذكر أنه في أحد الاجتماعات مع رئيس هيئة الأركان في بداية 1961: قال ردا على تقديم طلبات احتياجات الوحدات قائلاً: "إنه لم يصله أي شيء من الحكومة وإنه لما كلم وزير التسليح أجابه -حسب قوله- أن جنودك متعودين على السير حفاة وأنت تطلب لهم الجوارب..." عند ذلك أدركنا أن بوادر الخلاف بدأ، وكنا قريبي عهد الفوضى السابق.

وفعلا تحقق ذلك ولم يمر سوى وقت قصير حتى اجتمعت اللجنة الوزارية، وأصدرت أمرا إلى هيئة الأركان بنقل مركز قيادتها إلى داخل الجزائر، وهذا الأمر كما يقال " كلمة حق أريد بها باطل" فإنهم يعرفون استحالة تنفيذ ذلك الأمر من الناحية العملية، كما أنه لم يكن في فائدة الثورة، وإن تعريض تلك البنية الجديدة إلى التحطيم، لأن الدخول وتغيير مقر القيادة سيكلف مواجهة مع فرنسا وفتح جبهة ثابتة وفرنسا دائما تسعى إلى هدف واضح فإنها تجند كل قواتها لشله وتحطيمه مهما كلفها ذلك، كما أن تلك البنية التي أقامتها هيئة الأركان لا تزال طرية وسهلة العطب لأن عودها لم يصلب بعد حتى تقدر على الوقوف في خط دفاعي ثابت بمعدات الضعيفة بالنسبة لقدرات العدو لذلك فإن استجابت القيادة ونفذت الأمر فإنها إما أن تتحرك ومعها الوحدات المكونة حديثا، وقد تتعرض للتحطيم أمام طيران ومدفعية الجيش الفرنسي القوية، أو تتحرك القيادة دون الوحدات وتبقى الوحدات بيد اللجنة الوزارية، وقد تتعرض للتفكك السابق وإلى الفوضى، وأردفت ذلك بقرار ثاني بأمر الولايات بأن توقف كل اتصال مع هيئة الأركان وتتصل مباشرة بالحكومة، وهذا رأيت فيه هيئة الأركان مس واضح بصلاحياتها الذي يعطيها صفة العمومية أي هيئة الأركان العامة لجيش التحرير، كما أصدرت أمرا آخر يمنع هيئة الأركان من تجنيد جنود جدد لتعويض الخسائر اليومية في المعارك...

وفي يوم 21 جوان 1961 كانت طائرة فرنسية قامت بالإغارة على تجمعات اللاجئين الجزائريين وقتلت عدد منهم، وتعرضت

لمدفعية جيش التحرير فأسقطت وأسر الطيار، فثارت الحكومة التونسية وطلبت بتسليم الطيار وأيدت الحكومة المؤقتة الجزائرية طلبها وبدأت الضغوطات التونسية التي توصلت إلى حد قطع طرق الإمداد، وقامت بمحاصرة تجمعات اللاجئين، وحاولت هيئة الأركان معالجة الوضع بهدوء لكن الحكومة المؤقتة سدت كل الأبواب وأصبحت أكثر حدة من الحكومة التونسية، وكانت الخيارات أمام هيئة الأركان محدودة وللبحث عن مخرج لهذا المشكل.

دعا رئيس الأركان إلى اجتماع قيادة الوحدات وذكر أثناء ذلك الاجتماع أنهم أمام موقف صعب بعدما قطعت اللجنة الوزارية الاتصال بهم، وقامت بإذلالهم فلم يبق أمامهم غير الرجوع إلى الفوضى أو الاستقالة، وبعد مناقشة حادة عارض كل الحاضرين الخيارين، إلا أنه توصل إلى مخرج وهو تسليم القيادة وقتيا إلى كل من قائدي المنطقتين الشمالية والجنوبية وقائد قاعدة الإمداد «موسى بن أحمد المدعو مراد»، وتلك القيادة الوقتية هي التي تسلم الطيار الفرنسي إلى الحكومة المؤقتة.

د- تقديم استقالة هيئة الأركان:

وقدمت الاستقالة يوم 15 جويلية 61 « مع أن ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع غير الاستقالة » وتوجه القادة الثلاثة بعد أن تخلى عنهم الرابع وهو عز الدين إلى ألمانيا في ضيافة الودادية هناك.

وهذه تعتبر غاطة كبرى تقوم بها هيئة الأركان لأنه لا يحق لأي مقاتل أن يستقيل أثناء المعركة، واعتبر ذلك التصرف بأنه عمل انهزامي، وبذلك حققت اللجنة الوزارية مكسبا أنيا ووصلت إلى تحقيق جزء من هدفها.

وبدأت اللجنة الوزارية للحرب تبحث عن بديل وتوجه نظرها إلى الرائد موسى بن أحمد المدعو "مراد" الذي هو أحد الأعضاء المكلفين بتسيير هيئة الأركان بالنيابة، وعرض عليه تولي المنصب إلا أن الوقت الذي قدم له فيه العرض لم يكن مناسباً، فجاء العرض بعد أن عقدت القيادة المناوبة اجتماعاً بإطارات الحدود الشرقية، وكان ذلك الاجتماع حماسياً وموجهاً توجيهها عدوانياً ضد الحكومة المؤقتة وكان تحت رئاسة سي موسى مراد، الذي وجه تهماً خطيرة إلى أعضائها واصفا إياهم بكل الأوصاف المشينة وصور كل واحد منهم في صورة شيطان، وقد لقي تدخله تجاوباً من الحاضرين مما دفع به إلى التعهد بأن يعمل على أن تستقيم تلك الحكومة أو تتغير، وأنه حرم على نفسه التعامل معها...

ولم يكن يعلم بأن الحكومة ستقترح عليه تولي قيادة الأركان وحين قدم له العرض لم يرفض وطلب مهلة للتفكير، وهو يعلم أنه إذا قبل العرض فإنه لا يعترف به في الحدود الشرقية على الأقل، وتوجه إلى الحدود الغربية وكان يتكلم بأسلوب يختلف عن الأسلوب الذي تكلم به في السابق، ولقي بعض التأييد من إطارات لا وزن لها، ورد على الحكومة بالقبول، بعد أن كانت حدثت

معطيات جديدة وتجاوز ذلك العرض وقته، وكانت هيئة الأركان - رغم غيابها- لازالت تتحكم في زمام الأمور بوفاء أعضاء القيادة التي سلمت لها الأمور، وبعد قبول السيد مراد بالعرض أصبح مطارداً في المغرب ومعرض للمحاكمة، ولولا ماضيه الثوري وصداقته القديمة لرئيس الأركان المرحوم هواري بومدين لكان قد تعرض لمكروه.

اجتماع المجلس الوطني الرابع 9 أوت 1961

بدأ الاجتماع في جو مشحون رغم الإنجازات الضخمة التي تحققت منذ الاجتماع السابق، سواد في الميدان الدبلوماسي أو الميدان العسكري ويبدو أن الخلاف القائم بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة ألقى بظلالها على ذلك. وجعلت صورة المستقبل تبدو قاتمة أمام الجميع.

ولم تستطع تلك الإنجازات -كما أشرت سالفاً- رغم أن وزارة الخارجية كان أداءها على جانب كبير من التوفيق فأدخلت الجزائر إلى مناطق كثيرة من العالم، كما بلورت المفاوضات مع فرنسا وجعلتها تنتظر إلى استقلال الجزائر كحتمية وإرادة لا مفر منها.

وفي الميدان العسكري أصبحت للجزائر وحدات منظمة
يحسب لها حسابها كما استطاع بعض الإطارات الدخول إلى
الجزائر ويعيدون تنظيم الولايات التي كانت على حافة الانهيار،
كما أعطت نفسا للعمليات العسكرية.

كل هذا لم يأخذ مكانه بين المجتمعين، وانصرفوا إلى تكوين
كتل: الأركان العامة وهي أضعف كتلة تأتي بعدها كتلة الحكومة
المؤقتة ثم الكتلة الواسعة هي كتلة الناقمين على الكتلتين، وظهر
على رأس الكتلة الأخيرة بن يوسف بن خدة مستغلا الخلاف بين
الحكومة وهيئة الأركان ويراه حسب تعبيره خلاف بين العسكريين
لا شأن للآخرين فيه، وتظاهر بالتأييد والتلاعب بين الفئتين
واستطاع أن يجد فيه كل طرف مبتغاه "أملا استغلاله" واستطاع
بذلك أن يزيح فرحات عباس ليجلس مكانه بموافقة الطرفين، لكنه
لم يلبث بعد أخذ مكانه إذ انحاز إلى الجناح "العسكري" في
الحكومة المؤقتة.

أما المداولات فكانت منصبة كلها نحو موضوع المفاوضات
مع فرنسا ويذهب البعض إلى أن سير المفاوضات المشجع هو
الذي أثر بطريقة خفية في إزاحة فرحات عباس لأنهم كانوا
ينظرون إليه على أنه يعتد برأيه وقد يعطي بعض الالتزامات
للفرنسيين دون أخذ رأي بقية الأعضاء لذا وقع تأييد بن خدة لأنه
طبيع ولا يأخذ أي قرار إلا بالرجوع إلى رفقاءه، كما أن ذلك
ينسب إلى المرحوم بوصوف هو صاحب تلك الفكرة.

ومما هو ملفت للنظر أنه لم يتعرض أي متدخل إلى الخلاف بين اللجنة الوزارية للحرب وهيئة الأركان، وحتى قائد الأركان لم يأخذ الكلمة وترك نائبه يتكلمان " منجلي وقايد أحمد » وكان تدخلهما تدخلا هجوميا على اللجنة الوزارية ولم يكن هناك رد، ف شعر أعضاء هيئة الأركان بتجاهلهم فتجاهلوا هم أيضا الاجتماع وغادروا قبل نهاية الجلسات متجهين إلى ألمانيا لمتابعة الضيافة عند الودادية.

وانتهى الاجتماع يوم 27 أوت 61 بتعيين بن يوسف بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة.

ورغم تكوين حكومة جديدة فإن الخلاف الذي كان قائما مع هيئة الأركان استمر مع مسيري هيئة الأركان بالنيابة، ووجهت برقية ثانية في شهر سبتمبر 1961 إلى الولايات تحثهم عن عدم الاتصال لا سلكيا بهيئة الأركان، كما توجه رئيس الحكومة المؤقتة الجديد إلى الحدود الشرقية لمناقشة الوضع مع مسيري هيئة الأركان في إنشاء هيئة أركان في الغرب وأخرى في الشرق وذلك من باب جس النبض لأن تلك الفكرة سبق وأن جربت وثبت فشلها، إلا أن رئيس الحكومة استقبل استقبالا فاترا وأجيب على اقتراحه بأنه ليست لهم صلاحيات لمناقشة ذلك وأن هيئة الأركان المعينة من طرف المجلس الوطني هي المخولة قانونا بذلك، « القيادة المستقلة ».

ومن أخطاء الحكومة المؤقتة أنها لم تقبل الاستقالة وكذلك لم
تطلب من المجلس الوطني الذي كان مجتمعا تعيين قيادة جديدة أو
تقدم ورقة عمل لدراسة الموضوع...

وهذه الثغرة هي التي تركت هيئة الأركان تتراجع عن
استقالتها متى شاءت.

وفعلا ففي أوائل نوفمبر 1961 رجعت قيادة الأركان إلى
مقرها وهي أقوى من ذي قبل. وأصبح رئيس الحكومة الذي
دعمته هدفا رابعا لها بعد " كريم وبن طوبال وبوصوف " وذلك ما
سيتم في الاجتماع القادم.

وعلى كل فإن ذلك الخلاف رغم خطورته فإنه بقي على
مستوى القيادة، ولم يكن له تأثير كبير لا على المقاتلين ولا على
العاملين في الميدان السياسي، وكانت العمليات مستمرة
والمفاوضات مع فرنسا متواصلة، ولعل فرنسا في ذلك الوقت لم
تكن هي في وضع أحسن من الجزائريين، فكانت حركة العصيان
في الجيش والوضع الاجتماعي متدهور ويهدد في الحكومة
الفرنسية، ولعل ذلك هو الذي ترك كل طرف يجد ليصل إلى حل
ينهي به مشاكله.

ودخلنا سنة 62 بأذيال تلك المشاكل ومشاكل من نوع آخر
أقرزتها المرحلة الانتقالية.

المرحلة الانتقالية

19 مارس 5 جويلية 1962

"قصة 105 أيام"

المفاوضات مع فرنسا:

بعد مرور حوالي سنة ونصف على اندلاع الثورة المسلحة بدأت فرنسا تسعى -خفية- إلى الاتصال بجهة التحرير، وتم ذلك فعلا ووقع أول اتصال في القاهرة يوم 2 أبريل 1956، سعت إلى ربطه الحكومة المصرية. وكان ذلك بين رئيس البعثة الخارجية المرحوم محمد خيضر، ومبعوث الحكومة الفرنسية، وهو شخصية بارزة في الحزب الاشتراكي الفرنسي الحاكم في ذلك الوقت. ويدعى جوزيف بيقار BEGARRA، وكان اللقاء عبارة عن جس نبض؛ وفي نهاية نفس الشهر تم لقاء في الجزائر العاصمة مع نفس الشخص نظمه أحد مؤيدي بن خدة (27) "الذي أصبح رئيس الحكومة المؤقتة فيما بعد" وكان لنفس الغرض ولم تكن نتيجته تختلف عن السابق. وإنما كانت فرنسا تسعى إلى خلق شرخ بين أبناء جبهة التحرير؛ ولم تكن جادة في أي من اللقاءين.

ومع ذلك فلم تنقطع الاتصالات وبقيت مستمرة على الدوام حتى وصلت إلى مرحلة المفاوضات، فقد تم اتصال في بلغراد ثم في روما ثم في القاهرة ثانية، إلى أن جاءت سنة 59 حيث أعلن الرئيس ديغول بعض ملامح سياسته في خطابه يوم 16 سبتمبر،

لكن ما قاله كان بعيدا كل البعد عن مطلب الثورة الجزائرية. لكن الجبهة لم ترد أن تفوت اية فرصة ولبت النداء. ففي 4 جوان 1960 وصل وفد جبهة التحرير إلى مدينة "مولان" الفرنسية. واستقبل استقبالا غير لائق؛ وكانت فرنسا من ذلك تريد أن تظهر للوفد بأنه ليس وحده على الساحة وليست له سلطة على كل المقاومين، واعلموا بأنه يوجد وفد آخر هنا من المقاتلين الحقيقيين، ويقصدون بذلك الجماعة التي ذهبت من الولاية الرابعة للمفاوضة، ورجع الوفد خائبا بعد مدة أربعة أيام قضاها في فرنسا.

وبعد ذلك توقف كل اتصال، وركزت فرنسا على سياسة الحرق آملّة أن تقضي على الثورة، إلا أنها قوبلت بصمود ومقاومة، فأعادت فتح الصفحة من جديد في شهر فيفري 1961 وكان قبل ذلك أجرى الرئيس الفرنسي استفتاء عاما في فرنسا حول تقرير المصير للجزائريين وأجابه الفرنسيون بالموافقة. وبذلك بدأت المفاوضات فعلا في مدينة لوسيرن LUCERNE بسويسرا. مع أن فرنسا لم تكلف أي شخص له مسؤولية رسمية في الحكومة، وكلف الرئيس الفرنسي أحد أصدقائه الذي يلتمس فيه القدرة والكفاءة على التفاوض ولم يكن ذلك غير جورج بومبيد والذي كان يرأس بنكاً خاصاً. وفي ذلك اللقاء ظهرت نقط الخلاف بوضوح وتم تصنيعها كما يلي:

-فرنسا تسعى إلى إعطاء الجزائر حكما ذاتيا فقط.

-الجزائر تطالب بالسيادة الكاملة.

فرنسا تريد عزل الصحراء عن الجزائر بأنها "ملك مشاع".

-الجزائر ترفض كل تخلي عن أي جزء من الجزائر.

فرنسا تتادي بمائدة مستديرة تظم جبهة التحرير وحركة
ميصالي والحزب الشيوعي -وبني ميزاب والقبائل والأوروبيون.
الجزائر تقول هناك مفاوضات واحد وشعب واحد وأقلية
أوروبية.

فرنسا تريد هدنة.

الجزائر تطلب بوقف القتال وتقرير المصير.

وهكذا جاهر كل طرف الطرف الثاني بنواياه، وبعد مداولة
يصل المتفاوضون إلى طريق مسدود. لكن الجانب الجزائري دعم
دعما كبيرا بالحركة الجماهيرية التي تمثلت في مظاهرات 11
ديسمبر فتغيرت المعادلة، وجعلت موقف فرنسا يلين ويرجع إلى
الواقع.

بداية المفاوضات الرسمية:

في 30 أبريل 1961 أعلنت كل من الحكومة المؤقتة
الجزائرية والحكومة الفرنسية بدأ المفاوضات يوم 7 أبريل 1961
بمدينة ايفيان. وبذلك أصبح الاتصال رسميا، وكان ذلك الإعلان
دفع بغلاة المعمرين والمغامرين إلى القيام بحركة انقلابية ضد
حكومة فرنسا. وكان ذلك يوم 22 أبريل 1961 وكان على رأسها
أربعة جنرالات في الجيش الفرنسي وهم: شال-جوهو-زيلار-
سالون - وهكذا أصبحت فرنسا مهددة بالفوضى. وهذا ما دفع

بسياسيتها لحسم الموقف، وبعد حوالي سنة من التفاوض مع الوفد
الجزائري المكون من:

-المرحوم كريم بلقاسم رئيسا.

-عبد الله بن طوبال.

-سعد دحلب.

-امحمد يزيد.

وكان على رأس الوفد الفرنسي لوي جوكس مدعما بمجموعة
كبيرة من المتفاوضين. وتم الاتفاق يوم 18 مارس 1962.

وكان قبل ذلك أي يوم 22 فيفري 1962 قد اجتمع المجلس
الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس على أن يزكي مسيرة
المتفاوضين. وحضر الاجتماع 33 عضوا من أصل 71 عضوا،
وشارك في التصويت بالحضور أو بالوكالة 49 عضوا وكان
لصالح الخطوط العامة للاتفاقية 45 صوتا مقابل أربعة أصوات
الذين كانوا هم: هواري بومدين -علي منيجلي- قائد أحمد-
ومختار بوعيزم، والثلاثة الأوائل أعضاء هيئة الأركان العامة
والأخير عضو من الولاية الخامسة، وكانت المصادقة تمثل 5/4
المجلس وهو عدد كاف للموافقة.

ومن الجدير بالذكر وكلمة حق لا بد من قولها هو أن المرحوم
كريم بلقاسم قد أدار المفاوضات بكفاءة نادرة يستحق عليها كل
إعجاب وتقدير.

البنود الأولى من الاتفاقية:

تم الاتفاق على أن يبدأ تنفيذه في التاريخ المتفق عليه، وكانت البنود حسب الترتيب التالي:

1- إيقاف القتال

2- تكوين هيئة تنفيذية مؤقتة تشرف على الاستفتاء وتسيير شؤون البلاد لغاية إعلان نتائج الاستفتاء.

3- تكوين قوة محلية "ضخمة" تحافظ على الأمن وتتكفل بتكوينها فرنسا.

أ- الهيئة التنفيذية:

كانت الهيئة التنفيذية مكونة من 12 عضوا يشارك فيها الجانب الجزائري "جبهة التحرير" بخمسة أعضاء وثلاث من الأوروبيين المقيمين بالجزائر، والباقي من الجزائريين المحايدين حسب المفهوم الفرنسي وكانت كما يلي:

الرئيس	عبد الرحمن فارس
نائب الرئيس	روجي روت أوروبي
الشؤون العامة	شوقي مصطفى ج ت
الشؤون الاقتصادية	بلعيد عبد السلام ج ت
الشؤون الزراعية	أحمد الشيخ محاييد
الشؤون المالية	جون منوفي أوروبي

- الشؤون الإدارية عبد الرزاق شنتوف ج ت

- الأمن العام عبد القادر حصار محايد

- الشؤون الاجتماعية بومدين حميد ج ت

- الأشغال العامة شارل كونين أوروبى

- الثقافة الشيخ إبراهيم بيوض محايد

- البريد محمد بن تفتيفة ج ت

وكانت لتلك الهيئة صلاحيات تشبه إلى حد كبير صلاحيات الحكومة، على أن تبقى الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية بعيدة عن السلطة، واختير أفراد تلك الهيئة بعناية فائقة من كلا الطرفين، وكل له حساباته ففرنسا كانت ترى فيها نواة معتدلة" لجزائر الغد، والحق يقال أنها وفقت على المدى البعيد. أما الجانب الجزائري - أعني الحكومة المؤقتة - فكانت تترجى منها أن تساعد على الوقوف في وجه خصومها، وتسهل عليها استلام السلطة، بهدوء بعد الاستقلال في جزائر الغد المستقلة، فإنها لم توفق كما وفقت فرنسا... ووضع على رأس تلك الهيئة رجل يعرف بأنه ينتسب إلى البرجوازية الصغيرة المتشعبة بما يسمى "بالحضارة الغربية"، وسبق أن عرض عليه الجنرال دي غول الدخول في الحكومة سنة 58، لكن جبهة التحرير حذرتة بل وهددته بأن يلقي مصير "علي شكال" - الذي اغتيل قبل ذلك بجانب رئيس الجمهورية - ومن ذلك التاريخ أصبح له رجل هنا ورجل هناك، حتى أنه أوقف من

طرف فرنسا لبعض الوقت بتهمة مساعدة جبهة التحرير، ويذكر البعض إلى أن توقيفه كان ضمن خطة، وتحضيرا لإسناد منصب إليه دون معارضة، واستطاع في تلك الفترة القصيرة أن يترك بصماته على سير البلاد، وخاصة ميدان الإدارة، والتي لا تزال آثاره لم تمح إلى اليوم. والتي لا تزال تخلق التنافر بين الجزائريين وعدم اختيار طريق واضح في ذلك الشأن.

ب- القوة المحلية:

إن القوة المحلية تكونت من حوالي 60 ألف جندي كلهم من الجنود الجزائريين الذين كانوا يعملون في الجيش الفرنسي من متطوعين ومحترفين ومجندين في إطار الخدمة العسكرية؛ وسلحوا تسليحا جيدا "على أن يكونوا في المستقبل نواة الجيش الجزائري"، ودعموا بضباط فنيين من الفرنسيين وبعض الجزائريين. كما كان على هؤلاء أن يفرزوا من بينهم مجموعة تقوم بدور الشرطة.

ولا يفوتني هنا إلى أن هذه النقطة بالذات كانت محل خلاف حاد بين السياسيين وقيادة هيئة الأركان العامة، حيث سحبت هيئة الأركان ممثلها من المفاوضات. وقامت الحكومة المؤقتة بتعويضه بأحد الضباط الموالين لها. ومن ذلك التاريخ بدأ الخلاف يستفحل ويتراكم، وبدأت الكتل في الظهور والتبلور داخل القيادة الجزائرية والتي أصبحت كما يلي:

-الحكومة المؤقتة

-قيادة الأركان

-قادة الولايات الستة.

-مجموعة الخمسة المسجونين "وهؤلاء تيارات".

وكان لكل من هؤلاء مبرراته، وكما أشرت سابقا -لا يشك في وطنية اي طرف أو اتهامه بالعمل لغير صالح البلاد.

فالحكومة المؤقتة غامرت ودخلت في مفاوضات شاقة مع العدو وعملت كل ما في وسعها لتحصل على أكبر تنازل ممكن، وتسعى لحقن دماء الجزائريين.

أما هيئة الأركان فبعد سحب مندوبها من المفاوضات، وتجاهل الحكومة المؤقتة لها، فإنها كانت ترى بأن المفاوضات تسير نحو سرقة كفاح الشعب. وكانت حجتها تتمثل في تعنت وتصلب الوفد الفرنسي حول:

-تكوين القوة المحلية الذي يسعى إلى تكوينها من الخونة وعملائه يسيطر بها على البلاد بطريقة أخرى.

-حرصه على البقاء في قاعدة مرسى الكبير ورقان لمدة طويلة، "وكانوا يرون في ذلك تكوين قاعدة جوسسة رسمية".

-وفرضه تسريح جيش التحرير وتفكيكه على مراحل.

-وضع بلدية الجزائر ووهران تحت نظام خاص، يسيره أوروبي.

هذا ما جعل هيئة الأركان تقوم بجملة من الهجومات على الحكومة المؤقتة، وصلت إلى حد اتهامها بالخيانة العظمى، وقامت بإعطاء أوامر بتكثيف العمليات العسكرية.

وردت الحكومة المؤقتة على ذلك بقطع الإمداد على الجنود المرابطين بالحدود والذي كان عددهم حوالي 35 ألف جندي.

لكن هيئة الأركان كانت أخذت الاحتياط لذلك ولم تتأثر بتلك المقاطعة. كما أنها كثفت من اتصالاتها بقيادة الولايات، وجماعة الخمسة لاستمالتهم إلى جانبها.

ونجحت بعض الشيء منذ البداية خاصة مع الخمسة الذي كان لبعضهم حسابات قديمة منها ما يرجع إلى تجاهله في اجتماع الصومام سنة 56 ويضعون جزءا كبيرا من ذلك التجاهل على عاتق المغفور له كريم بلقاسم.

إننا نلمح ذلك التنافر جليا في أول لقاء يتم بين الخمسة بعد خروجهم من السجن يوم 20 مارس بأحد أعضاء الحكومة في تونس حيث قال لهم المرحوم خيضر "بدل العناق والترحيب- هي ذي العصابة القذرة!" فأجابه أحدهم بهدوء "إنكم متعطشون إلى السلطة فخذوها.."

وهكذا بدأ الصراع يطفوا على السطح ويتوسع يوما بعد يوم. وتملك الرعب مجموعة من الإطارات، ونادت بالسرعة لانعقاد المجلس الوطني؛ وكان كل من الخمسة وقيادة الأركان ضد ذلك لأنهم كانوا يرون وأنه من صنع الحكومة المؤقتة. لكن لم يكن لأولئك المعارضين من خيار غير القبول بذلك لأنهم إن هم

رفضوا المجلس الوطني ورفضوا الحكومة المؤقتة فماذا يبقى لهم؟

ورجحت فكرة انعقاد المجلس الوطني، وبدأ كل يعمل على كسب الأنصار وبدأ نجم الحكومة المؤقتة يذبل يوما بعد يوم، خاصة وأن الخمسة وهم أعضاء في الحكومة يوجهون لها التهم وكانت هيئة الأركان بجانبهم في هذه النقطة، وأصبحت الحكومة المؤقتة غير قادرة على التنسيق حتى بين أعضائها.

وتوسع الخلاف والتنافر بين الخمسة وبدأ واضحا عندما تقابلوا في الحدود المغربية مع بعض قادة الوحدات حيث شعر بعضهم بأن أحد منهم مفضل "أحمد بن بلة" على الآخرين واعتبر بعضهم بأنه مرافق فقط، وكذلك الشأن في الحدود التونسية، وزاد الوضع تعقيدا عندما وصلت رسالة دعوى من الرئيس عبد الناصر -دون أن تمر على الحكومة المؤقتة- وسارع بن بلة لتلبية الدعوة وأيده آيت أحمد، لكن لم يلبث أن شب خلاف آخر، عند كتابة بيان صحافي مشترك لتأييد القضية الفلسطينية حيث ألح بن بلة على ذكر كلمة الثورة "العربية" في الجزائر وعارض ذلك آيت أحمد، وأراد حذف كلمة "عربية" وتحدها بن بلة بكلمته المشهورة عند مقابلة بورقيبة نحن عرب وكررها ثلاث مرات.

وكانت هيئة الأركان تستغل في كل ذلك، وتوظفه توظيفاً جيداً، كما أنها استغلت دخول اللاجئين لتسرب الأسلحة والإطارات إلى داخل الجزائر تحسباً لما سيحدث سواء من فرنسا أو من خصومها.

بعد تلك الصراعات الخفية أحيانا والظاهرة أحيانا أخرى
وبعد اتصالات مكثفة توصل في شهر ماي إلى الاتفاق على عقد
المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وتم الاتفاق على تكوين لجنة تحضيرية لتحضير الوثائق
وكانت اللجنة مكونة من السادة:

أحمد بن بلة-أحمد يزيد-محمد الصديق بن يحي-مصطفى
الأشرف-رضا مالك-محمد حربي-عبد المالك تمام. ووزعت في
أفواج عمل كما يلي:

-رضا مالك-مصطفى الأشرف، تحديد طبيعة الثورة "وكان
يقصد بها الجانب الأيديولوجي والتاريخي للثورة".

-محمد بن محي-محمد حربي: السياسة الاقتصادية
والاجتماعية والعلاقات الخارجية.

-عبد المالك تمام: خطة تنظيم الحزب "وهو المحور
الرئيسي".

وبدأت اللجان في العمل، واملهوا مدة 10 أيام "وهي مدة غير
كافية" وأنهى كل فوج عمله في الوقت المحدد، وعقدت جلسة
عامة، قدم كل فوج فيها ملخص عن عمله. وكانت تلك العروض
عبارة عن حصيلة مفككة، عديمة الربط فيما بينها، تصل في
بعض الأحيان إلى التناقض والتنافر، لعدم وجود توجيه موحد،
وعدم توفر أي واحد على سلطات التغيير أو التنسيق. وتم ذلك
العمل كله "بلغة فولتير" وعملت الترجمة فيه فيما بعد عمله

الاجتماع الخامس والأخير للمجلس الوطني لثورة (*)

قدم ذلك العمل غير المتكامل وغير المتجانس - كما قلت - إلى الاجتماع المنعقد يوم 25 ماي 1962 بطرابلس -ليبيا- وبدأت الجلسة الأولى برئاسة: محمد الصديق ومساعدة: علي كافي وعمر بوداود، في جو يسوده هدوء مصطنع، مملوء بالشك والريبة في كل شيء؛ وكانت التدخلات محدودة التقريرين الأوليين، ما عدا تدخل المرحوم فرحات عباس الذي وصف التقريرين بأنهما "توع من الشيوعية غير المهضومة جيدا" ولم يلتفت أي واحد لذلك التجريح أو يعترض عليه، وكأنه لم يقل شيئا لأن النفوس كانت كلها مشرئبة ومتشوقة إلى التقرير الثالث، ووقع التصويت وكان بالإجماع، حتى فرحات عباس صوت بالموافقة. لأنه حسبما يظهر وأن الجميع كان على قناعة بأن الذي يأخذ السلطة يتصرف كما يشاء حسب قناعته وميوله، وتبقى القرارات حبرا على ورق...

وانتقل إلى التقرير الثالث -وهو صلب الموضوع- حول إعادة تنظيم جبهة التحرير وقيادتها، أو السلطة المقبلة في الجزائر المستقلة، والتي ستحل محل المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة.

(*) رئاسة الجلسة كانت كما يلي: محمد الصديق بن يحي رئيسا ومعه علي كافي وعمر بوداود.

وكانت عدة طروحات واشتد الخلاف، ورفعت الجلسة وكونت
لجنتين لتقديم اقتراحين، وكان الاقتراح الأول قدمته كتلة بن بلة
والاقتراح الثاني قدمته كتلة المرحوم كريم بلقاسم.

وكان الأول كما يلي: يتكون المكتب السياسي من سبعة
أشخاص هم: محمدي السعيد -الحاج بن علا-أحمد بن بلة-آيت
أحمد-محمد بوضياف-محمد خيضر-بيطاط رابح.

وقدم للتصويت فحصل على 33 صوتا من 66 وبعد نتيجة
التصويت أعطى بوضياف وآيت أحمد رفضهما المشاركة.
وحجتهما أنهما لم يستشارا وثارَت ضجة في القاعة ورغم ذلك
قدم اقتراح المرحوم كريم بلقاسم الذي كان كما يلي:

-جماعة 22 زائد

-عبد الله بن طوبال

-عبد الحفيظ بوصوف

-محمد بوضياف

-بيطاط رابح

-آيت أحمد حسين

-محمد خيضر

-أحمد بن بلة

-كريم بلقاسم

-سعد دحلب

ورغم اضطراب القاعة إلا أنها تقدمت للتصويت وحصلت على 31 صوتا من أصل 66. وبعد ذلك تطور الوضع إلى تبادل التهم والكلمات النابية، وأصبح الجو غير قابل لمواصلة الاجتماع، ودخل اليأس إلى القلوب وفتح طريق الانسحاب من طرابلس، وكان أول المنسحبين رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة متوجها إلى تونس وهكذا تواصلت حلقات المنسحبين وكان أغلبهم من مؤيدي كريم.

وكانت كتلة بن بلة قد استغلت ذلك، وتوسعت من 33 إلى أربعين عنصرا، وأعلنت وحدها المكتب السياسي الذي حل محل المجلس الوطني للثورة.

وكما هو ملفت للنظر فإن كريم بلقاسم ومحمد بوضياف دخلا إلى الجزائر مباشرة مع أن اتفاقية إيفيان تمنع دخول الحكومة المؤقتة قبل الاستفتاء لكن فرنسا تغاضت عن ذلك، واتصل كريم بالحاكم العام وأبلغه أنه في إجازة خاصة.

كما أن المجموعة الباقية في طرابلس وضعت محضرا بما جرى وتم إمضاؤه من طرف 39 عضوا من الحاضرين، وكان المحضر كما يلي:

"نحن أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمعون في طرابلس في دورة 27 ماي 1962".

بما ان عقد الاجتماع بدعوة من الحكومة يوم 25 ماي ووقعت الموافقة على جدول الأعمال... وجرى تبني النقطة الأولى والثانية بالإجماع... وتم تعيين لجنة الاختيار القيادية السياسية...

وتمكنك من الخروج بقائمة تصلح لقيادة البلاد... لكن مغادرة رئيس الحكومة طرابلس ليلة 6-7 جوان دون إيلاغ المجتمعين واضعا المجلس أمام وضع يستحيل معه إنهاء الجلسات في وضع عادي" (28).

هكذا انتهى اجتماع طرابلس والذي هو آخر مؤتمر يعقد في عهد الثورة المسلحة وبالإضافة إلى ما ذكر ظهر عنصر جديد في أداء الهيئة التنفيذية حيث أعلن السيد شوقي مصطفى -رئيس كتلة جبهة التحرير- يوم 17 جوان أنه تم الاتفاق مع: بيار سوزين رئيس منظمة الجيش السري الإرهابية بتوقيف العمليات الإرهابية مقابل العفو عن الجرائم المرتكبة من أعضاء الجيش السري بعد 19 مارس 1962، واشتركهم بفعالية في القوة المحلية وفي الشرطة. وهذا الاتفاق أيده بعض أعضاء الحكومة المؤقتة، وسارع محمد خيضر وأحمد بن بلة إلى معارضته والتدبير به من القاهرة ويقول مصطفى أنه استشار الحكومة المؤقتة ولقى منها الموافقة، كما استشار بصفه فردية أحمد بن بلة وآيت أحمد وخيضر ولم يعارض أحد منهم ذلك. لذا تفاجأ بالمعارضة التي ظهرت بعد الإعلان عن الاتفاق.

وكان رد فعله ورفقائه من ممثلي الجبهة في السلطة التنفيذية إلى تقديم استقالة جماعيا. لكن عبد الرحمن فارس -الرئيس- قرر مواصلة النهج وتنفيذ الاتفاق ووافق يوم 22 جوان على دخول أول دفعة من المتطربين إلى الشرطة المحلية، وكانت الدفعة الأولى تتكون من 225 فردا وهم كلهم من أنصار سوزيني

ووزعوا في وسط البلاد وغربها. وهكذا ضخم هذا الموضوع بحق أو بغير حق. وبدأت كتلة العداء إلى الحكومة المؤقتة تتضاعف، وتوغلت قوات الأطراف المضادة لها في كثير من المدن...

وفي الجانب الآخر فإن القادة المنصرفين من طرابلس بدأ كل منهم في تقوية صفه وتعزيز موقعه. وكثرت الاتصالات واللقاءات على كافة المستويات، وأصبح الجو جاهزا للانفجار في أية لحظة. وكان كل طرف يكيل للطرف الآخر كتلة من التهم وتضخيم كل حركة وترجمتها ترجمة تصب في شحن الوضع وتأزمه، وانتقل الوضع إلى التحضير للمواجهة المسلحة التي أصبحت بواردها تطفوا على السطح. وكانت الخطوة الموالية هي التسابق على التجنيد وجمع الأسلحة سواء من الداخل أو الخارج.

وهذا ما دفع ببعض الولايات إلى فتح الأبواب على مصراعيها -دون دراسة أو ترو- أمام الجنود الذين أسروا أثناء الثورة، ومن المقاومين الذين كانوا في السجون وغيرهم لينخرطوا من جديد أو لأول مرة، داخل صفوف جيش التحرير وتوسع الوضع ليشمل حتى أولئك الذين كانوا لاجئين في تونس أو المغرب أو الذين كانوا عمالا في أوروبا. بل ووصل إلى دمج بعض أفراد القوة المحلية "من الجزائريين العاملين في الجيش الفرنسي". وبذلك ارتفع تعداد جنود الولايات ارتفاعا مذهلا، وأصبح من المتعذر معرفة العدد والسيطرة عليه.

رغم ذلك التصعيد المتواصل فإن الاتصال بين القيادات لم ينقطع، وكان الأمل لا يزال قائما في احتواء الوضع، أو التخفيف من حدته، وانسحب بعض أعضاء الحكومة المؤقتة، وانحصر الوضع في كتلتين "سميت فيما بعد بكتلة ثلسمان وكتلة تيزي وزو" وكان يتزعم الكتلة الأولى؛ بن بلة مدعما بالسيد محمد خيضر وهياة الأركان ومعهم الولاية الأولى والسادسة والخامسة.

أما الكتلة الثانية فكان يتقاسم الزعامة فيها كريم بلقاسم وبوضياف وآيت أحمد. ومعهم الولاية الثانية والثالثة والرابعة وتتعاطف معهم إلى حد كبير فيديرالية فرنسا.

وكانت الكتلة الأولى قد استولت على خط المرتفعات لتؤمن بذلك دخول قواتها المرابطة على الحدود الشرقية والغربية وحتى الجنوبية كما أن قيادة الأركان كانت منذ 19 مارس وهي تدس في عناصر مختارة داخل اللاجئين لتؤمن الدخول لباقي القوات.

أما الكتلة الثانية فكانت غير متماسكة رغم ما كانت تتمتع به من امتياز باستيلائها على مناطق حساسة من الوطن، وكان كثيرا ما يتسرب إلى بعض أعضائها التردد والحسم في الموقف؛ مثل ما كانت عليه الولاية الثالثة، التي لم تكن مستعدة للمواجهة المسلحة.

كما ان هذه الكتلة بمجملها كانت قواتها المسلحة ضعيفة التكوين ومهلهلة التدريب والتنظيم مما يصعب عليها الصمود في وجه القوة الأولى. وذلك ما وقع فعلا في أول صدام.

كما أنه كان يصعب السيطرة عليها، لأنها خليط من الجنود وشبه الجنود، وكان غالبا ما يصل تصرف بعضهم إلى كثير من الأخطاء التي تحط من احترام وتقدير الناس لهم.

وفي يوم 6 أوت 1962 قام احمد بن بلة بخطوة جريئة، ووصل إلى مدينة قسنطينة واجتمع بقيادة الولاية الثانية في جو مشحون ودخل معهم في حوار شاق بالمناورة والمساومة وصل في النهاية إلى فتح ثغرة في صفهم، واستطاع إقناعهم وإسناد مناصب لهم؛ ووزعهم على قسمين كلف ثلاثة (29) منهم بإعادة تنظيم جبهة التحرير، واثنين بإعادة تنظيم جيش الولاية. مع العلم بأن جيش الولاية لم يكن الوحيد في قسنطينة وإنما كان هناك جيش آخر تابع للقيادة العامة وهو الجيش الذي كانت تعتمد عليه كتلة أحمد بن بلة، وكانت له قيادة أخرى (30) ويلمس من تلك الخطوة وأهدافها الخفية هي تحييد الولاية الثانية من النزاع، وتبقى الولاية الرابعة وحدها لأن الولاية الثالثة كانت منذ البداية مترددة، وذلك ما حدث فعلا - فيما بعد - ولم يرض عن ذلك الاتفاق الإطارات الصغرى والجنود، وبدأوا يقومون بتصرفات استفزازية تطورت إلى تعديات وأعمال نهب ولعل ذلك راجع إلى التذمر وروح الانتقام والغبن الذي سيطر على نفوسهم... كما أن تلك العدوى سريعا ما انتقلت إلى الولاية الرابعة، وكانت تقام حواجز على الطرق يقوم أفرادها بتصرفات شاذة مثل توقيف بعض السيارات وطلب من ركبها الاستظهار بأوراق الزواج في حالة وجود امرأة بجانب صاحب السيارة فغالبا ما توجه له تهمة الزنى ويقام عليه الحد وكذلك الشأن في شارب الخمر حيث كان قائد الحاجز يصدر

الحكم ويأمر بالتنفيذ في الحال، كما كانت دوريات تجوب الشوارع وتطلب من التجار دفع مبالغ مالية لسد نفقات الجيش، مع أن الولايات (31) الثلاث 2 و3 و4 قد تلقت في شهري أبريل ماي أربع مليارات من الفرنكات الفرنسية القديمة من فدرالية فرنسا. وكل هذا شهر به وبولغ في التشهير لشحن الرأي العام للعمل ضدهم.

وهكذا فإن الوضع يزداد كل يوم تازما حتى وصل إلى نقطة لم تكن تستحق ذلك التصعيد، وهي أنه بعد أن ظهرت قوائم الترشيحات للمجلس التأسيسي يوم 19 أوت 1962 ثارت الولاية الرابعة بغضب على وجود بعض الأسماء، وكانت الأسماء الثلاثة فقط مرشحة في العاصمة وهم: عبد الرحمن فارس والشيخ خير الدين والسيدة شنتوف، ووجهت الولاية لهم تهما وتجريحا جعلتهم غير أهل للترشيح.

وزاد الوضع تعقيدا الاشتباك الذي وقع يوم 20 أوت في أعالي العاصمة بين أفواج يوسف سعدي "جنود المنطقة المستقلة" وجنود الولاية الرابعة؛ "ولعل ذلك كان بدس من كتلة أحمد بن بلة". وتوسعت شقة الخلاف وأعلن المكتب السياسي تأجيل الانتخابات وقامت مظاهرات في العاصمة منادية بشعار: "سبع سنوات بركات والجيش إلى الثكنات".

وفي يوم 30 أوت 1962 وقع اجتماع في مدينة بوسعادة ضم الولاية الأولى والثانية "بقيادتها الجديدة" والخامسة والسادسة وهيأة

الأركان "تحت قيادتها" وتقرر الزحف على العاصمة، وكان الهجوم على جبهتين من الجنوب ومن الغرب.

وكان هجوم الجنوب على محورين محور على طريق قصر البخاري بقيادة قائد الولاية السادسة ولم يصطدم مع أفراد الولاية الرابعة، أما المحور الثاني فكان على طريق سور الغزلان بقيادة الولاية الأولى، ولقي هذا المحور مقاومة وسقط هناك عدد من الضحايا من الطرفين؛ وكان ضحايا الولاية الرابعة أكثر من غيرهم، لكن لم يكن عدد الضحايا بالقدر الذي ذكره بعض الكتاب (32).

أما المحور الغربي والذي كان "نظريا" بقيادة الولاية الخامسة والذي كان مجهوده الرئيسي على الطريق الرابط بين الجزائر ووهران فإنه وقعت فيه مناوشة ليست لها أهمية كبرى.

وفي يوم 9 سبتمبر 1962 دخلت القوات الحليفة لأحمد بن بلة العاصمة بعد انسحاب جنود الولاية الرابعة الذين كانوا وحدهم يقفون متصددين للهجوم، وهكذا انتصر طرف على الآخر، لكن المشاكل لم تحل، وكنتم الغضب وبقي يتفاعل، وكان ينفجر بين فترة وأخرى؛ فانفجر في شمال قسنطينة بعد ذلك بقيادة محمد بوضياف ثم في بلاد القبائل بقيادة آيت أحمد بعد توقف محمد والحاج. ثم شعباني محمد في الصحراء ثم فتحت المرحلة الأولى بما قام به قائد أركان الجيش الطاهر الزبيري... ولم يكن ذلك كله إلا نتيجة لعدم مجابهة المشاكل وحلها التي تطورت إلى شعور بالظلم؛ ولا يمكن أن ننسى عملية 19 جوان 1965 والتي قلبت

كل الموازين وهي تستحق موضوعا مستقلا، ويتعرض فيه لما له وما عليه، وكيف اجتمع أولئك الأعداء بالأمس إلى أصدقاء أثناءه، ثم لم يعد وقت طويل حتى أصبحوا أشد عداوة من ذي قبل.

لكن ما يؤلم هو أن أولئك الرفقاء في السلاح، وأولئك الذين قضوا الليالي في التفاوض مع فرنسا يحرمون من التمتع بلذة النصر فهذا شيء غير مقبول... وأصبحوا يتهمون بالخيانة...!

الطلبة والحركة الوطنية والثورة

إنني أريد من هذه المساهمة أن أسلط الضوء على أهم رافد من روافد الثورة الجزائرية؛ وذلك من زاوية معاشية جزء كبير منها؛ وحسب رؤيتي الخاصة. خاصة وإنني أتعرض إلى الحديث عن كل أصناف الطلبة. ولست أقصد أن أحط من شأن فئة أو أرفع فئة أخرى وأعطيها ما لا تستحق.

ومع هذه المحاولة قائمة بأسماء الطلبة الذين حملوا السلاح وشاركوا في الثورة سواء مما يسمون بالمعربين أو المفرنسين.

وإنني لم أستطع ترتيبها حسب تواريخ الالتحاق غير أنني أضع أول القائمة أسماء الشهداء منهم. وليست القائمة نهائية وإنما هي "حسبما" أسعفتني الذاكرة والاستعانة ببعض الزملاء، متمنيا على كل الزملاء القيام بالإثراء وتصحيح الأخطاء، إن كانت هناك أخطاء. وهذا أقل شيء نقدمه لتلك الفئة وخاصة الشهداء منهم.

إنه معروف منذ القدم أن الفئة المتعلمة والموهوبة غالبا ما تكون أكثر حساسية وأرهف شعورا وغيره على بني قومها، وهي تكون بمثابة رأس الحربة في قيادة مجتمعتها؛ ولم يكن ذلك غريبا على الجزائريين فإن الطلبة كانوا دائما في الصفوف الأمامية؛ ولم يصل إلينا الكثير عن هذا الموضوع، نظرا لسرية العمل ولأنه منذ أن أصيبت الجزائر بنكبة الغزو الفرنسي، وضع ستار من التعقيم على كل ما كان يجري بها؛ وكل من أراد البحث في هذا الموضوع يسقط في بحر مظلم وأمام فراغ مهول، ولا يجد أمامه

إلا بعض الكتابات الفرنسية التي هي بعيدة كل البعد عن الحقيقة وعن النزاهة والموضوعية، لأن أغلبها كتب بأقلام بعض ضباط الحملة من الفرنسيين؛ ونجد البعض منهم في فترة متأخرة بعد صحوة ضمير يعترفون بأن الجزائر يوم دخولهم لها كان أبنائها يقرعون ويكتبون أكثر من الفرنسيين. لكنهم لا يعترفون بالنظام التعليمي الذي كان سائدا قبلهم، وتواصل في عهدهم بطرق تكاد تكون سرية لأنهم لم يبسطوا عليه رداء الشرعية؛ وكان في نظرهم عمل غير شرعي؛ ولا هو مدرج في حساباتهم؛ ولذا نجد بعض الكتابات عن التعليم في الجزائر وهو التعليم الذي أحدثته فرنسا للمعمرين في البداية، وهو -كما سنرى- جزء من التعليم في فرنسا.

ووضع التعليم في الجزائر مع الأسف - أنه منذ العهد التركي لم يكن له هيئة مركزية تسيره وتضع له مناهج موحدة، وإنما كان هناك مؤسسات تعليمية محلية أو جهوية، تشبه إلى حد كبير -أو هي امتداد له- إلى ما كان يتداول في الرباط، "رباط المجاهدين في القلاع للدفاع عن الوطن" وكانت غالبا ما تأخذ تلك الجماعات مناهجها من الزوايا القريبة منها، أو هي تابعة لها، والتي لا يزال شيء منها قائما إلى اليوم وخاصة في الجنوب الجزائري.

والحق يقال أنها هي التي حافظت على لغة الجزائر ودينها.

فكانت كل مؤسسة لها برنامج خاص تمليه وفرة الإمكانيات من معلمين ووسائل التدريس، فهي مستقلة كل الاستقلال عن غيرها. مع أن الطابع العام الذي يجمعها والقاسم المشترك بينها هو أنها

بعدما يتعلم الدارس الحروف ينتقل إلى حفظ القرآن الكريم حفظا جيدا دون أن يفهم شيء منه، ثم ينتقل إلى تعلم قواعد اللغة العربية، وينطلق بعد ذلك للعلوم الأخرى المعروفة في ذلك المحيط؛

وكانت الكتب تكاد تكون موحدة -لأنه لا يوجد غيرها- يبتدئ بكتاب الأجرومية بشروحه المختلف منتقلا إلى الفيه ابن مالك؛ ثم علوم الدين الإسلامي المعروفة بالفقه مبتدئا بالعبادات في كتاب ابن عاشر مرورا برسالة ابن أبي زيد القيرواني وصولا إلى الشيخ خليل. وكانت تلك المؤسسات يختلف تواجدها وروادها من منطقة إلى أخرى، وكانت تعتمد في بقائها ومعيشتها على التمويل الذاتي، وما يجود به أهل الخير من زكاة وتبرعات. وكانت كثيرا ما تكون محط تنافس بين المناطق؛ فإن كل منطقة تفتخر بأن عدد الدارسين عندهم أكثر من غيرهم.

وكان أغلب المنتسبين لتلك الهيآت التعليمية يشتركون في بعض الصفات مثل الأخلاق الحميدة الفاضلة ويتسمون بسمه الوقار والاحترام؛ كما أنهم اشتهروا بالدفاع عن الدين والوطن ومقاومة كل الغزاة وخاصة من يصفهم "بالكفار" ومؤمنين بأن قتالهم واجب دينيا؛ وكانت طموح كل واحد منهم هو أن يموت شهيدا يقاتل في سبيل الله.

وقائمة المقاومين من أولئك أثناء النكبات التي حلت بالجزائر طويلة، وأذكر منها أبرزها وهو رائد المقاومة الجزائرية -الأمير عبد القادر ابن محيي الدين، الذي هو خريج تلك

المؤسسات؛ وخططه العسكرية -لمن يتأملها- يجد عليها بصمات واضحة من باب الجهاد في كتاب خليل.

فلم تكن -كما أشرت سابقا- في الجزائر هيئة تعليم موحدة؛ فكان الدارس فيها إذا لم يشبع رغبته العلمية فإنه يتجشم المخاطر ويضطر إلى السفر خارج الجزائر وكانت وجهته في الغالب إلى المغرب الأقصى، أي مدينة فاس "بالنسبة لسكان غرب الجزائر غالبا" أو إلى تونس "بالنسبة لسكان شرق الجزائر" وهناك حالات قليلة يوفق فيها طالب المزيد من العلم والمعرفة بالتوجه إلى المشرق العربي.

ففي المغرب كانت مؤسسة عريقة هي: القرويين التي كان فيها تعليم منظم -إلى حد ما- ولها تدرج سنوي وامتحان ينتقل بعده الطالب من سنة إلى أخرى، مع أن خطوطه العامة لا تختلف كثيرا عن ما هو موجود في الجزائر، إلا أنها كانت أكثر تعمقا وتوسعا وأكثر منهجية، فكان الطالب يغوص في أعماق اللغة العربية غوصا كبيرا، كما كان يغوص في أعماق الدين الإسلامي من عبادات ومعاملات وعلم الأصول وعلم المنطق، ويأخذ جزءا من التاريخ الخاص بالمغرب الأقصى والتاريخ الإسلامي. وكانت مزودة بمكتبة ضخمة تغطي مواضيع مختلفة يرجع إليها الطالب بين الحين والآخر وهي مكتبة القرويين، التي لا تزال إلى اليوم.

وإن مؤسسة القرويين قد حوفظ عليها في عهد كل الدول التي تعاقبت على حكم المغرب. وكانت تتوسع باستمرار، وكان كل سلطان أو حاكم يمر إلا ويترك بصماته عليها، إما بتوسيعها أو

بوضع وقف تحت تصرفها؛ أو إنشاء مؤسسة لإيواء الوافدين للدراسة فيها، منها ما يزال قائما إلى اليوم وفي حالة جيدة مثل مجمع "البوعنانية" الذي هو عبارة عن مجمع متكامل لإيواء الطلاب والذي أنشأه السلطان أبو عنان في العهد المريني. وكان الطالب يقضي فيها عشر سنوات ثلاث سنوات متوسط وسبع سنوات ثانوي وعالي. يباشر بعدها عمله الوظيفي العادي في المغرب.

أما الجزائريون فليس أمامهم مستقبل وظيفي واضح مثل زملائهم المغاربة، وكانوا يدرسون العلم من أجل العلم... لأن الشهادة غير معترف بها في الجزائر.

أما في تونس فكانت الأمور أكثر تطورا نسبيا - وكانت عناية الحكومات المتتالية أكثر حرصا، على استمرار مؤسسة الزيتونة فكان كل حاكم إلا ويخلف أثرا هناك، ولا تزال تلك المخلفات قائمة إلى اليوم وهي أكثر منها في الغرب، وتحمل أسماء منشئها فمنها: اليوسفي والمرادي، والحفصي، وصاحب الطابع والتوفيقية، إلى غير ذلك من أماكن التدريس والإيواء، وهي تحمل أسماء منشئها من الحكام.

كما أن المناهج التعليمية كانت أكثر تفتحا، ولعل ذلك راجع إلى الاحتكاك بمصر. فكان يدرس زيادة على القرويين - الحساب والجبر والهندسة وعلم الحيوان والنبات. وكانت لغة التعليم في المؤسستين "المغرب وتونس" العربية وحدها إلى عهد متأخر.

وبجانب ذلك فتحت فرنسا في بداية القرن العشرين في كل من تونس والمغرب -فيما بعد- مؤسسات تدرس بالفرنسية إلى جانب العربية. ففي تونس كانت مدرسة الصادقية^(*)، وفي المغرب "كوليج مولاي إدريس والمؤسسات كانت لأبناء الطبقة الأرستقراطية، وكان عدد الجزائريين فيها قليل جدا.

تلك هي المؤسسات التي كان يتوافد إليها الجزائريون للتزود بالعلم والمعرفة.

أما في الجزائر فكان الوضع يختلف حيث طمست الهيمنة الفرنسية الاستعمارية كل أثر للتعليم العربي وكل من ينتسب إليه يعتبر خارجا عن القانون ويحارب بكل وسائل الحرب ويهان ويحتقر ويوصف بكل النعوت المشينة، وذلك ما ساهم في خلق نوع من الانفصال والجفوة بين من يتعلم العربية ومن يتعلم الفرنسية، وكان لذلك أثر على أبناء الشعب الواحد، ولا أبالغ أو أكون سوداويا إذا قلت بأن ملامح ذلك لا تزال إلى اليوم، بصفة مختلفة نوعا ما.

أنشأت فرنسا في البداية المدارس لأبناء المعمرين. ثم بدأت تتفتح جزئيا على أبناء "الأهالي" -الاسم الذي كان يطلق على الجزائريين- وكانت تقوم بعملية انتقاء دقيق لمن يسمح له بالدخول إليها، فكان هناك تحقيق سياسي واجتماعي ومخابراتي

(*) بنيت الصادقية في عهد الباي الثاني عشر، صادق باي الذي حكم تونس من 1859-1882 وتنازل عن تسييرها للفرنسيين لتكوين إطاراتهم في البداية لتسيير أمور المحمية.

وكان تقرير المخابرات هو الفاصل في قبول التلميذ أو رفضه، وكذلك في المستوى الذي يسمح له بأن يصل إليه من التعليم، وليس هناك حساب لمقدرة التلميذ العلمية في ذلك.

لكن لما بدأ العدد يتكاثر فتحت بعض المدارس تحمل اسم "مدارس الأهالي" وكان ما يدرس فيها يختلف عن ما يدرس في المدارس الخاصة بالفرنسيين وكان هناك منهج -أ- الخاص بالفرنسيين ومنهج -ب- الخاص بالأهالي، فكما كان الجزائريون مصنّفون إلى الأصناف التالية:

-العائلات التي تقدّم لها خدمات تثبيت المعمرين وتطمئن إليها، تسجل في قائمة أولئك الذين لهم قابلية لأن يصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية.

-عائلات تريد الحياة فقط ولم تثر انتباه مصالح الأمن، يسمح لها بأخذ قسط بسيط.

-ثم عائلات متمرّدة وميؤوس من ولائها فهي محرم عليها الاقتراب من المدارس.

فالفئة الأولى لها الحق في مواصلة أبنائها التعليم في فرعين فقط وهما الطب والمحامات. على أن يقوم الطبيب بعلاج "الأهالي" حتى لا تصل عدواهم إلى الأوروبيين والمحامي يقوم بدور المترجم أكثر منه مدافع ولم يسمح له بالمرافعة إلا بعد مدة من الصراع في المحاكم وحكم لصالحهم.

أما الفئة الثانية فتأخذ -في الغالب- قسطا يخول لها أن تخدم الفئة الأولى زيادة على خدمة المعمرين، إلا من دفع الرشوة أو قدم خدمة جليلة مثل الوشاية بأبناء عمومته أو القضاء على من كانت تسميهم فرنسا بالمتمردين والعصاة.

وكان ذلك التصنيف نابع من السياسة الفرنسية العامة في الجزائر، فمنذ احتلالها الجزائر قامت بتحطيم كل الهرم الاجتماعي القائم حيث قضت على كل الرموز، وكونت مكانهم فئة من صنعها، ونصبتها بالقوة على من كانوا سادة من قبل، لتتصرف فيهم كما تشاء، ويطبقون سياستها بكل دقة، بل وكانوا يبالغون في ذلك لخلق نوع من الرعب في قلوب المواطنين الضعفاء.

فالتعليم في الجزائر وضع للمعمرين، كما أن التعليم العالي كان غير موجود إلا في مرحلة متأخرة حيث أنشئت جامعة الجزائر، وبقيت يتيمة حتى بعد الاستقلال.

بعد إنشاء مدارس الأهالي 1880م عين مستشار تربوي للإشراف عليها، وكان يعتبر من المتعاطفين مع الأهالي وهو جول فيري Jules Ferry وبداية عهده كان التلاميذ الجزائريون قد وصل إلى 1150 تلميذ وفي سنة 1884 وصل عدد التلاميذ إلى عشرة آلاف تلميذ أي ما يساوي 1.9 % من عدد منهم في سن الدراسة "مع أن الإحصاء غير دقيق".

وعند مغادرته المنصب سنة 1908 كان رقم المتمدرسين وصل إلى 4.3 % أي أصبح عدد التلاميذ: 33400 تلميذ.

وهكذا إلى سنة 1954 كان عدد التلاميذ من الأهالي قد وصل إلى 15.4 % ممن هم في سن الدراسة (33). وكان الطلاب من الأهالي ممن تحصلوا على شهادة البكالوريا سنة 1954 لم يتجاوز 350 طالبا.

ومن استطاع أن يتجاوز كل تلك الموانع والامتحانات الخاصة "بحسن سيرة" السير والسلوك، وتقرير البوليس السري فيه مقبول، والمراقبة العائلية التي كانت أكثر دقة خوفا -على انحراف ابنها عن الطريق المسطر من المعمرين لكي لا تمس مصالحها، بانتمائه لأي تنظيم "تحزبي" يعرضها لأشد أنواع البطش ونزع كل الامتيازات، فإنه لا يقدر أن يباشر عمله حسب تخصصه إلا بموافقة السلطة الاستعمارية المحلية، على هذه الشاكلة خرج طلاب الجزائر من المدارس الفرنسية سواء بالجزائر أو بفرنسا وهؤلاء منهم من شارك في تكوين التنظيمات الطلابية كما سنرى فيما بعد.

وأعود إلى تلك الفئة "المحتقرة" والمتخرجة من تونس أو المغرب ومن البلدان العربية الأخرى، والتي لا يعترف بما تحمل من شهادات وكانت تعيش حياة البطالة أو مباشرة أعمال بعيدة عن ما درسته فكانت حياتها تميل إلى الضجر والبؤس أكثر منها إلى شيء آخر وفتح لها بصيص من الأمل حيث سمحت فرنسا للهيئة الإصلاحية "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" بمباشرة نشاط تعليمي رسمي وفتح معهد ابن باديس بقسنطينة سنة 1947 وهو فرع عن جامع الزيتونة. وكان المتنفس الوحيد لبعض أولئك،

وكان عدد منهم وجد وظيفة هناك، غير أنه قيد بأن يكون من أنصار الجمعية وغير منتسب لحركة انتصار الحريات الديمقراطية أو حزب الشعب، أو يجاهرون بمعاداة المحتل.

وبجانب ذلك وجدت جمعية العلماء منفذ إلى المشرق العربي ووجهت بعثات طلابية على نفقة الدول العربية، وهكذا بدأ الوضع يفتح نوعا ما وبدأ الوضع يتحسن كما ونوعا.

وهكذا بدأت الحلقة تتوسع نسبيا - حتى في المدارس التابعة لفرنسا أو المدارس الرسمية كما كانت تسمى، وكثر العدد لكن عملية الفرز والتمحيص بقيت مستمرة ومتواصلة، فكان عدد الجامعيين قليل، إلا أن المدارس المسماة: "بالفرنسية الإسلامية" "فرنكو ميزيلمان" بدأت في تخريج دفعاتها الأولى، ودمج البعض منها في سلك التعليم، وآخرون في الأحوال الشخصية والمدنية، وفي دوائر الترجمة.

التنظيمات الطلابية

أ- "فرع اللغة الفرنسية"

إن انخراط الطلاب الجزائريين في التنظيمات الطلابية الفرنسية لم يتبلور إلا بعد الحرب العالمية الأولى. وذلك لقلّة عددهم في المؤسسات التعليمية الفرنسية. إضافة إلى أنهم كانوا منحدرين من عائلات جزائرية حديثة النعمة، وساهم المستعمر - في تكوينها - والارتقاء بها إلى الواجهة. إضافة إلى الرقابة البوليسية المشددة على كل من الطالب وذويه، حتى غرس في نفوس بعضهم التفرنس والفرنسة، وأصبح بعضهم أكثر تشبثاً بفرنسا من الفرنسيين الأصليين.

وكان حرص تلك الفئة على أبنائها وحراستها أشد من حراسة البوليس السياسي. لأنها كانت تدرك بأن أي تهمة توجه إلى أحد أبنائها وخاصة تهمة العصيان والتمرد، وهي تهمة خطيرة تجلب على الطالب وذويه كل أنواع العقاب ونزع كل الامتيازات... وهم حديثي الفوز بتلك الامتيازات، وغير مستعدين للتضحية بها. ولم تكن في الغالب - تلك الامتيازات غير إفساح المجال أمامهم للتسلط على أبناء عموماتهم، الذين كانوا من الأعراء الذين ذلتهم فرنسا...

وعلى كل فإن الحركة الطلابية، في بداية نشأتها لم تكن سياسية وكانت في الغالب اجتماعية وثقافية، فإنهم تسربوا إليها بخجل، ومع ذلك لم يكونوا محل ترحيب، وكانوا يعاملون معاملة غير متساوية مع زملائهم من الفرنسيين ويظهر أن ذلك راجع إلى

انتمائهم العرقي والديني حيث هم يرجعون إلى طبقة "الأهالي
INDIGENES"، وقد يكون ذلك ما دفع ببعضهم إلى اليأس،
وبالتالي إلى الإحباط والانهيار وقاموا بسعي حثيث لأن يصبحوا
فرنسيين كاملي الفرنسية.

لكن ذلك لم يكن سهلاً وكان يمر بطريق صعب وهو ما يطلق
عليه بعملية "التجنيس" NATURALISE والتجنيس كان يعني
الارتداد حيث يتخلى عن معتقده الديني أولاً، ويتخذ من الدين
المسيحي ديناً جديداً له، وتجري عليه الطقوس المسيحية في
الكنيسة بحضور كبير الرهبان، ويعمد ويتعهد بالمواظبة على
حضور قداس الأحد، إضافة إلى تغيير اسمه، وكمثال على ذلك ما
قام به الطالب: بلقاسم أبا زيزان (34) الذي تجنس وغير اسمه إلى
اسم: "أوغستين AUGUSTIN" وكان لذلك الطالب أثر كبير في
التنظيمات الطلابية - فيما بعد - يريد أن يبرهن على إخلاصه
وولائه لحياته الجديدة حيث وصل إلى الادعاء بأن أصله ليس
سامياً، وبالتالي فهو ليس بعربي، وبذلك يجب أن يصبح فرنسياً
ديناً وسلوكاً هو وأهله والقبيلة المنتسب إليها، ويجاهر بأن "الشعب
القبائلي ليس له علاقة بأهله العرب، ولا بمحمد العرب. ولا
بحضارة من يسمون بالمسلمين... بل القبائلي نجده قريباً من
عقيدة التثليث المقدس والديانة المسيحية أنسب لمكوناته
الشخصية... وبالتالي هم جزء لا يتجزأ من فرنسا مثل منطقة
الكورس أو لا بروتون". وكان سبقه لذلك المسمى: الشريف بن
حبيلس في كتابه الذي نشر سنة 1914 تحت عنوان "الجزائر
فرنسية L'Algérie Française"

وهؤلاء وغيرهم نموذجاً واضحاً لعملية المسخ المسلطة على الشعب الجزائري، ومن حسن الحظ أن تلك الفئة كانت قليلة إلا أن بقاياها لا تزال تطارد في الجزائر إلى اليوم.

وأمام ذلك الانحراف ظهر تنظيم على شكل ودادية وكان معتدلاً إلى حد ما، ولم يقطع الصلة مع أصوله، وجمع فئة من الجزائريين والتونسيين والمغاربة "في المهجر" وكان يسمى: "جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا" وبقي صوت ذلك التنظيم خافتاً، رغم نشاطه المتميز، حتى أصبحت له نشرية دورية، غير أنه لم يشارك فيه الفرنسيون بقي خافتاً ومجهولاً.

وبقي الوضع غير مستقر إلى أن جاءت سنة 1946 حيث بدأت تظهر إلى الوجود بعض التنظيمات الطلابية الإقليمية بعد لقاء غرونوبل الذي شارك فيه أبناء شمال إفريقيا بكثافة، وساعد على تتميتها، ظهور بعض التنظيمات الحزبية الجديدة، كان يتصدرها التنظيمات الشيوعية. وتأثرت الجزائر بذلك وظهرت فيها تنظيمات لها شعارات مختلفة من الاندماج إلى الإصلاح إلى الانفصال والاستقلال، وكانت التنظيمات الطلابية نسخة منها، فكان:

-الاتحاد الطلابي الجزائري الفرنكو لائكي البربري.

وبجانبه:

-اتحاد الطلاب المسلمين الفرنكو اندماجين.

-الاتحاد الطلابي الجزائري الفرنكو تكاملي.

وفي خضم ذلك تسربت عناصر من حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى أوساط الطلبة، وكانت في موقع يسمح لها بمد نفوذها داخل أوساطهم.

بعد أن كانت طعمت منذ بداية الأربعينات بعدد لا بأس به من الطلبة القدماء ومن المتفكرين، كما أنها أدركت بأن التنظيم الطلابي يقدر أن يلعب دورا هاما في نشر رسالة الحزب.

ومن ذلك الوقت تكاثفت الجهود لتكوين تنظيم طلابي جزائري يتبنى خط الحزب في توجهاته الوطنية، وبعد صراع خفي ثم ظهر على السطح وذلك حول كلمة "الإسلام" - كما تسمى معركة M- وكان الصراع بين فئتين. ففئة ترى في اللائكية وسيلة لتقوية التنظيم، ورفع الحواجز أمام كل المنخرطين، وكان زعيم هؤلاء الصادق هجرس، ووقف في وجه تيار هجرس أولئك الذين كانوا يرون في الإسلام بأنه هوية وطنية لتحدي الأجنبي أكثر منها عقيدة دينية، كما أنهم كانوا يرون بأن الدين هو الذي حافظ على كيان الشعب ووحدته، وكان على رأس هذه الفئة: بلعيد عبد السلام، مدعما من الحزب، وفي النهاية انتصر تيار عبد السلام في سنة 1952 وتم إنشاء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، ومن هنا أرى أن التنظيم الطلابي الجزائري في المؤسسات التعليمية الفرنسية تكون في ذلك التاريخ، وكل ما قبل ذلك ليست له الصفة الجزائرية، وإنما أرى أن ما كتب حول هذا الموضوع بأقلام فرنسية فإنه يرجع إلى خلفية ما كان يسمى في قموصهم: "بالجزائر فرنسية".

ب-تنظيم الطلبة المعربين:

1- في المغرب الأقصى:

رغم العدد الكبير من الجزائريين الذين كانوا يدرسون في المغرب وموزعين بين القرويين وفرعها في مكناس وغيرها؛ والذي تزايد عددهم بعد منتصف الأربعينات، فإنه لم يكن لهم تنظيم طلابي، وإنما كان هناك تنظيم حزبي، وكان الحزب الوحيد المنتشر بينهم، هو حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ولعل ذلك راجع إلى قناعتهم بمبادئه التي كانت تدعوا إلى التحرر والاستقلال، فكانت خلاياه منتشرة انتشارا كبيرا؛ وتعد اجتماعاتها بانتظام.

وكان بجانب ذلك نظام اجتماعي متكون من جماعة من المهاجرين المقيمين بالمغرب، وكان على رأس ذلك التنظيم، في الخمسينيات أحد المحامين وهو نقيب المحامين "المدعو: قايد حمود. كما كان التنظيم يضم كثيرا من الجزائريين الميسورين، ويقدمون له المساعدة، كما كان يتلقى مساعدة من الحكومة الفرنسية. وكان نشاطه يقتصر على المساعدة الطبية والاجتماعية ويقدم أيضا منحة متواضعة للطلاب الثانويين تختلف قيمتها حسب السنوات.

2-التنظيم الطلابي في تونس:

أما في تونس فيرجع التنظيم إلى العشرينات من القرن الماضي حيث كان الشيخ عبد الحميد بن باديس يدرس هناك. لكن ملامحه لم تتضح بعد، حيث كان غالبا ما يختلط مع تنظيم الجالية

الجزائرية هناك. والتي كان دخولها إلى تونس سهل للغاية. بحيث يمكن لأي جزائري الدخول إلى تونس ببطاقة التعريف فقط. وكونوا وداوية كانت تقوم بدور فعال في كافة الميادين. وتضم أغلب الجزائريين ومن ضمنهم الطلاب.

ومع مرور الوقت تكون تنظيم طلابي مع بداية الثلاثينات حيث تكونت جمعية الطلبة الجزائريين، وأصبح لها مقر سنة 1934 ثم أصدرت نشرية تسمى "الثمرة" وتغطي نشاط الودادية وجمعية الطلبة الناشئة حديثاً؛ وكان كتابها من الطلبة، في ذلك العهد منهم؛ محمد الشبوكي، والأخضر السائحي -الكبير- وغيرهم، وصدر من تلك النشريات عديد، عدد في العهد الأول وعدد في العهد الثاني، وأقصد بالعهد الأول ما بين الحربية والذي ترأسها فيه السيد: عبد المجيد حيرش ثم السيد: الشاذلي المكي سنة 1935، وهذا الأخير كان يجمع بين الانتماء للحركة الوطنية، ولجمعية العلماء حديثة النشأة إذ ذاك. وبقي على رأس الجمعية إلى أن حلت كل التنظيمات بسبب الحرب العالمية الثانية، واستقبلت في تلك الفترة الشيخ بن باديس "سنة 1937" الذي شجعهم على مواصلة العمل والتنظيم.

أما العهد الثاني للجمعية فبدأ سنة 1946 "وهو تاريخ تكوين حركة انتصار الحريات الديمقراطية" برئاسة السيد أحمد بورزاق.

وفي بداية السنة الدراسية 1946 انتخب على رأسها السيد:
عبد الرحمن شيبان^(*)؛ مع العلم أن انتخاب رئيس الجمعية كان
يتم مع بداية كل عام دراسي.

كما أنه لا يفوتني أن أذكر بأن الجمعية في طورها الثاني
كانت تلقى دعما من حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ بل
ويذهب البعض إلى أن الحركة كان لها دور في تكوينها الثاني،
كما أن الحركة امتدت إلى الطلبة في المغرب وفي فرنسا. ولم
تكن جمعية العلماء مرتاحة لذلك.

وخاصة بعد أن فتح معهد ابن باديس في قسنطينة سنة 1947
وكان رسميا فرع عن جامع الزيتونة، يخضع لبرامجه ورقابته.
ويبعث بطلابه لإتمام دراستهم في تونس، فتكونت هناك جمعية
موازية سميت: جمعية طلبة البعثة، ولم تحصل على الاعتماد من
السلطات هناك. لكن ذلك لم يرق للجمعية ولم تطمئن لذلك المولود
الجديد، وجاهرته بالعداء خاصة حين قدم أحد أعضاء جمعية
العلماء من قسنطينة لإعطاء دفع للمولود الجديد؛ ووضعت في
طريقه كل العراقيل، وجوبه بكلمات نابية، بل وتجاوز ذلك إلى
خلق جو من الفوضى والمشادات العضلية. واستطاعت بعد ذلك
الجمعية الاستيلاء على الساحة، ومحو كل أثر للمولود الجديد.

ولعله كان وراء العداء خلفية سياسية وحزبية، متولدة عن
ميل جمعية العلماء المسلمين إلى حزب البيان. وكانت نظرة

(*) حسبما قال لي ذلك بنفسه، مع أنهم يقولون أنه في ذلك التاريخ لم يكن في
تونس.

أنصار حركة الانتصار يرون فيه حزبا منحرفا ومهادنا للاستعمار الفرنسي. ومعلوم أن أغلب الطلاب في تونس كانوا من مناضلي الحركة. ولربما ذلك الحماس هو ما جعلهم يكونون سباقين فيما بعد للالتحاق بالكفاح المسلح.

وبهذا العرض القصير نرى أن التنظيم الطلابي الجزائري الذي بقي يتعثر منذ 1926 "سواء في فرنسا^(**) أو في تونس" وانتقاله من ودادية إلى تنظيم طلابي. فإنه كان متقارب الولادة والأطوار... غير أننا نجده يأخذ شهرة إعلامية غير متوازنة.

ولربما يرجع ذلك إلى أن الذي نشأ في فرنسا كان في عقر دار المستعمر وكانت ضربة مباشرة له، كما أن الساحة الإعلامية في أوروبا أكثر انفتاحا منها في تونس، حيث كان الإعلام بدائيا ومكبوتا. بالإضافة إلى ذلك أن بعض قياديي التنظيم الطلابي في فرنسا كانت لهم مناصب مرموقة في الجزائر بعد الاستقلال مما دفع ببعض الوصوليين إلى الإشادة بعملهم في الحياة الطلابية، ولا أستبعد أن يكون خلف ذلك الستار دعاة التغريب...

أما توحيد التنظيم الطلابي فتم عمليا فيما عرف بالمؤتمر الرابع المنعقد في تونس سنة 1960 ليضع حدا للتشرذم والنشئ.

(**) نشأ تنظيم محتشم للطلاب الثانويين بالجزائر في الخمسينيات "المفرنسين" لكن لم يكن له تأثير على مجرى الأحداث.

ج- اندلاع ثورة نوفمبر ومشاركة الطلبة:

بدأت الثورة أو حرب التحرير -كما يحلو للبعض أن يسميها- وكانت تعتمد -كما سبق- بالدرجة الأولى على أسلحة قديمة من بقايا الحرب العالمية الثانية وأسلحة الصيد، ومن الجانب البشري كانت تعتمد على مناضلي الحركة الوطنية الذين لا يعرف الكثير منهم استعمال الأسلحة الحربية، ولا فنون القتال غير أولئك الذين سبق لهم أداء الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي، أو بعض المحترفين السابقين في الجيش الفرنسي أيضاً، وكانت معلومات الجميع بسيطة لا تتجاوز كيفية استعمال السلاح الفردي، وبجانب ذلك كانت هناك بقايا من المنظمة السرية ولم يكونوا أكثر تدريباً من غيرهم. وكان ذلك غير كاف لتغطية كافة الوطن.

لذا أصبح أمام مواصلة الثورة وتطويرها صعوبتين رئيسيتين. تتمثل في: التسليح والتدريب؟ أما التسليح فقد اتبعت طرق كثيرة للتغلب على ذلك منها الاعتماد على شراء الأسلحة المنتشرة في ليبيا وتونس، وكانت رديئة ثم أضيف إلى ذلك المساعدة السخية من الدول العربية وجزء من مخلفات حرب فلسطين 1948 التي كانت لا تزال في مخازن الجامعة العربية، ويرجع الفضل في ذلك للمرحوم عبد الخالق حسونة "الأمين العام للجامعة" إذ ذاك، ثم توسع ذلك إلى الدول الصديقة بفضل نشاط جبهة التحرير، وتدخل بعض الدول العربية...

أما التدريب فكان حتماً أن يتم في الدول العربية بعيداً عن ساحة القتال. وبذلك أصبح لزاماً على طلاب العربية أن يكون

ذلك على كواهلهم. ومما ساعد على ذلك أن عددا كبيرا منهم كان مهيكلا في الحركة الوطنية وكانوا قد حضروا لمثل تلك المهام سياسيا ومعنويا.

وكانت قد وزعت المهام على الطلاب بصفة عامة فمن كان في العالم العربي وجه إلى التدريب، ومن كان في الجزائر وفرنسا أسندت لهم مهام أخرى حسب ساحة العمليات فكانوا يستعملون في الاتصال والإعلام والدعاية والمالية. ومن هنا نجد الكثير من هؤلاء وأولئك التحق بالثورة في أيامها الأولى قبل إعلان إضراب 1956 وإنما ما وقع في إضراب ماي ما هو إلا خروج العمل من السرية إلى العلنية، لذا أنا لست ميالا إلى القائلين بأن التحاق الطلبة بالثورة كانت بطيئة، وإنني أعرف كثيرا من الأسماء شاركت وحملت السلاح منذ الأيام الأولى سواء من الذين كانوا مصنفين من المعربين أو المفرنسين.

وعلى كل فإن العبء الأكبر في ميدان التدريب وقع على كاهل طلاب العربية. لأنه كما هو معلوم فإن العلوم العسكرية هي علم كبقية العلوم ولذا فإن من يقدم عليه لابد أن يكون على دراية واسعة بالتعليم، وله مبادئ تؤهله لتلقي ذلك. كما أن التدريب في الدول العربية كان باللغة العربية وهذا ما يحتم على طلاب العربية تحمل مسؤولياتهم، وكانوا على مستوى تلك المسؤولية.

وكانت الجهة الوحيدة المخولة إلى تقديم الطلب إلى الدول العربية في موضوع التدريب العسكري قبل ظهور جبهة التحرير - هو ذلك الشخص الوحيد الذي يحمل لقب قيادة المقاومة

المسلحة لتحرير المغرب العربي، والذي سبق له وأن قاوم الإسبان والفرنسيين في المغرب بعد العشرينات من القرن الماضي هو: المرحوم عبد الكريم الخطابي، والذي كان معتمدا عند الجامعة العربية، وكانت أول دولة استجابت لطلبه هي: المملكة العراقية "في ذلك الوقت" وكان وجه لها الدفعة الأولى سنة 1954 متكونة من ستة طلبة مغاربة. والدفعة الثانية لسنة 1955 كانت أكثر عددا وانتشارا حيث كانت تتكون من ثلاثين طالبا 21 من المغرب و6 من الجزائر "وكنتم أحدهم" وثلاثة من تونس على أن يوضع لهم برنامج خاص ومكثف ينتهي في سنة دراسية، يؤهلهم لأن يصبحوا مدربين...

ثم توسعت الحلقة في نفس السنة وكانت سرية للغاية على يد جبهة التحرير الذي قبل منها فوج في بداية 1955 في مدرسة عسكرية مصرية، وكانت تلك الدفعة هي التي توجهت إلى الحدود الغربية الجزائرية على ظهر اليخت -دينا- وهو محمل بالأسلحة والذخيرة -كما سبقت الإشارة إلى ذلك- وكان على ظهر اليخت الذي انطلق من ميناء الإسكندرية يوم 24 مارس 1955 ووصل إلى شواطئ الناظور بالمغرب يوم 3 أبريل، وكان على ظهره الطلبة وهم:

-هوارى بومدين

-عبد العزيز مشري

-عرفاوي محمد صالح

-مجاري علي

-عبد الرحمن محمد

-شعوب أحمد

وكانت أول دفعة من الأسلحة والذخائر تصل الغرب الجزائري وجيش التحرير المغربي. وكانت الحمولة حوالي 600 طناً، وهي التي هيأت المنطقة الخامسة لتستأنف القتال يوم 2 أكتوبر 1955م -كما ذكر سابقاً- ثم توسعت عملية التدريب والتسليح لتعم كل الدول العربية، وإن كان التدريب بقي مقصوراً على العراق ومصر وسوريا والأردن.

وخاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 وأصبح الطلاب الجزائريون يخرجون إلى شوارع القاهرة من المدارس العسكرية وهم بلباس عسكري ويحملون على أكتافهم العلم الجزائري، وأصبحت المجاهرة بالعداء إلى فرنسا ظاهرة أمام العام والخاص.

وهنا لا يفوتني أن أقول كلمة إحقاقاً للحق، وهو أن الدول العربية على اختلاف نظمها اتفقت على نصرته الجزائرية، وكلها لم تبخل بالمساعدة كما أن الشعوب العربية قدمت خدمات تستحق الشكر والتقدير للشعب الجزائري.

وهكذا أصبحت مراكز التدريب منتشرة على طول الحدود الشرقية والغربية، كما تكونت منهم نواة لإنشاء سلاح الطيران والبحرية والبوليس مع أننا نجد بعد الاستقلال مع الأسف -تأتي حركة معادية وتطمس أغلب تلك الإنجازات ويثار حولها رداء من الشك والريبة محاولين طمس كل الحركة الطلابية وخاصة

المعربة. ومحاولين فتح شرح بين الطلاب "المعربين" (*)
والمفرنسين" ومع الأسف أنهم نجحوا في ذلك إلى أبعد حدود
النجاح.

مع أنه لم يكن لأي من الطرفين ضلع في تكوينه، ولم يستشر
بأن يتعلم بلغة معينة، وإنما ظروفًا متعددة فرضت ذلك الفرز. كما
أننا نجد أنه بعد 1962 بدأ نوع من التلميع لطرف وطمس الطرف
الآخر، ولعل ذلك راجع إلى نوايا أخرى القصد منها التأثير على
التوجه الثقافي المستقبلي للجزائر، وبالتالي تشويه الهوية الثقافية
الوطنية وتحويل اتجاهها من الشرق إلى الغرب وإقامة حاجز بين
الجزائر وجذورها الطبيعية.

حين كنت أجمع في هذه الأفكار استحضرت قائمة طويلة
للطلبة سواء من المعربين أو المفرنسين - كما يسمونهم - فوجدت
أكثر من 160 اسما من المؤسسات العربية منهم 38 شهيدا وأكثر
من 70 اسما للطلبة الذين كانوا في المؤسسات الفرنسية منهم 10
شهداء. وهؤلاء كلهم عرفتهم وقائمة بأسمائهم مع هذا الموضوع،
وكل هؤلاء حملوا السلاح وقاتلوا مع إخوانهم.

لكنني في الأخير ألمس -وبكل حسرة- أن كل تلك
المجهودات أصابها الوهن وتبخر كثير منها بعد 1962، ولم يبق

(*) رغم النجاح الذي حققه الطلبة المعربين في ميدان التدريب إلا أنهم أبعدوا عن
كل مراكز القيادة خاصة بعد ما عرف بانقلاب العقلاء فإنهم حملوا تبعه ذلك
ووضع على رؤوسهم أولئك القادمون أخيرا من الجيش الفرنسي. وأبعدوا نهائيا
بعد الاستقلال.

منها إلا بصمات خجولة. وهذا ما يجعلني أخاف من أبناء هذا
الجيل حين يطلعون على مثل هذا الموضوع قد يشكون فيما
ذكرت.

وأقول لهم عليكم أن تبعدوا كل الأوهام وتعتزوا بما حققه
آباؤكم،

والمجد والخلود للشهداء

- (1) جان جوريس شخصية سياسية وصحيفة فرنسية، مؤسس جريدة لومانيتي، ولد عام 1859، أغتيل عام 1914.
- (2) بلقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، دار الآداب بيروت 1969 ص 32.
- (3) بلقاسم سعد الله، مرجع سابق.
- (4) بلقاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 223 وما بعدها.
- (5) — أجرون تاريخ الجزائر المعاصر ط 1979 ص 13 Histoire de l'Algérie contemporain Tome 2 PUF Paris 1979 P13
- (7) بلقاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 228 وما بعد.
- (8) أحمد الخطيب، ص 88 حزب الشعب الجزائري ح1 ط المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986.
- (9) أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر ط 1979 PUF باريس، ص 141.
- (10) د. سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الآداب بيروت 1969، ص 170.
- (11) حمدان خوجة من مواليد..... وعاش في أوروبا من عام 1820 إلى أيام الاحتلال وتقابل مع لوي فليب، وقضى حوالي سبعة عشر عاما في الخارج وتوجد آراء أخرى غير ما ذكرت، لكنني أرجح ما ذكرت.
- (12) عبد المجيد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر ص 251 وما بعدها. عن كتاب الاحتفال في الجامع الجديد، ط، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984.
- (13) د. سعد الله، مرجع سابق، ص 187.
- (14) أحمد الخطيب، مرجع سابق ص 60.

- (15) أجرون، مرجع سابق ص 147.
- (16) هكذا وردت في النص.
- (17) المقصود مصالي الحاج.
- (18) أحمد الخطيب حزب الشعب الجزائري مرجع سابق ص 285.
- (19) أحمد الخطيب، مرجع سابق ص 128.
- (20) أحمد الخطيب، مرجع سابق ص 130.
- (21) أحمد الخطيب، مرجع سابق ص 230.
- (22) محمد حربي، جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع ص 57.
- (23) محمد حربي، المرجع السابق ص 42.
- (24) محمد حربي: جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع 43 ترجمة كميل قيصر داغر طبع مؤسسة الأبحاث العربية بيروت 1980.
- (25) فتحي الزيب مرجع سابق ص 226.
- (26) محمد حربي جبهة التحرير..... الخيال والواقع مرجع سابق ص 192
بتعرض لذلك بشيء من التفصيل وذكر الأسماء.
- (27) بن يوسف بن خدة اتفاقية إيفيان - ديوان المطبوعات الجامعية ط 87
ص 15. كما يذكر ذلك أيضا رضا مالك في جريدة الشروق عدد 139 الصادرة
يوم 21-4-2001.
- (28) محمد حربي جبهة التحرير الأسطورة والواقع مرجع سابق ص 325.
- (29) تنظيم جبهة التحرير: صالح بوبنيدر - عبد المجيد كحل الراس - رابح بلوصيف - العربي بالرجم - الطاهر بودربالة: إعادة تنظيم جيش الولاية.
- (30) قيادة جيش هيئة الأركان هم: عبد الرحمن بن سالم - عبد القادر شابو - الشانلي بن جديد.
- (31) محمد حربي في جبهة التحرير الأسطورة والواقع مرجع سابق ص 298.
- (32) محمد حربي مرجع سابق ص 304.
- (33) د. عبد الله حمادي الحركة الطلابية في الجزائر منشورات م الوطني للمجاهد ص 15 طبعة ثانية.
- (34) الدكتور عبد الله حمادي، ص 80 مرجع سابق.

الملاحق

ملحق رقم 1:

ذكر المعاهدة الواقعة بين قائد العسكر الفرنسي (١) "بورمون" وبين حسين باشا في الثالث عشر من المحرم سنة ست وأربعين ومائتين وألف هجرية. والخامس من يولية سنة ثلاثين وثمانمائة وألف ميلادية. أولا: كافة القلاع المختصة بمدينة الجزائر وأبواب المدينة تسلم للعساكر الفرنسية في صباح السادس من يولية الساعة العاشرة. ثانيا: يتعهد القائد العمومي الفرنسي أن يترك للباشا أمواله المختصة به.

ثالثا: أن يكون لحضرة الباشا الحرية بأن يتوجه مع عائلته وأمواله إلى المحل الذي يرغبه. وفي مدة إقامته في مدينة الجزائر يكون هو وعائلته تحت حماية القائد العمومي الفرنسي. وأن الباشا وعائلته يكونون تحت حرس مخصوص.

رابعا: إن القائد العمومي يمنح هذه الحماية المعطاة لحضرة الباشا لكافة قواد العساكر الجزائرية.

خامسا: تعطى الحرية للديانة المحمدية وللمكاتب الأهلية ولديانتهم ولأموالهم ولتجارتهم ولصنائعهم وأن لا يعارضوا في ذلك وأن نساءهم محفوظات معتبرات.

سادسا: إن مبادلة هذه المعاهدة تكون غدا الساعة العاشرة صباحا. وتدخل العساكر قلعة القصبة ويقيمون في قلاع المدينة والشطوط البحرية (٢).

(١) نقلت كما هي في النص.

(٢) محمد بن عبد القادر الجزائري تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر ط. دار اليقظة للنأليف والترجمة والنشر. ط2-1964 "دون ذكر البلد" ص134-135.

معاهدة دي ميشيل (*)

الجنرال حاكم جيوش الفرنضيص في بلاد وهران، وأمير المؤمنين السيد الحاج عبد القادر بن محي الدين رضيو في الشروط الآتية أدناه:
شرط أول:

من اليوم وصاعدا يبطل الطراد بين الفرنسيين والعرب. الجنرال حاكم جيوش الفرنسيين وأمير المؤمنين عبد القادر كل واحد من ناحيته يعمل جهده لكي تحصل المودة والعهد الذي يلزم أن تكون بين شعبين اللذين مقدر عليهم من عند الله أن يعيشوا تحت حكم واحد. ولأجل هذا أمير المؤمنين لازم يرسل من عنده ثلاثة قناصل واحد لوهران، واحد لأرزيو وواحد لمستغانم. والجنرال كذلك يرسل من عنده قناصل لمعسكر بيش ما يكون النزاع بين الفرنسيين والعرب.

شرط ثاني

الدين وعوايد المسلمين يكونوا دائما محرومين ومحامي عليهم.

شرط ثالث

مرابطي الفرنضيص يتسرحوا حالا وكذلك مرابطي العرب.

شرط رابع

السوق يكون مسرح ولا أحد يعارض أحد.

شرط خامس

كل العسكر الذين يهربوا من الفرنضيص يستحق العرب أن يردوهم لعند الفرنضيص وكذلك العرب الذين يهربوا من عند العرب بيش ما يتعاقبوا على فالطة عملوها ويجدوا عند الفرنضيص حالا يسلموهم إلى قنصل الأمير إن كان في وهران أو أرزيو أو مستغانم.

(*) عبد الحميد زوزو نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر "1830-1900" ط المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984؛ ص 74.

شرط سادس

كل واحد رومي يحب يسافر في البلاد يكون معه تذكرة مطبوعة بطابع قنصل الأمير وكذلك بطابع الجنرال حاكم البلاد. حتى الذي تكون معه هذه التذكرة يحرموه ويحاموا عليه في كل البلاد. وهذه نسختين.
بأمر المعظم الأرفع مولانا أمير المؤمنين السيد الحاج عبد القادر نصره الله آمين آمين.

ملحق رقم 3:

معاهدة التافنة(*)

اليتان جنرال بيجو حاكم جيوش الفرنسيس في وطن بلاد وهران والأمير عبد القادر اتفقوا بينهم على الشروط الآتية بعده:

شرط أول

الأمير عبد القادر يعرف حكم سلطنة فرنسا في إفريقية

شرط ثاني

فرنسا تحفظ لنفسها في وطن بلاد وهران مستغانم ومزغران وسائر أراضيها ووهران وأرزيو وأيضا الحدود الذي نذكرها بعده شرقا المقطع من عند المرجة من أين يخرج الواد وقبلة من المرجة المذكورة اعمل خط مساوي قبلة السبخة. على نيشان سيدي سعيد لحد واد المالح واهبط مع الواد المذكور لحد البحر بنوع من أن هذه المذكورة أعلاه جميعها تكون في يد الفرنسيس.

وفي وطن بلاد الجزائر الجزائر والساحل والوطن متاع متيجة من جهة الشرق لحد واد خضرة إلى قدام وقبلة لحد راس أول جبل حتى واد شفة وداخل في ذلك البليدة وسائر نواحيها غربا من شفة لحد عكس واد مزفران ومن هناك خط مساوي لحد البحر ومتضمن في هذا الحد القليعة

(*) عبد الحميد زوزو نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر "1830-1900" ط: المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984 ص77.

وكامل نواحيها بنوع أن جميع هذه الحدود المذكورة تكون في يد الفرنصيص.

شرط ثالث

الأمير يحكم في وطن بلاد وهران والمدينة ونصيب من عمالة الجزائر الذي ما دخلت في حدودنا وغربا الحدود المذكورة في الشرط الثاني. وما يقدر يحكم غير في الحدود المذكورة أعلاه.

شرط رابع

الأمير يقدر يحكم على المسلمين الذين يحبون يسكنون في الحدود الذين بيد الفرنصيص وهم مخيرين أن يمشوا يعيشون في بلاد حكم الأمير كما أن السكان في بلاد الأمير يقدر من غير مانع يمنعهم أن يجوا يسكنوا في بلاد حدود الفرنصيص.

شرط خامس

العرب السكان في بلاد الفرنصيص يتبعوا دينهم بكل حرية ويقدر يبنوا جوامع ويسلكوا بموجب شريعة دينهم على يد قاضيهم كبير الإسلام.

شرط سادس

الأمير يعطي لجيش الفرنصيص ثلاثين ألف ربيعي وهران في قمح وثلاثين ألف ربيعي شعير وخمسة آلاف فرد وهذا الدفع متاع الحب والرفد يكون لوهران كل ثلث واحدة فأول ثلث يكون بعد ثلاثة أشهر من التاريخ بمدة خمسة عشر يوم والثلثين الآخرين شهرين بعد شهرين أعني: في كل شهرين ثلث.

شرط سابع

الأمير يشتري من فرنسا البارود والكبريت والسلاح الذي يستحق.

شرط ثامن

القرغلان الذين يحبون يقعدوا في تلمسان أو في موضع آخر يتصرفوا بكل حرية بأملأهم ويعاملهم مثلما يعامل الحضر والذين يحبون يجوا لبلاد الفرنصيص يقدر من غير معارض لهم أن يبيعوا أو يكرؤا أملاكهم.

شرط تاسع

فرانسا تسلّم إلى الأمير رشقون وتلمسان والمشور والمدافع السابقين في المشور والأمير نفسه أن يرفد ويوصل لوهران كامل القش والعوين والبارود والسلاح متاع عسكر الفرنصيص الذي بتلمسان.

شرط عاشر

السبب والتجرة يكونوا مسرحين بكل حرية بين العرب والفرنصيص ويقدرّوا يمشوا من حدود إلى حدود في البلاد ويتسببوا ويتاجروا.

شرط حادي عشر

الفرنصيص يكونوا محرومين موقرين عند العرب كما العرب عند الفرنصيص فالأملاك والبلاد الذين اشتروهم الفرنصيص والذين يشتروهم في بلاد حدود الأمير يتصرفوا بهم بكل حرية وضمان والأمير يلزم نفسه أن يخلص بزيادة كلما يفسده العرب في هذا الأملاك.

شرط ثاني عشر

المذنبين أعني القتلة وقاطعي الطرق والذين يحرقون الأملاك أو غيره يردون من الجهتين.

شرط ثالث عشر

الأمير يلزم نفسه أن لا يسلم شيء من مراسي البلاد لجنس من الجنوس إلا بإذن فرنسا.

شرط رابع عشر

السبب والتجارة في أقاليم الجزائر ووهران ما يكون غير المراسي الذين بيد الفرنصيص.

شرط خامس عشر

فرانسا تقدر تصنع عند الأمير وكلا وكذلك في البلاد الذي في حكمه لأن يكونوا واسطة بين رعية الفرنصيص لأجل النزاع متاع التجارة أو غير ذلك الذي يمكن أن يكون مع العرب والأمير يصنع كذلك في البلاد ومراسي الفرنصيص.

كتب برسقون في 24 صفر عم 1253 (الأرقام هندية).

FIGURE NO RD-APRILAIN
ASSOCIATION DES MISE EN
JOURNÉE THÉORIQUE ET PRATIQUE



LEUX ANTI-IMPERIALISTE
PARTI SOCIALISTE
PARTI COMMUNISTE
PARTI RADICAL SOCIALISTE
PARTI RADICAL GAUCHE
PARTI RADICAL DROITE
PARTI SOCIALISTE
PARTI SOCIALISTE
PARTI SOCIALISTE

QUE SE PASSE-T-IL EN PALESTINE ?

Les uns disent **POGROMES**
Les autres affirment: **Troubles fomentés par
HITLER ou MUSSOLINI**
C'EST FAUX.

LA VÉRITÉ EST QUE :

Après l'Égypte et la Syrie le peuple arabe
de Palestine se dresse contre la colonisation
sioniste et l'oppression impérialiste.

Attaches à la justice et à la paix les communistes de France, la France et les travailleurs
Mouvements de l'Afrique, l'Arabie et l'Inde se joignent à eux.

POUR :

AFFIRMER leur solidarité avec le Peuple de Palestine.
CLAMER leur haine du fascisme, de l'impérialisme,
et de l'antisémitisme
APPELER à l'entente entre les peuples et à l'union
des opprimés, sans distinction de race,
et de religion, contre leurs oppresseurs.

Venez en masse au

Grand Meeting

qui aura lieu le 19 Juin 1936 à 20 h. 30

Sous la Présidence de **FRANCIS JOURDAIN**, Président de la Ligue anti-impérialiste
Salle des Sociétés Savantes, 9, Rue Danton - PARIS

ORATEURS :

JOSEPH Fédération de la Seine de Paris A. F. I. U.	Emmanuel CLAPNET Fédération de Paris L. P. I. U.	Un Orateur de la République de Paris L. P. I. U.	COHENOT Fédération de Paris de Paris L. P. I. U.
JOSEPH Fédération de la Seine de Paris A. F. I. U.	Emmanuel CLAPNET Fédération de Paris L. P. I. U.	Un Orateur de la République de Paris L. P. I. U.	COHENOT Fédération de Paris de Paris L. P. I. U.

JOSEPH
Fédération de la Seine
de Paris
A. F. I. U.

Emmanuel CLAPNET
Fédération
de Paris
L. P. I. U.

Un Orateur
de la République
de Paris
L. P. I. U.

COHENOT
Fédération de Paris
de Paris
L. P. I. U.

ملحق رقم 5:

قائمة بأسماء جماعة 22(*)

1. مختار باجي
2. عثمان بلوزداد
3. بن عبد المالك رمضان
4. بن مصطفى بن عودة
5. محمد العربي بلمهيدي
6. لخضر بن طوبال
7. رابح بيطاط
8. الزبير بوعجاج
9. سليمان بوعلي
10. بلحاج بوشعيب
11. محمد بوضياف
12. عبد الحفيظ بوصوف
13. مراد ديدوش
14. عبد السلام حباشي
15. عبد القادر العمودي
16. محمد مشاطي
17. سليمان ملاح
18. محمد مرزوقي
19. بوجمعة سويداني
20. يوسف زيغود
21. مصطفى بن بولعيد
22. دريش إلياس

(*) أرشيف خاص

مسطح رقم ١ : صورة التوقيع الصادر الى احمد مرزوقه للاتصال بجامعة الدول العربية من ٦٩

**Mouvement pour le Triomphe
des Libertés Démocratiques**

Comité Directeur
Secrétaire Général
2, Place de Charles
AUGER
Tél. : 277-04



مركز الدراسات العربية في تونس

الحياتية - الامانة العامة

مطبعة شرف رقم ٢ الجزائر

تونس : ٢٧٧٠٠٤

صلى دى لون (فرنسا)

تونس

١٩٥٤

١٩٥٤ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤

يعزى الى انا الحاج احمد صالى رئيس الحركة القومية الجزائرية وبأن اهدال صناديق الاستاد الكبير السيد عبد الخالق حسونة وملكه امناء جامعة الدول العربية وحضرات المادة معارضة الانسحاب المستدين - القضية العربية - الاسلام -

وجعل ان انهي لحضراتكم وثلث من بالخطى هذا التوكيل وبأنى قد نوبت ويكملت نهاية على ومن الحركة الوطنية الجزائرية التي تشرف برؤاستها - الاستاد احمد مؤنة امين الحركة والشرف عن شؤنها الخارجية وذلك للسفر الى الشرق للاتصال بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وسائر القائمين على شئون الشرق العربى - الاسرى - الاسرى من حكوميين وروسامين وديبلوماسيين وشعبيين ولبشر لحضراتهم مختلف لوجه القضية الجزائرية وواقفهم وخاصة منذ اندلاع ثورتنا المباركة .

وجعل حلانية هذا التوكيل وهذا التوقيع على الاذن احد مؤنة على كل ما يلزم به من بحث شئون وندنا في مصر ووزارة احواله وبتكليفه ووحدة تأسست بما اشغلت عليه كلمتنا وواقفهم رغبة الاحرار والجهاديين . ولهذا نحن نرجو من الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومن كل من يملك هذا التوكيل من روسامين وحكوميين وقائمين في سائر الدول العربية والاسلامية والاشيوية ومن انفسنا وندنا في مصر - ان يتعاملوا بكفاءة مع الاستاد احمد مؤنة وان يتعاونوا معه وييسروا له مهمة التي هي مهمة كل الاحرار والجهاديين الجزائريين .

كما نرجو من الامانة العامة ان تكسب بأن تمتع من هذا التوكيل نسغا الى سائر وزراء خارجية الدول العربية والى حضرات السادة الممثلين الدبلوماسيين : العرب والمسلمين والاسيويين في مصر .

الامانة (صالى الحاج احمد)

صلى دى لون (فرنسا) في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤

مصاديق احمد

رئيس الحركة القومية الجزائرية
والممثل تحت الحراسة الوطنية
صلى دى لون (فرنسا)

ملحق رقم 7:

قائمة بأسماء الطلبة الذين كانوا يدرسون بالعربية في الجزائر وفي البلدان العربية والذين عرفتهم وعرفهم بعض الرفقاء والذين شاركوا في جيش التحرير أثناء الثورة.

1. ترخوش أحمد سعيد شهيد
2. ولد عوالي عبد الحليم شهيد
3. بوسليماني أحمد شهيد
4. بن فريحة عبد القادر شهيد
5. جدار مصطفى شهيد
6. جدار بغداد شهيد
7. بوصبيعات محمد شهيد
8. عباس الطاهر شهيد
9. بن طامة محمد شهيد
10. شهدة محمد شهيد
11. بوكريشة الصادق شهيد
12. بالرابح البشير شهيد
13. رابحي اسماعيل شهيد
14. رابحي علي شهيد
15. بولسان زيتوني شهيد
16. قربي محمد شهيد
17. منسل الهادي شهيد
18. عرفي محمد شهيد
19. بودائي عدة شهيد
20. عشوري عمار شهيد
21. بن سعد محمد شهيد

22. بن ثريدي الحارث شهيد
23. بوخاتم الطاهر شهيد
24. سعود أحمد شهيد
25. زارعي الطاهر شهيد
26. حواس الطاهر شهيد
27. بوخالفة علي شهيد
28. عرعار محمد بوعزة شهيد
29. عمران بلقاسم شهيد
30. بن الدين عبد المجيد شهيد
31. بشأن لخضر شهيد
32. شكيري علي شهيد
33. العموري محمد أعدم سنة 1959 بالحدود التونسية
34. شعباني محمد أعدم بعد الاستقلال
35. زعروري عبد المجيد أعدم سنة 1957 بالحدود التونسية
36. بشأن رابح شهيد
37. سايحي محمد الأخضر بن العيد شهيد
38. بوزويجة نور الدين شهيد
39. عمارة شعبان شهيد
40. الهاشمي عبد الصمد شهيد
41. محمد غلوس شهيد
42. عبد الله خلاف شهيد " الصغير "
43. محمد الصالح بوحوفاني شهيد
44. الطاهر قنوري شهيد

1. علي الكاني
2. عيسى الباي محمود
3. عبد اللاوي عبد القادر
4. سعيد الشايب
5. بن الطيب عبد العزيز
6. قانري أحمد
7. صوفي الأحسن
8. علاق محمد
9. صحراوي زغلامي
10. حمدانو الهادي
11. عجابي عبد المجيد
12. الصغير الهادي
13. الصغير التيجاني
14. مالك أحمد
15. بلعالم محمد الصغير
16. فاتح الحبيب
17. أنمي عبد الله
18. خالدي حسناوي
19. بن هني بلقاسم
20. صياد العياشي
21. هشماوي مصطفى
22. مقدم العمري "فضيل"
23. بوحايك محمد
24. عرفي أحمد
25. عشوري حمودة
26. رماضنية الحفناوي
27. مجدوب الخوجة
28. بوطين جودي "الأخضر"
29. بوطين محمد
30. عزوي أحمد شهيد
31. رمضان محمد
32. بولسان بومنجل
33. بوزيد الهاشمي
34. بن دادة عبد العزيز
35. الطيب الطيب
36. قنان جمال
37. عرابي عبد الله
38. أويحي اسماعيل
39. سي العربي سي الأحسن
40. بلعابد محمد
41. بولحبال عمر
42. قديد محمد
43. دهان عيسى
44. براكنية الشريف
45. مزيغي مصطفى
46. دبابي مصطفى
47. سليمان الطاهر
48. بلعابد علي الشريف
49. ملوح محمد
50. وزاني الأخضر
51. سلامي أحمد
52. حميود محمد صالح
53. بن يحي محمد الأمين
54. يحيواوي محمد الصالح
55. مذكور عبد الوهاب
56. مساعدية محمد الشريف
57. مطاطلة عبد الحميد
58. معمر محمد "الشيخ"

59. عبادو السعيد
60. عباس محمد الشريف
61. هجرس الهاشمي
62. بجاوي مدني
63. الصايم رشيد
64. مرزوقي مصطفى
65. منسل بلقاسم
66. قرطال بلقاسم
67. زغلاش موسى
68. عبد اللاوي أحمد
69. بونماغ مسعود
70. بوشعيب مختار
71. بن دراجي محمود
72. بن عبد الرحمن عبد الحق
73. دعاس محمد الشريف
74. بن طامة محمد الصالح
75. السائح الأخضر "الصغير"
76. بوزاهر رشيد
77. ذباح الطاهر
78. نويوات سعد الدين
79. باشا علي
80. مشحود رابح
81. حاجي اسماعيل
82. بن طاقة عبد الوهاب
83. حفناوي هالي
84. رايس محمد
85. دريدي محمد
86. عبادة محمد
87. صباغ محمد
88. طلحة يحي
89. عميمور محي الدين
90. بن الصيد يوسف
91. مومن مصطفى
92. بوربيع محمد
93. موساوي عمر
94. هوايي محمد
95. رزطال محمد
96. قطار السعيد
97. درواز الهادي
98. قتال الوردي
99. بن ابراهيم أحمد
100. هوارى بومدين
101. عرفاوي أحمد
102. مشري عبد العزيز
103. شتوت أحمد
104. حسين محمد
105. عبد الرحمن محمد
106. حجاري علي
107. ساكر التومي
108. قدارة محمد الشريف
109. قارة معمر
110. محيوز أحمد
111. كحل الراس عبد المجيد
112. معاش عمر
113. رزايقية الصادق
114. مكروود السعيد
115. سويسى عبد الهادي
116. عنتر محمد
117. عنتر عبد الحليم
118. وطار عبد الحميد
119. وطار الطاهر
120. صالح عليه

121. حرّاث بن جدو
 122. ويسى بوقنوم
 123. رمضان شكروود
 124. عبد الله خلاف " الكبير *
 125. عبد الكريم بن مشيش
 126. نور الدين محبوب
 127. رابح قعقاع
 128. علي فارس
 129. العربي مومن

الطلبة الذين غادروا مقاعد الدراسة من المؤسسات التعليمية الفرنسية بالجزائر وفرنسا والتحقوا بجيش التحرير وحملوا السلاح

- | | |
|------------------------------|-------------------------|
| 1. بن بعطوش علاوة شهيد | 24. بختي أحمد |
| 2. عيسى الباي خالد شهيد | 25. حشيشي زين العابدين |
| 3. قويم عبد الحق شهيد | 26. الشريف عبد المجيد |
| 4. بن بو علي حسيبة شهيد | 27. بن شرشالي امحمد |
| 5. بن ديس محمد شهيد | 28. بغدادي علي |
| 6. ولد قابلية زبيدة شهيد | 29. عيسات رشيد |
| 7. ولد قابلية نور الدين شهيد | 30. منتوري محمود |
| 8. حربي جمال الدين شهيد | 31. خطيب يوسف |
| 9. بن شوبان رشيد شهيد | 32. خضير الهادي |
| 10. بوضربة أحمد | 33. شبيلة محمد |
| 11. منتوري بشير | 34. بوحارة عبد الرزاق |
| 12. خان الأمين | 35. عبد الرحيم كمال |
| 13. بوزغوب محمد الطاهر | 36. ورنى كمال |
| 14. بن معلم حسين | 37. رويس بشير |
| 15. جوادي عبد الحميد | 38. مدغري أحمد |
| 16. بن يلس رشيد | 39. بوتفليقة عبد العزيز |
| 17. رحال يحيى | 40. عايدى أحمد |
| 18. شايشي بغداد | 41. حراثي محمود |
| 19. هامل حسين | 42. آيت سي محمد |
| 20. السنوسي حسين | 43. دلوسي بوعلام |
| 21. ولد قابلية دحو | 44. بوسماحة محمد |
| 22. ولد قابلية محمد | 45. بو حيرد جميلة |
| 23. عطار الهواري | 46. ظريف الزهراء |

47. بن ميهوب مريم
48. زرداني عبد العزيز
49. بوباشة جميلة
50. الطيب ليلي
51. هلايلي فتيحة

طلبة المؤسسات الفرنسية

52. ثابتي العربي
53. مكيوي نور الدين
54. زيدان مقداد
55. رحال يوب
56. خلادي خالد
57. قمار عبد الحميد
58. الشريف بلقاسم
59. تونسلي علي
60. زرهوني نور الدين
61. قاصدي مرباح "خالف عبد الله"
62. زرهوني فرحات "أحمد"
63. مقامي محمد
64. غازي أحمد
65. نوراني عبد المالك
66. مرسلي عبد العزيز
67. آيت حملات علي
68. غلال الشريف
69. خطيب جلول
70. ملاح عمار "المدعو محمد الصالح"
71. محمد قيروان شهيد
72. عبد الحميد قارة

ملحق رقم 8:

قائمة بأسماء المجلس الوطني للثورة

المنبش من اجتماع الصومام 1956

الدائمون:

1. مصطفى بن بولعيد
2. زيرود يوسف
3. كريم بلقاسم
4. بلعيد محمد العربي
5. بيطاط رابح
6. عيان رمضان
7. بن يوسف بن خدة
8. عيسات يدير
9. بوضياف محمد
10. آيت أحمد حسين
11. خيضر محمد
12. أحمد بن بلة
13. الأمين محمد -الدباغين-
14. عباس فرحات
15. توفيق المدني
16. يزيد محمد
17. سي الشريف (علي ملاح)

الكتاب رقمه

سنة النشر ١٩٥١
الكتاب رقمه

سنة النشر ١٩٥١
الكتاب رقمه

سنة النشر ١٩٥١
الكتاب رقمه

سنة النشر ١٩٥١
الكتاب رقمه

سنة النشر ١٩٥١
الكتاب رقمه

1. بن طوبال الأخضر

2. محمدي السعيد

3. دهيلس سليمان

4. بوصوف عبد الحفيظ

5. علي ملاح

6. بن يحي محمد

7. مراد - البجاوي محمد

8. مولود - عبد المالك تمام -

9. سعد - سعد دحلب

10. الصادق "كتب هكذا" "من النقابة"

11. الزبير "كتب هكذا" "من النقابة"

12. لوانشي صالح

13. طالبي الطيب

14. مهري عبد الحميد

15. فرنسيس أحمد

16. عيسى "كتب هكذا"

17. سي إبراهيم (إبراهيم مزهودي)

(*) أرشيف خاص

ملحق رقم: 9

قائمة بلجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية

الأولى المنبثقة من اجتماع 20 أوت 1956 بالصومام

1. عباس رمضان
2. بن يوسف بن خدة
3. محمد العربي بلمهيدي
4. سعد دحلب
5. كريم بلقاسم

اللجنة الثانية المنبثقة من اجتماع القاهرة سنة 1957

1. عبان رمضان
2. فرحات عباس
3. الأخضر بن طوبال
4. عبد الحفيظ بوصوف
5. محمود الشريف
6. محمد الأمين الدباغين
7. كريم بلقاسم
8. عبد الحميد مهري
9. عمر أوعمران

وبصفة رمزية أضيف إليهم الخمسة المعتقلين وهم:
حسين آيت أحمد - أحمد بن بلة - رابح بيطاط - محمد بوضياف - محمد
خيضر.



خداوند تصویر دکنی مطبوعه 1960 و پانچر فیما العلیه هم ر ی بومس و نلی پسر د مستطین جسمی و نلی نعلیه
نیز العزیز بومس و نلی نعلیه حمد مدام ی
نیز هم دات العزیز، هم العزیز، 14 مستطین العزیز العزیز

REPUBLIC ALGERIE



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الوطني للجزائر

السلطة التنفيذية والسياسة في الخارج واستير النسخة 1-1-1

لقد وردت
البرقيات والرسائل
التي تتعلق بالسياسة
والتي تتعلق بالسياسة

لقد وردت
البرقيات والرسائل
التي تتعلق بالسياسة
والتي تتعلق بالسياسة
والتي تتعلق بالسياسة
والتي تتعلق بالسياسة

لقد وردت
البرقيات والرسائل
التي تتعلق بالسياسة
والتي تتعلق بالسياسة

الفهرس

5.....	المقدمة
7.....	الاحتلال
11.....	الاستيطان والدمج
13.....	نظام الحكم والقوانين
19.....	التجنيد والهجرة
26.....	الكفاح السياسي
31.....	نشأة الهيئة الاجتماعية والسياسية
39.....	نشأة الأحزاب السياسية
41.....	نجم شمال إفريقيا
44.....	نشأة النجم
54.....	نشاطات النجم
58.....	حزب الشعب الجزائري
61.....	حركة انتصار الحريات الديمقراطية
67.....	مؤتمر فبراير 1947
72.....	المنظمة السرية
81.....	بداية الكفاح المسلح
81.....	بداية المسيرة
95.....	التسليح
95.....	التسليح والتدريب
99.....	التدريب
103.....	شعلة نوفمبر 1954
103.....	تنشيط جبهة وهران
108.....	اجتماع وادي الصومام
122.....	تحديات اجتماع وادي الصومام
133.....	الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة

133.....	اجتماع القاهرة أوت 1957
135.....	ما بعد اجتماع القاهرة
143.....	تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية
147.....	انقلاب العقءاء "المزعوم"
154.....	منطقة سوق اهراس
160.....	إنشاء وزارة الدفاع
172.....	دول الجوار
173.....	الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة 1959
180.....	بداية الاجتماع
183.....	تكوين هيئة الأركان العامة
187.....	-الخلاف بين اللجنة الوزارية وهيئة الأركان
189.....	-تقديم إستقالة هيئة الأركان
191.....	اجتماع المجلس الوطني الرابع 9 أوت 1961
195.....	المرحلة الانتقالية
195.....	-المفاوضات مع فرنسا
197.....	-بداية المفاوضات الرسمية
199.....	-البنود الأولى من الاتفاقية
199.....	الهيئة التنفيذية
201.....	القوة المحلية
206.....	الاجتماع الخامس للمجلس الوطني للثورة والأخير
216.....	الطلبة والحركة الوطنية والثورة
226.....	-التنظيمات الطلابية
226.....	أ-فرع اللغة الفرنسية
230.....	ب-تنظيم الطلاب المعربين
234.....	ج-اندلاع الثورة ومشاركة الطلبة
242.....	الملاحق

طبع بمطبعة دار هومه

نبذة عن حياة الهاشمي

مصطفى هشماوي ولد سنة 1932 بضواحي مدينة معسكر من أسرة متوسطة يرجعها النسابة إلى بقايا الأدارسة الذين نزحوا إلى الأندلس .

وبعد سقوطها وسقوط النفوذ الذي كان لهم عند ملوك الطوائف نزحوا إلى الجزائر واستقروا بهم المقام في عرش بني شقران شمال شرق معسكر ويعرفون "بالدحاحوة" نسبة إلى جدتهم الأكبر (سيدي دحو).



مصطفى هشماوي

- أخذ تعليمه الأولي بمعسكر.
- انتقل إلى فاس بالمغرب للدراسة ثم إلى تونس ثم إلى القاهرة .
- انخرط في الحركة الوطنية سنة 1949م
- التحق بالمدارس العسكرية العراقية سنة 1955م
- التحق بالثورة وعمل في عدة ولايات . وواصل في الثورة دون انقطاع حتى 1962.
- جرح مرتين في المعارك.
- بعد الاستقلال واصل العمل في الجيش .
- انتدب في جبهة التحرير ووصل إلى عضوية اللجنة المركزية.
- عين سفيراً.
- أحيل على التقاعد في منتصف الثمانينات .
- التحق بالتدريس في معهد التاريخ .
- اعتزل العمل في بداية التسعينات وتفرغ للكتابة والثقافة.